

جامعـــــة الأزهــــــر - غـــــزة
عمـــــادة الدراســـــات العليـــــا
كليـــة الآداب والعلـــوم الإنســـانية
برنامج ماجستير دراسات الشرق الأوسط

سياسة التهجير الداخلي الإسرائيلي وأثرها على بدو النقب

(1994 -2014)

Israeli Policy of Internal Displacement and its Impact on Negev Bedouins (1994-2014)

إعداد الطالب

محمد يعقوب عابدين

إشراف

الدكتور/ رياض الأسطل

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المشارك بجامعة الأزهر

قدمت هذه الخطة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط- كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة الأزهر- غزة

1436هـ-2015م



جامعـــة الأزهــــر – غـــزة

عمـــادة الدراســـات العليـــا

كليـــة الآداب والعلـــوم الإنســـانية

برنامج ماجستير دراسات الشرق الأوسط

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بجامعة الأزهر – غزة على تشكيل لجنة المناقشة والحكم على أطروحة الطالب/ **محمد يعقوب حسن عابدين**، المقدمة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية لنيل درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط وعنوانها:

سياسة التهجير الداخلي الاسرائيلي وأثرها على بدو النقب 1994 ـ 2014

وتمت المناقشة العلنية يوم الأربعاء بتاريخ 2015/06/24م.

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الطالب/ **محمد يعقوب حسن عابدين**، درجة الماجستير في الآداب والعلوم الإنسانية تخصص دراسات الشرق الأوسط.

توقيع أعضاء لجنة المناقشة والحكم :

د. رياض محمود الأسطل (مشرفاً ورئيساً) .... التاريخ: 2015/7/20م

أ. د. ناجي صادق شراب (مناقشاً داخلياً) .... التاريخ: 2015/7/20م

د. صلاح مصلح أبو ختلة (مناقشاً خارجياً) .... التاريخ: 2015/7/26م

2015.07.23

إقـــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

سياسة التهجير الداخلي الإسرائيلي وأثرها على بدو النقب

(1994- 2014)

Israeli Policy of Internal Displacement and its Impact on Negev Bedouins (1994-2014)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

وأنـــي أتحمـــل المســـئولية القانونيـــة الأكاديميـــة كاملـــة حـــال ثبـــوت ما يخالف ذلك.

اسـم الطـالب: محمد يعقوب حسن عابدين

التوقيـــــع: محمد عابدين

التـــاريخ: 24-6-2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُواْ

لِيُثْبِتُوكَ

أَوْ يَقْتُلُوكَ

أَوْ يُخْرِجُوكَ

وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللّهُ

وَاللّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ ﴾ الأنفال30

الإهداء

إلى حبيبتي ومعشوقتي الغالية فلسطين

إلى كل من أحبها وكان على استعداد لأن يضحي من أجلها

إلى كل شرفائها الذين ما وهنوا وما استكانوا في الدفاع عنها

إلى الخالدين من الشهداء الذين رووا بدمائهم أرضها لعودة أقصاها

إلى جرحاها الميامين

إلى أولئك الزائرين خلف زنازين الحقد الصهيونية

إلى كل فلسطيني لاجئ مهجر في منافي الأرض أو صامد في الداخل

إلى أرواح الغوالي المرحومين بإذن الله أمي وأبي وأخواتي

إلىرفيقة دربي التي تحملت معي الكثير في مشوار حياتي.. زوجتي" حفظها الله "

إلى تلك الشموع التي أنارت دربي مهجة قلبي وفؤادي ..أبنائي وبناتي " وفقهم الله "

إلى إخواني وأخواتي وأبنائهم وبناتهم وأحفادهم

إلى أصدقائي، وكل من مد لي يد العون.

شكر وتقدير

الحمد للهالذي له الأمر من قبل ومن بعد على ما أنعم عليَّ من إتمام لهذه الدراسة، والصلاة والسلام على نبيه الأمين محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، القائل: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، وامتثالا لذلك لا يسعدني إلا أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى جامعة الأزهر بغزة التي فتحت ذراعيها لتحتضن كل الظامئين للعلم والمعرفة.

كما يشرفني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى أستاذي المشرف على هذه الرسالةالدكتور: رياض الأسطل، الذي لم يألُ جهداً، ولم يبخل علي بخبرته الواعية ونصائحه السديدة، وخبرته العميقة لتخرج هذه الرسالة على هذا النحو.

وكذلك أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذيً الكريمين:

الأستاذ الدكتور: ناجي شراب، والأستاذ الدكتور: صلاح أبو ختلة، لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، وإبداءالتوجيهات القيمة السديدة لتخرج في أبهى حللها.

والشكر موصول إلى كل أساتذتي الأجلاء في جامعة الأزهر، الذين لم يبخلوا علي بتوجيهاتهم وإرشادهم.

وكذلك أتقدم بالشكر لكل من ساعدني وشجعني لاكمال الدراسة.

ولا أنسى أن أبرق شكري وعرفاني إلى زملائي وأحبائي، خاصة من رافقني منهم أثناء الدراسة.

كل الشكر والعرفان لهم جميعاً

الملخص

هدفت الدراسة إلى رصد ودراسة سياسة التهجير الداخلي الذي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي بشكل رسمي وغير رسمي، وأثرها على بدو النقب السكان الأصليين لمنطقة النقب الفلسطينية، وذلك في المرحلة الزمنية من اتفاق أوسلو عام 1994، وحتى 2014.

وبينت الدراسة الطبيعة الجغرافية لمنطقة النقب وتوزيع قبائلها وتاريخ النقب منذ القدم وحتى الآن، إضافة إلى رصد الأبعاد والظروف الإجتماعية والاقتصادية لبدو النقب في ظل الحكم الإسرائيلي، وناقشت الدراسة المحددات التي تكمن خلف سياسة التهجير الاسرائيلية لبدو النقب، ومنها: المحددات الأيديولوجية والمحددات التاريخية والجيوسياسية والديموغرافية، كما تناولت الدراسة التهجير في الفكر الصهيوني من كافة جوانبه، ومنها: مفهوم التهجير وأنماطه في السياسة الاسرائيلية، وسياسة التهجير في الفكر الاسرائيلي والجذور التاريخية لقضية التهجير منذ نشأة إسرائيل وحتى بداية الفترة الزمينة للدراسة، ورصدت الدراسة القوانين الإسرائيلية التي تساعد على تهجير البدو، والعمليات العسكرية وغير العسكرية التي نفذها الإسرائيليون لتهجير بدو النقب، والضغوط والممارسات المختلفة التي تهدف إلى تهجيرهم، ثم وضحت الدراسة الآثار السلبية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لسياسة التهجير على بدو النقب.

وجاءت مشكلة الدراسة الرئيسية في التساؤل الرئيس التالي: ما أبعاد سياسة التهجير الداخلي الإسرائيلي الخاصة بسكان النقب من أراضيهم ؟، واستخدمت الدراسة لذلك المنهجين التاريخي، والوصفي لتناسبهما مع الموضوع.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الحركة الصهيونية مارست شكلين رئيسين لطرد الشعب العربي الفلسطيني: الطرد الخارجي، وهو طرد العرب الفلسطينيين إلى البلاد المجاورة لفلسطين، والطرد الداخلي: وهو طرد العرب من منطقة إلى أخرى ضمن الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1948. كما تبين من خلال الدراسة أن إسرائيل عملت طوال الوقت على تفريغ النقب من سكانه لأهداف سياسية وأخرى استراتيجية واقتصادية، نظراً لأن النقب تشرف على البحر الأحمر وتمتد على طول الحدود المصرية وبإمكانها استيعاب أكثر من ثلاثة ملايين مهاجر جديد، فضلاً عن إمكانية استغلالها في التنمية الزراعية والتطوير الصناعي وبخاصة في ظل تنفيذ عدد من المشاريع الواقعة قيد الدرس والتنفيذ، وبالاشتراك مع بعض الأطراف العربية.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات، أهمها: أن على صناع القرار الفلسطينيين التركيز على كيفية دعم بدو النقب معنويا ًولوجستيا ًلدعم صمودهم أمام مخططات وممارسات

إسرائيل التي ترمي إلى تهجيرهم، وأن على الباحثين الفلسطينيين القيام بالمزيد من الأبحاث والدراسات حول قضية اللاجئين والمهجرين في الوطن وخارجه. وأنه لا بد من نقل قضية سكان النقب إلى الرأي العام الدولي وإثارة مشكلتهم باعتبارها قضية سياسية أولاً وقضية حقوق إنسان مضطهد في أرضه ومحروم من أدنى حقوق المواطنة، رغم وجوده على أرضه منذ آلاف السنين.

Abstract

The study aims to observe and study the internal displacement policy officially and unofficially practiced by the Israeli occupation and its effect on NegavBedouinswho are the native inhabitants of the Negav area in Palestine during the period of Oslo accord in 1994 until 2014.

The study showed the geographic nature of the Negavarea، the distribution of its tribes and the ancient history of Negav until now. In addition to observing the dimensions and social and economic conditions of NegavBedouins under the Israeli occupation. The study discussed the determinants behind the Israeli displacement policy against the Bedouins of Negav including the ideological، historical، geopolitical and demographic determinants. The study dealt with displacement of the Zionist thinking from all aspects including the displacement concept and its patterns in the Israeli policy and the Israeli displacement policy in the Zionist thinking and the historical roots of the displacement issue since the establishment of Israel and until the beginning of the study period. The study observed the Israeli laws aiming at the displacement of the Bedouins and the military and non-military operations carried out by the Israelis to displace the NegavBedouinsas well as the heavy pressures put onaiming at displacing them. The study showed the negative political، economic and social effects of the displacement policy on the NegavBedouins.

The main study problems represented in the following main question. What are the dimensions of the Israeli internal displacement policy of the Negav inhabitants from their land? The study used the historical and descriptive approaches because the suit of the subject.

The study concluded a number of outcomes the most important of which are: The Zionist movement practiced two main to expel the Palestinian people. The external expulsion, which means the expulsion of the Arab Palestinians to the countries neighboring to Palestine, and the internal expulsion, which means their expulsion from one area to another inside the Palestinian territories, occupied in 1948. The study also showed that Israel has been working all the time to empty Negav from its inhabitants for political، strategic and economic reasons because the Negav area oversees the Red Sea، extends along the Egyptian borders and can accommodate more than three million new immigrants. In addition, it could exploited in the agricultural and industrial development especially in case of implementing the projects, which are between study and implementation, and in participation with other Arab parties.

The study made a set of recommendations including:

The Palestinian decision makers should concentrate on the means to support Negav Bedouins from spiritual and logistic points of view to help them face Israel's plans and practices aimed at their displacement. The Palestinian researches should conduct more researches and studies about the issue of the refugees and the displaced people in the country and abroad. The issue of Negav Bedouins should raised to the International public opinion and deal with their problem as a political issue concerning the rights of the people who are persecuted in their country and deprived of their rights of citizenship though they have been on this land for thousands of years.

الفهرس

الفصل الأول

أدبيات البحث ومنـهج الدراسة

المقدمة

مشكلة الدراسة

تساؤلات الدراسة

أهداف الدراسة

أهميةالدراسة

منـهج الدراسة

أدوات الدراسة

حدود الدراسة

مصطلحات الدراسة

أولاً: المقدمة

تُعد فكرة طرد وتهجير الفلسطينيين من وطنهم أحد الأركان الأساسية للمشروع الصهيوني في فلسطين، حيث إن الأهداف الصهيونية في فلسطين تتطلب طرد الفلسطينيين من وطنهم، وإحلال اليهود بدلا منهم، فوجود الفلسطيني في وطنه وعلى أرضه يعيق تحقيق تلك الأهداف، لأنه يتناقض تناقضا كاملا مع الصهيونية وأهدافها ومشروعها الاستيطاني في فلسطين، وقد اعتبرت الصهيونية وجود الشعب الفلسطيني في وطنه مشكلة، أطلقت عليها تعبير (المسألة العربية)، وسعت لإيجاد حل جذري لها، تمثل في طردهم من وطنهم.

وقد ظهرت فكرة تهجير العرب الفلسطينيين في الفكر الصهيوني قبل قيام إسرائيل لدى الآباء المؤسسين لفكرة الصهيونية، حيث تبنت الحركة الصهيونية سياسة تهجير الفلسطينيين فكرا وممارسة.

إن سياسة الإبعاد والتهجير والترحيل الجماعي والفردي سياسة خطيرة مارستها العصابات الصهيونية بحق المواطنين الفلسطينيين بعد أن مهد لها عددا كبيرا من المفكرين والسياسيين الصهاينة من خلال كتاباتهم وآرائهم منذ بدء نشاطات الحركة الصهيونية في مطلع القرن العشرين؛ فبعد هزيمة الجيوش العربية أمام العصابات الصهيونية عام 1948، وجدت هذه العصابات مثل: "الهاجاناة"، "والأرغون"، "واشتيرن"، "والبالماخ"، فرصتها لطرد وتشريد الفلسطينيين من خلال ارتكابها سلسلة من المجازر وهدم القرى الفلسطينية، لتشرد نحو 750 ألف فلسطيني عن مدنهم وبلداتهم وقراهم إلى مخيمات اللجوء، منتهكة بذلك كل الأعراف والقوانين الدولية والإنسانية.

وقد استمرت سلطات الاحتلال باتباع سياسة التهجير والترحيل الجماعي بحق أبناء الشعب الفلسطيني؛ ففي عام 1967، وفي أعقاب احتلالها لما تبقى من الأراضي الفلسطينية، أبعدت الآلاف من المواطنين الفلسطينين، لتواصل بعد ذلك عمليات إبعاد النشطاء السياسيين من كافة التنظيمات الفلسطينية خارج وطنهم، كوسيلة من وسائل العقاب لهم ولأقربائهم وذويهم، ضاربة بعرض الحائط كل الأعراف والمواثيق الدولية التي تحرم ذلك. فبإطار مخططاتها الرامية لتكريس يهودية الدولة وخلوها من أي عنصر آخر بدأت سلطات الاحتلال الصهيوني بتنفيذ مخططات تهجير الفلسطينيين داخل الخط الأخضر وخاصة في منطقة الجليل التي تتركز فيها أغلبية فلسطينية، وأعداد كبيرة من الفلسطينيين الذين لم يهاجروا خلال نكبة فلسطين عام

1948، وتمسكوا بأرضهم وترابهم حتى آخر لحظة، حيث يقيم في الجليل الأعلى والجليل الأسفل زهاء مليون فلسطيني يعيشون داخل الخط الأخضر ويشكلون شوكة في حلق إسرائيل ما يقف عثرة أمام تنفيذ المخططات الصهيونية وخاصة ما يتعلق بيهودية الدولة، وتأتي الخطوة الإسرائيلية إخلاء منطقة الجليل من سكانها الفلسطينيين تمهيدا لتكريس مبدأ يهودية الدولة وذلك باستخدام شتى الوسائل المتاحة أمامها، وفي مقدمتها التهجير القسري للفلسطينيين داخل الخط الأخضر بعد مصادرة أرضهم بدعوى تنظيم الشوارع والمدن ووقوعها ضمن مناطق التنظيم والعمران وعدم السماح لهم بإقامة المباني الجديدة لأن ذلك يتطلب الحصول على ترخيص، وهذا الترخيص لا يمنح للفلسطينيين بأي حال من الأحوال، ولا تتيح القوانين الصهيونية المتعلقة بالمباني والتنظيم إضافة أي بناء جديد إلا بموجب ترخيص، مما يحرم الفلسطينيين من توسيع منازلهم بما يتناسب مع الزيادة العددية في المدن والقرى الواقعة داخل الخط الأخضر التي تشهد زيادة سكانية كبيرة.

كان يعيش في النقب عشية نكبة عام 1948م، أكثر من 100,000 بدوي فلسطيني، شكلوا أكثر من 99% من أهالي المنطقة، وكان أسلوب الحياة الخاص بالبدو في هذه المنطقة الواسعة، وجزئيا المنطقة الصحراوية الخصبة، يستند إلى تربية المواشي، في عام 1948م بدأت عملية التهجير القسري الممنهج للبدو الفلسطينيين والتي ترافقت مع احتلال إسرائيل لبلدة بئر السبع والتدمير الكامل والتهجير لكل التجمعات السكانية الأصلية في اللواء، ومع أوائل الخمسينات، كان أكثر من 90,000 بدوي فلسطيني قد أجبروا على الرحيل، تحول معظمهم إلى لاجئين في المناطق المجاورة في قطاع غزة، الضفة الغربية، شبه جزيرة سيناء والأردن، وتعود جذور موجات التجريد من الملكية والتهجير المنهجية الواسعة إلى قرار إسرائيل بعدم اعترافها بالحقوق العشائرية العرفية لملكية الأرض، حيث تتعامل إسرائيل مع أراضي البدو باعتبارها أراضي دولة، إلا إذا كانت مسجلة بوصفها أملاكا خاصة، ولم يتوقف تهجير وطرد بدو النقب بل استمر بوتيرة مدروسة وممنهجة من قبل الحكم العسكري الإسرائيلي مرورا بالأحكام المجحفة في المحاكم الإسرائيلية وصولا إلى المخططات التي يتم تداولها في أروقة الكنيست، وذلك يدل على أن مخطط تهجير بدو النقب هو مخطط استراتيجي في الفكر الصهيوني الإسرائيلي.

وقد سعت إسرائيل ولا تزال لتضييق المساحة على المواطنين العرب حتى أصبح موضوع توسع العرب في إسرائيل قضية لا تجد لها حلاً نتيجة التمييز العنصري الصهيوني ضدهم، هذه السياسة القائمة على تقليص مساحة النفوذ العربي مقابل توسيع المدن اليهودية الأقل نمواً سكانياً إلى جوار الإهمال المقصود في الاستثمار والخدمات الأساسية للمدن والقرى العربية أدى إلى تفاقم حالاتالفقر والبؤس فيها بحيث أصبحت الأكثر فقراً.

كما أن العنصرية المتنامية في المجتمع الإسرائيلي تزيد الحال سوءاً نتيجة تقليص خيارات السكن داخل الوسط العربي، وخصوصاً أن السكن خارجها يتطلب تبني قيم صهيونية كمتطلبات رئيسية، منها: الخدمة في الجيش الإسرائيلي، وهو أمر يجد العرب فيه خيانة لقيمهم وقضيتهم العادلة خاصة في صراع إسرائيل مع إخوان لهم فلسطينيين وعرباً.

ثانياً: مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في السياسة التي اتبعتها إسرائيل بحق بدو النقب، حيث قامت، ولا زالت تقوم، باضطهادهم وممارسة التمييز العنصري بحقهم والأهم أنها تمارس بحقهم عملية تهجير داخلي قسري منظم، بهدف إجلائهم عن أرضهم، وتوطينهم في معازل أو قرى جديدة محدودة المساحة لاتتناسب مع طبيعتهم الاجتماعية ولاتحترم أدنى مبادئ حقوق الإنسان الخاصة بهم. وهي تستخدم في سبيل تحقيق ذلك الهدف كل ما هو متاح لها من إمكانات، من حيث توسع الاستيطان وإقامة بؤر استيطانية جديدة والكثير من الإجراءات التعسفية، كما أن هناك عدم وجود رؤية فلسطينية رسمية لعودة المهجرين أو العمل على حماية الموجودين على الأرض من سياسة التهجير الإسرائيلية.

ثالثاً: تساؤلات الدراسة

تقوم الدراسة على التساؤل الرئيس التالي:

1- ما أبعاد سياسة التهجير الداخليالإسرائيليالخاصةبسكان النقب من أراضيهم؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية، هي:

2- ما الجذور التاريخية لسياسة التهجير الداخلي التي تتبعها إسرائيل بحق بدو النقب؟

3- ما محددات سياسة التهجير الإسرائيلية تجاه السكان الفلسطينيين في إسرائيل؟

4- ما الاستيراتيجية التي تتبعها إسرائيل في سياسة تهجير السكان الفلسطينيين؟

5- ما أنماط التهجير التي تستخدمها إسرائيلتجاه بدو النقب؟

6- ما نتائج وتداعيات سياسة التهجير الداخلي التي تتبعها إسرائيل بحق بدو النقب.

رابعاً: أهداف الدراسة

1. تحديد الجذور التاريخية لسياسة التهجير الداخلي التي تتبعها إسرائيل بحق السكان الفلسطينيين.
2. توضيح محددات سياسة التهجير الإسرائيلية تجاه السكان الفلسطينيين في إسرائيل.
3. بيان مرتكزات الاستيراتيجية التي تتبعها إسرائيل في سياسة تهجير السكان الفلسطينيين.
4. تتبع تطور سياسة التهجير الإسرائيلية تجاه النقب.
5. تسليط الضوء على تداعيات سياسة التهجير الإسرائيلية تجاه بدو النقب.
6. بيان نتائج وتداعيات سياسة التهجير الداخلي الإسرائيلية التي تتبعها إسرائيل بحق بدو النقب.
7. توضيح السيناريوهات المتوقعة في ضوء النتائج المحتملة لسياسة التهجير.

خامساً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

1. تقديم رؤية موضوعية لسياسة التهجير الداخلي الإسرائيلي تجاه السكان الفلسطينيين.
2. تعزيز الدراسات السابقة ذات الصلة بإضافة دراسة جديدة ومميزة إلى مكتبة الدراسات العربية.
3. المساهمة في تسليط الضوء على مخاطر سياسة التهجير الداخلي الإسرائيلي محليا ودوليا.
4. الخروج بتوصيات تعمل بدورها على نشر الوعي بضرورة الصمود والتصدي لسياسة التهجير الإسرائيلية.
5. المساهمة في توسيع آفاق الموقف الفلسطيني في إدارة التصدي لسياسة التهجير الإسرائيلية.

سادساً: منهج الدراسة

- المنهج التاريخي، وسيتم توظيفه في العرض التاريخي لتطور سياسة التهجير الداخلي الإسرائيلي، ورصد سياسة التهجير وتبيان جذورها ودوافعها الحقيقية وتتبع تاريخها، وتسليط الضوء على طبيعة التعامل الفلسطيني مع سياسة التهجير تاريخياً، وذلك لاستحداث حلولا للتصدي لتلك السياسة.

- المنهج الوصفي، وسيتم توظيفه في العرض التاريخي لسياسة التهجير، وبيان محددات سياسة التهجير، وعرض تطور سياسة التهجير، وسيناريوهاتها المحتملة، وكيفية تطوير موقف فلسطيني موحد للتصدي لسياسة التهجير وسوف يستخدم الباحث نظرية التكامل.

سابعاً: أدوات الدراسة

سوف تعتمد الدراسة على عدد من الأدوات، أهمها:

- المصادر العلمية المتوفرة.
- الملاحظة، حيث إن الدراسة سوف تعد إلى ملاحظة السلوك الإسرائيلي تجاه سكان بدو النقب، وكيفية تعامل الفلسطينيين مع حالات التهجير والإحلال.
- المقابلة، سوف تقوم الدراسة باعتماد المقابلة التليفونية مع بعض المسؤولين المحليين الفلسطينيين في النقب.

ثامناً: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في الجوانب التالية:

الحد المكاني، ويتمثل في منطقة النقب بفلسطين والأماكن المرتبطة بها.

الحد الزماني، ويتمثل في الفترة الواقعة منذ نشأة السلطة الفلسطينية عام 1993 وحتى الآن فيما بين عامي 1994 و2014.

تاسعاً: مصطلحات الدراسة

1. بدو النقب:

بدو النقب مصطلح يشير إلى القبائل العربية التي تعيش في منطقة النقببفلسطين، ومع نهاية الحكم العثماني بدأت سياساتحضرنةأواستقرار وتوطين قسري للبدو، وبعد حرب عام 1948م، وقيام دولة إسرائيل وسيطرتها على كامل النقب؛ تسارعت وتيرة التوطين القسري على من تبقى منهم بين عامي 1968 و 1989، حيث قامت إسرائيل ببناء سبع بلدات في شمال شرق النقب للسكان البدو بقصد تسهيل سيطرتها على الأراضي البدوية الواسعة، بينما بقي آخرون في القرى غير المعترف بها والتي بنيت بدون تخطيط وتفتقر إلى الخدمات الأساسية مثل الكهرباء، والمياه الجارية، وقد اعترفت الحكومة الإسرائيلية تدريجيا ببعضهم، واتخاذ تدابير لتحسين خدمات البنية التحتية والأساسية. ويقدر عدد بدو النقب ب 170000، من 250000، مجموع البدو في إسرائيل عام 2012م، وهم يشكلون 12٪ من المواطنين العرب في إسرائيل، وترتبط العشائر العربية ارتباطا اجتماعيا بقبائل شبه الجزيرة العربية والأردن وسيناء، وتنحدر

معظم عشائر النقب من قبيلة الترابين والتيايها والعزازمة والقديرات والظُلام وقبائل أخرى، ويملكون حاليا من أراضي النقب مايقارب ثلاثة مليون دونم (خليفة، 1990، 15)

2. الترانسفير:

الترانسفير مصطلح اسرائيلي يعني اقتلاع الفلسطينيين من أرضهم وترحيلهم قسرا من منطقة إلى أخرى، أو تهجيرهم إلى بلاد مجاورة أو بعيدة، بهدف تفريغ الأرض الفلسطينية من أكبر عدد من سكانها، وبالتالي سهولة استيلائهم على الأرض، والتهيئة للقيام بعملية إحلال وتوطين اليهود من شتى دول العالم في فلسطين، الأمر الذي يؤدي إلى إخلال بالتوازن الديموغرافي لصالح الإستراتيجية الإسرائيلية، ما يضمن للاحتلال تحقيق هدفهم من إقامة الدولة اليهودية (حمدان، 2008، 22)

أما الدكتور عبد الوهاب المسيري، فقد عرف الترانسفير كالتالي: (الترانسفير) كلمة إنجليزية (transfer) تعني (النقل)، وفي المصطلح الصهيوني تعني (نقل السكان). والمشروع الصهيوني ينطوي على عمليتي ترانسفير: الشعب اليهودي من المنفى إلى فلسطين، والشعب الفلسطيني من فلسطين إلى المنفى. ونحن نذهب إلى أن الحضارة الغربية، بماديتها الصارمة وديناميتها الهائلة التي لا تعرف الحدود، قد جعلت من الترانسفير القيمة النهائية.(ويكبيديا، http://cutt.us/Lpn3)

3. التطهير العرقي لفلسطين:

التطهير العرقي لفلسطين هو مصطلح يشير إلى أن عمليات قامت بها الحركة الصهيونية لطرد العرب الفلسطينيين من أجل تطبيق خطتها طويلة الأمد لتطهير فلسطين منسكانها الفلسطينيين، ولتأسيس دولة يهودية هناك بوجود أقل عدد ممكن من العرب، حاولت الدول العربيةوقف هذا التطهير، إلا أن هذه الدول الناشئة حديثا بمعظمها كانت تعاني من الانقسام وكل دولة كانت تركز على تحسين نفسها مما أدى إلى جعل محاولتها غير فعالة لوقف اجتثاث أكثر من نصف سكان فلسطين الأصليين وتدمير أكثر من نصف قراها ومدنها وقتل الآلاف، تم النجاح في تطبيق هذا التطهير على أكثر من 80% من مساحة فلسطين من دون ردود عالمية أو محلية، استمرت سياسة التطهير العرقي إلى ما بعد حرب 1967م(الزرو، 2011، 104).

4. التهجير:

هو ممارسة مرتبطة نوعا ما بالتطهير، وتحمل معاني متعددة منها النقل أو الإزاحة، وهو إجراء تقوم به الحكومات المتعصبة تجاه مجموعة عرقية أو دينية معينة وأحيانا ضد مجموعات عديدة بهدف إخلاء أراضي الدولة لنخبة من المواطنين أو فئة معينة، وتستخدم عادة للإشارة إلى طرد سكان إقليم ما من محل إقامتهم، وإعادة توطينهم في مكان آخر، جدير بالذكر أن التهجير

كممارسة فردية كان نوعا من أنواع العقاب لفرد أو مجموعة بشرية فيما يسمى بالنفى عن الأرض، ويتم استخدامه في دراستنا للإشارة إلى محاولات إسرائيل طرد الفلسطينيين عن أراضيهم(الرنتيسي، 2003، 29).

5.التمييز العنصري:

تعتبر ظاهرة التمييزظاهرة سياسية، اجتماعية، وثقافية يتم فيها تمييز واضح لجماعات أو أفراد ضد جماعات أخرى على اعتبار انتمائهم إلى عرق، جنس، قوم، ديانة، أو لون آخر. والعنصرية هي: سياسة توظيف وتستغل كل ما يمكن، سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا لمصلحتها. يركز التمييز العنصري على أفكار وعقائد ومعتقدات تدعي وجود تفاوت بين الأعراق المختلفة وتحاول تطبيق سياسة اجتماعية تكرس فوقية وسيطرة العرق، الذي يدعي أنه الأفضل أو الأسمى (كيوان، 2010، 89).

6. الخطالأخضر:

الخط الأخضر هو: حدود الهدنة، التي أقرت بعد الحرب عام 1949، بين إسرائيل وجاراتها من الدول العربية : مصر والأردن وسورية ولبنان، وقد رسم هذا الخط ليكون بمثابة خط وقف إطلاق نار للفصل بين القوات المتحاربة، وجاءت تسميته بالخط الأخضر نظرا لأنه رسم بقلم أخضرعلى خرائط المحادثات التي جرت في نطاق اتفاقيات رودس.(http://cutt.us/mK5NF)

7. الغيتو:

المَعزِل، ويشير إلى منطقة يعيش فيها، طوعا أو كرها، مجموعة من السكان يعتبرهم أغلبية الناس خلفية لعرقية معينة أو لثقافة معينة أو لدين معين، أصل الكلمة يعود للإشارة إلى حي اليهود في المدينة، مثل الغيتو في مركز مدينة روما، ويشار إلى الغيتو في المناطق العربيه بحارة اليهود، الغيتو أيضا درج على وصف الأحياء الفقيرة الموجودة في المناطق المدنية الحديثة(حمدان، 2008، iv).

8. فلسطينيو الـ 48، (فلسطينيو الداخل):

فلسطينيو الداخل أو عرب إسرائيل، أو عرب 48 أو عرب الداخل أو فلسطينيي 48 هي التسميات الشائعة التيتطلق على الفلسطينيين الذين يعيشون داخل حدود إسرائيل (بحدود الخط الأخضر، أي خط الهدنة 1948)، وهم العرب الفلسطينيون المتبقون في أرضهم بعد قيام إسرائيل (حمدان، 2008، 22).

9. النقب:

صحراء النقب منطقة صحراوية تقع جنوب فلسطين، تبلغ مساحتها 13000كيلو متر مربع، وتعتبر طبيعة المنطقة صحراويةجافة باستثناء الجزء الشمالي، وتتميز النقب بمناخها الصحراوي وقلة سقوط الأمطار والتباين الكبير بين حرارتي الليل والنهار وانخفاض الرطوبة، ترتفع الحرارة فيها صيفا إلى 70 درجة مئوية، وتنخفض شتاء فتصل إلى 7 درجات مئوية، الرياح فيها شمالية شرقية وجنوبية غربية أحياناً تبلغ أقصى سرعة لها 25 م/ثانية، ويبلغ معدل سقوط الأمطار في الشتاء إلى 115 ملم.

وللعرب البدو مراكز وتجمعات ومدن يقيمون فيها خصوصاً: مناطق قضاء بئر السبع كمدينة عارد ومدينة رهط ومدن وقرى أخرى وعددها أكثر من 240 مدينة وقرية مثل بئر هداج والأعسم وغيرها الكثير، ويبلغ تعداد سكان العرب بهذه المنطقة تقريباً 380 ألف نسمة نصفهم من البدو الرحل حسب تقديرات السلطات الإسرائيلية عام 2000م.

أهم مدن النقب (بئر السبع، رهط " وهيثاني أكبر مدينة في النقب"، عرعرة، تل السبع، تل عارد، كسيفة، حورة، اللقيه، شُكيب، أم حيران، أم متان، القصر، أخشم، الأعسم، بيرهداج، وادي النعم، ترابين الصانع). (ديفيس، 1985، 7)

عاشراً: الدراسات السابقة

اهتم العديد من الدارسين والباحثين بموضوعات التهجير الداخلي الإسرائيلي والاستيطان والإحلال، وصدرت العديد من الكتب والأبحاث والدراسات التي تناولت سياسة التهجير الداخلي، حيث تستعرض الدراسة أدناه بعضا من هذه الأدبيات:

1. سعيد جميل تمراز، طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية 1888-1919م، رسالة ماجستير، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الاسلامية، غزة–فلسطين، 2013.

هدفت الدراسة إلى تبيان الجذور التاريخية لفكرة الطرد في الفكر الإسرائيلي والصهيوني وطبيعة الممارسة لفكرة الطرد على المواطنين الفلسطينيين، **وتناولت الدراسة** طبيعة البيئة الداخلية الصهيونية التي أدت إلى ظهور فكرة طرد الفلسطينيين، والدوافع الأساسية التي ساهمت في ظهور فكرة الطرد، كما تناولت أيضا البيئة الخارجية التي عززت فكرة الطرد، ثم أهم الأفكار والخطط الصهيونية لطرد الفلسطينيين، وأهم مراحل تنفيذ الطرد،

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الفكرة الصهيونية في جوهرها فكرة استعمارية، وأن الحركة الصهيونية اعتبرت أن التهديد الموجه إلى المشروع الصهيوني هو وجود الشعب الفلسطيني على أرضه، وأن كتابات الجيل الأول من المفكرين الصهاينة اشتملت على دعوات مباشرة ومبكرة إلى طرد الفلسطينيين وإعادة توطينهم في البلاد المجاورة، وأن الصهاينة

صوروا فلسطين أنها أرضا خالية من السكان، وأن فكرة الطرد تحولت إلى ممارسة عنصرية مع مرور الزمن.

2. زهير إبراهيم المصري، سياسة التهجير الصهيونية لفلسطين 1937-1948، بحث مقدم لمؤتمر " اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة"، جامعة القدس المفتوحة، غزة-فلسطين، 2012.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على سياسة التهجير الصهيونية للعرب الفلسطينيين في الفترة من 1937 – 1948، وهي الفترة التي جرى فيها العمل ليلا ونهارا من قبل آلة الاحتلال الصهيونية لتفريغ الكم الأكبر من السكان الأصليين لإحلالهم بمهاجرين يهود، **وتناولت الدراسة** فكرة التهجير في الفكر الصهيوني، ثم استعرضت توصيات لجنة بيل بتهجير العرب الفلسطينيين من أراضي الدولة اليهودية المزمع إقامتها، وناقشتالدراسة مقررات مؤتمر بلتيمور 1942، حول إقامة دولة يهودية في فلسطين، وقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947، وتنفيذ مخطط تهجير العرب الفلسطينيين.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن تهجير العرب الفلسطينيين كان وفق خطة مركزية مدبرة ومخطط لها، وهي الخطة التي وضعت قبل قرار التقسيم بعدة سنوات، واعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي للوصول إلى النتائج.

3. سامي علي أبو جلهوم، تاريخ الحركة الصهيونية التصحيحية (1925-1948)، رسالة ماجستير، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين، 2011.

هدفت الدراسة إلى تتبع وتوضيح تاريخ الحركة الصهيونية التصحيحية في الفترة الزمنية التي استعرض فيها الاستيطان الصهيوني، وحتى إقامة دولة إسرائيل على أرض فلسطين، **وتناولت الدراسة** مراحل تطور الحركة الصهيونية التصحيحية، حيث ناقشت نظرة التصحيحيين للعرب مبينة تصور التصحيحيين للشرق والمجتمعات الإسلامية وموقفهم من العرب، وكذلك أبرز الخطط التصحيحية للترحيل القسري للعرب، مثل: خطة سوسكين للترحيل، واقتراح وحميلة بن حورين للترحيل، وخطة شختمان، كما بينت الدراسة رؤية ايتسل وليحي للمسألة العربية.

وأهم ما جاء في نتائج هذه الدراسة هو التالي: أعد التصحيحيون خطة السنوات العشرة للوصول إلى أغلبية يهودية في فلسطين على جانبي نهر الأردن، وهذه السياسة مثلت البرنامج السياسي لهم خلال النصف الثاني من الثلاثينيات، نظر التصحيحيون للشرق الإسلامي والعربي باحتقار وعنصرية، وآمنوا بالجدار الحديدي في تحديد العلاقة بين الصهاينة والعرب في فلسطين، كماطرحوا عدة خطط لطرد وترحيل العرب من فلسطين، وأكدوا باستمرار على أهمية شرق الأردن للمشروع الاستيطاني الصهيوني.

4. كمال محمد عبد القادر حمدان، مفهوم الترانسفير(Transfer) في الفكر الصهيوني بعد قيام إسرائيل 1948–2007م، رسالة ماجستير، عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس، القدس–فلسطين، 2008.

هدفت الدراسة إلى الوقوف على المعنى الحقيقي والمرتبط بالممارسة لمفهوم الترانسفير ومقترحات ترحيل الفلسطينيين في الفكر الصهيوني بين عامي 1948 و 2007، **وتناولت الدراسة** أهم الخطط والمشاريع الصهيونية، وطرق تجسيد الترانسفير على القوانين والبرامج الحزبية والحكومية الإسرائيلية، وناقشت التفسيرات والذرائع الصهيونية لتنفيذه.

وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها: عمق مفهوم الترانسفير في الوعي والفكر والثقافة الصهيونية، وترسيخه بعد عام 1948م، في المقترحات الشخصية العلنية، وفي القوانين والاستراتيجيات التوسعية، وخلص البحث إلى أن جميع التيارات الصهيونية تتفق في الحفاظ على يهودية الدولة، وتتذرع بمسألة التفوق الديموغرافي الفلسطيني لتنفيذ الترانسفير.

5. موسى بن قاصير، البعد الديموغرافي في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر– باتنة، الجزائر، 2007–2008.

هدفت الدراسة إلى توضيح البعد الديموغرافي في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي نظرا للاهتمام الدائم لدى قادة إسرائيل والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية الإسرائيلية بضرورة تهجير الفلسطينيين من ديارهم وأراضيهم وإحلالهم بمهاجريين يهود من خارج فلسطين.

وتناولت الدراسة بشيء من التفصيل مجموعة من المفاهيم والتعريفات التي تخدم الدراسة، والتي تتقاطع مع مفاهيم الدراسة بل وتعتبر أهم مفاهيم الدراسة، ثم تناولت مدى التأثير الديموغرافي ودوره في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي وما إذا كان حاسم، وفيما بعد تطرقت بإسهاب إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين من حيث الخلفية والواقع والمفهوم وموقف إسرائيل من قضية اللاجئين، والبدائل المطروحة عربيا ودوليا لقضية اللاجئين.

وفي الختام وبدلا من النتائج كان للدراسة رؤية مستقبلية في مسألة اللاجئين، من خلال مجموعة من السيناريوهات الممكنة.

6. زهير إبراهيم المصري، الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين المدنية والسياسية في قطاع غزة خلال الانتفاضة الأولى عام 1987–1993م، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الاسلامية، غزة–فلسطين، 2004.

هدفت الدراسة إلى رصد الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين المدنية والسياسية في قطاع غزة خلال الانتفاضة الأولى 1987–1993، وذلك نتيجة للانتهاكات الكبيرة والكثيرة التي مارسها الاحتلال الإسرائيلي بحق المواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة، أوضحت الدراسة بما لايدع مجالا للشك أن الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، تم مواجهتها من قبل سلطات الاحتلال

الإسرائيلي برد اتسم بالعنف والوحشية، الأمر الذي أثار عدد امن التساؤلات الهامة التي تتعلقب انتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية بشكل عام، وقطاع غزة بشكل خاص، وقد عرضت الدراسة أهم المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان،

وتناولت الدراسة الفترة التاريخية التي مر بها قطاع غزة منذ احتلاله عام 1967، وحتى انطلاق الانتفاضة الأولى عام 1987، ثم وبشيء من التفصيل تعرضت إلى الانتهاكات التي تقوم بها إسرائيل تجاه المواطنين في قطاع غزة، إلى أن خلصت الدراسة إلى جملة من الانتهاكات تمثلت في التالي: انتهاك الحق في الحياة، وانتهاك الحق في الحرية، وانتهاك الحق في التنقل والحركة، ثم انتهاك الحق في التعبير عن الرأي، وصولا إلى انتهاك الحق في المشاركة السياسية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الإحتلال الإسرائيلي يتعمد دوما انتهاك حقوق الفلسطينيين في أماكن تواجدهم في فلسطين وذلك لدفعهم تجاه ترك ديارهم والرحيل أو الهجرة إلى خارج فلسطين.

7. سمير سمعان، التهجير استراتيجية إسرائيلية ثابتة تهدد الأمن والاستقرار، بحث محكم، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، السنة السادسة العدد 19 و 20، ربيع وصيف 2002، الأردن، ص51-87.

هدفت الدراسة إلى البحث في سياسة التهجير الإسرائيلية باعتبارها سياسة استراتيجية ثابتة وهذه السياسة تهدد بشكل ملحوظ أمن الجميع واستقرار كل الدول العربية المحيطة بإسرائيل وإسرائيل أول المتضررين حيث لا أمن ولا استقرار لها إلا بتحقيق الأمن والاستقرار الفلسطينيز

وتناولت الدراسة التهجير من كل جوانبه وأبعاده ودوافعه، وطبيعة التهجير وكيفية تسويقها وتحويلها إلى ممارسة ناجحة في طرد الفلسطينيين، إلى جانب الخلفية الدينية والبعد الديني في سياسة التهجير الإسرائيلي، وجذورها في الفكر الصهيوني وقيادة الفكرة الصهيونية الأوائل وصولا إلى المفكرين الصهاينة والقادة الإسرائيليين والصهاينة الحاليين، والتحول التدريجي والتطور في فكرة الطرد والترحيل منذ نشأته وبدايته التي لم تكن تأخذ طابع الإجبار وصولا إلى الطرد الجماعي القسري للفلسطينيين عن أراضيهم وممتلكاتهم وقراهم ومدنهم،

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن التهجير ليس حادثا عرضيا أو فكرة إسرائيلية تتناسب مع مرحلة زمنية معينة وإنما هو استراتيجية استعمارية استيطانية راسخة في الفكر الرسمي والشعبي الاسرائيلي وبهدف اقتلاع الإنسان الفلسطيني وإحلاله بالمستوطنين اليهود.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة مجموعة من الأفكار جاءت كالتالي:

- الجذور التاريخية لفكرة الطرد، وجاء فيها طبيعة البيئة الداخلية الصهيونية التي أدت إلى ظهور فكرة طرد الفلسطينيين، والدوافع الأساسية التي ساهمت في ظهور فكرة الطرد.

- فكرة التهجير في الفكر الصهيوني، وتوصيات لجنة بيل بتهجير العرب الفلسطينيين من أراضي الدولة اليهودية المزمع إقامتها.

- مراحل تطور الحركة الصهيونية التصحيحية، ونظرة التصحيحيين للعرب وتوضيح تصور التصحيحيين للشرق والمجتمعات الإسلامية وموقفهم من العرب، وكذلك أبرز الخطط التصحيحية للترحيل القسري للعرب.

- مفهوم الترانسفير ومقترحات ترحيل الفلسطينيين في الفكر الصهيوني بين عامي 1948 و 2007م، وعرضلأهم الخطط والمشاريع الصهيونية، وطرق تجسيد الترانسفير على القوانين والبرامج الحزبية والحكومية الإسرائيلية.

- توضيح مدى التأثير الديموغرافي ودوره في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وما إذا كان حاسما، والتطرق بإسهاب إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين من حيث الخلفية والواقع والمفهوم وموقف إسرائيل من قضية اللاجئين، والبدائل المطروحة عربيا ودوليا لقضية اللاجئين.

- عرض أهم المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، ثم الفترة التاريخية التي مر بها قطاع غزة منذ احتلاله عام 1967 وحتى انطلاق الانتفاضة الأولى عام 1987، ثم تناول الانتهاكات التي تقوم بها إسرائيل تجاه المواطنين في قطاع غزة.

- البحث في مفهوم التهجير من كل جوانبه وأبعاده ودوافعه، وطبيعة التهجير وكيفية تسويقها وتحويلها إلى ممارسة ناجحة في طرد الفلسطينيين، إلى جانب الخلفية الدينية والبعد الديني في سياسة التهجير الإسرائيلي.

-اختلفت الدراسات والبحوث السابقة عن بعضها البعض وتعددت أهدافها، فمنها من تناول سياسة التهجير الداخلي في إطار نظري ومنها من تناولها في إطارين نظري وعملي، وتأتي هذه الدراسة لتتناول تأثير سياسة التهجير الداخلي لإسرائيل على بدو النقب.

- ركزت الدراسة على الدراسات والبحوث التي تناولت سياسة التهجير الداخلي، بهدف إلقاء الضوء على واقعها من جوانب مختلفة، وقد أجمعت نتائج هذه البحوث والدراسات على وجود سياسة عنصرية إسرائيلية تجاه الفلسطينيين إجمالا، وبدو النقب بما يخص دراستنا.

– تتميز الدراسة الحالية في أنها تتناول التعرف على تأثير سياسة التهجير الداخلي الإسرائيلي كما تظهر في العديد من الملامح والمؤشرات الاجتماعية والسياسية التي تؤكد هذا التأثير بصورة علمية، حيث لم تتطرق أي من هذه البحوث والدراسات لذلك.

– استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تحديد الممارسات العنصرية لإسرائيل تجاه الفلسطينيين، أيضا فضح الوجه العنصري لإسرائيل، وكشف المخططات الإسرائيلية الرامية إلى تفريغ الأرض الفلسطينية من سكانها الأصليين وإحلالهم بمهاجرين يهود من شتى بقاع الأرض.

– أما هذه الدراسةفستركز على عكس الدراسات السابقة، على بدو النقب تحديدا نظرا لتزايد الخطط والمشاريع التي تهدف إلى زيادة الوجود الاستيطاني لليهود على أرض النقب، وتزايد حالات التهجير التي تقوم بها إسرائيل تجاه سكان النقب، وما له من آثار سلبية على الطابع الديموغرافي للنقب الفلسطيني.

الفصل الثاني

الأبعاد الجغرافية والتاريخية لمنطقة النقب

المبحث الأول: جغرافية منطقة النقب وتوزيع قبائلها

المبحث الثاني: تاريخ منطقة النقب

المحث الثالث: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لبدو النقب في ظل الحكم الإسرائيلي

تمهيد:

تقع منطقة النقب في جنوب فلسطين، وتشكل نحو نصف فلسطين التاريخية من حيث مساحتها، حيث تصل مساحة النقب إلى مايقارب 13000 مليون دونم، تشكِّل نحو 47% من المساحة الكلية لفلسطين التاريخية البالغة مساحتها 27 مليون دونم، لها شكل مثلث هندسي رأسه في الجنوب على خليج العقبة وقاعدته في الشمال، يبلغ طولها نحو 125كم، تصل بين نقطتين، إحداهما على البحر الميت في الشرق، والأخرى جنوب غزة في الغرب، أما ضلعاه الآخران فهما الحدود الفلسطينية المصرية في الغرب والحدود الفلسطينية الأردنية المحاذية لطول وادي عربة في الشرق.

تعود تسمية النقب بهذا الاسم إلى أمرين: الأول أنها مشتقة من الكلمة الكنعانية (نجب) أي "الأرض الجافة"، ويتلاءم هذا المصطلح مع البيئة الصحراوية المعروفة بقلة هطول الأمطار فيها، والمعنى الثاني لكلمة النقب هو:"الطريق بين الجبلين"، والمنقبة هي:"الطريق بين الدارين"، وتدل هذه التسمية على أهمية النقب من الناحية الجغرافية الاستراتيجية، فالإقليم عبارة عن منطقة عبور، كما أن النقب يُعرف بأنه بوابة بلاد الشام إلى البحر الأحمر وشرقي إفريقيا. وتعد مدينة بئر السبع أكبر المدن وأهمها في النقب، إلى درجة أن النقب سمي بقضاء بئر السبع (الدباغ، 1965، 322).

وتنحدر معظم العشائر البدوية في منطقة النقب من أصل حجازي. والبدو كلهم من العرب المسلمين السنة، وتصنيفهم هنا هو مجرد تصنيف اجتماعي وليس تصنيفاً دينياً أو طائفياً. وقد حظي البدو في "إسرائيل"، الذين يشكلون أقلية داخل الأقلية العربية، باهتمام متزايد خلال السنوات الماضية، من قِبل وسائل الإعلام والمؤسسات الحكومية "الإسرائيلية" على حدٍّ سواء. وتجري محاولات حثيثة لدمج البدو في صفوف المجتمع "الإسرائيلي" على مستويين: المستوى الرسمي، أي من خلال سياسة الحكومة؛ والمستوى غير الرسمي، أي من خلال التغييرات على نمط العلاقة مع المجتمع "الإسرائيلي" بشكل عام والمجتمع اليهودي بوجه خاص.ويبلغ عدد البدو في "إسرائيل" حالياً نحو 200 ألف نسمة، حسب التوزيع الجغرافي التالي: في النقب نحو 140 ألف نسمة، وفي أواسط "إسرائيل" يوجد نحو 10آلاف نسمة، وفي شمال "إسرائيل" يوجد نحو 50 ألف نسمة.(الدباغ، 1965، 125)

ومنذ قيام إسرائيل سنة 1948 ازداد عدد السكان البدو بنحو عشرة أضعاف، بسبب النسبة العالية للنمو السكاني لدى البدو التي تبلغ قرابة 5%، وهي نسبة منقطعة النظير في أي مكان آخر في منطقة الشرق الأوسط. وتعود نسبة السكان العالية إلى القيم الاجتماعية

التقليدية الخاصة بحجم العائلات أو العشائر البدوية التي تعد العائلات الكبرى ذخراً يجلب المنفعة على الصعيد السياسي.

حتى سنة 1948، لم يكن هناك أي سكان بدو في أواسط "إسرائيل"، ويعود سبب وجود زهاء عشرة آلاف من السكان البدو حالياً في أواسط البلاد إلى الهجرة من النقب التي نجمت عن سببين رئيسين هما: (جمجوم، جريدة حق العودة، 2010)

1- الهجرة بحثاً عن المراعي، ففي سنة 1957، تعرضت منطقة النقب لفترة من الجفاف استمرت ستّ سنوات.
2- الهجرة من أجل إيجاد العمل، كانت من قِبل أفراد العائلات التي لم تكن لديها أراضٍ ولا مواشٍ. وأدت هذه الهجرة التي تمت في الفترة ما بين سنتي (1954، 1970) إلى تكوّن مركزين بدويين في مدينتي الرملة واللد وفي قريتي الطيبة وكفر قاسم.

بقي النقب في العقل الصهيوني رمزاً لتطبيق معادلة تفريغ الأرض الفلسطينية من سكانها الأصليين، وإحلال اليهود من شتى أنحاء العالم مكانهم، وهذا تجسيد لأحد المبادئ الأساسية للصهيونية، وهو مبدأ الهجرة اليهودية الذي يستتبعه ويرتبط به مبدأ الاستيطان.

المبحث الأول

جغرافيا منطقة النقب وتوزيع قبائلها

تشغل صحراء النقب الجزء الجنوبي من فلسطين وتشكل حوالي 12000 كم، وتأخذ شكل مثلث رأسه الجنوبي على خليج العقبة وقاعدته في الشمال من البحر الميت مروراً بجنوب مرتفعات الخليل حتى رفح على البحر المتوسط. ويتكون من هضبة صحراوية تقع في جنوب فلسطين، حيث تتخذ شكل المثلث قاعدته تمتد بين خط يصل جنوب البحر الميت مع غزة، ورأسه عند العقبة في الجنوب، ومساحة القسم الجبلي من هذه الهضبة 8294كم مربع، أي أكثر من 79% من مساحتها.

كانت أهمية النقب وبئر السبع استراتيجية وتاريخية، نظرا لموقعه الهام، فعلى سبيل المثال: ذكر حاكم سيناء البريطاني" الميجر جارفيس " في عام 1930م، أن القبائل العربية البدوية في جنوب فلسطين قطنت في أحد أهم الأماكن الاستراتيجية في المنطقة العربية، حيث ذكر مدى أهمية مكانة النقب في الفترات التاريخية المتعاقبة. يؤكد جارفي سان أن النقب كان أحد أهم الطرق التجارية في الشرق الأوسط، وذلك لأنه يحد البحر الأحمر ومصر وسوريا، فبئر السبع، المدينة التاريخية العريقة، تقع عند ملتقى عدة طرق تجارية منها طريق العقبة –غزة، وطريق الخليل– العقبة، هذا بالإضافة إلى أن تاريخ النقب وبئر السبع الحافل والعريق يضم أماكن أثرية وتاريخيةعديدة: الخلصة، والرحيبة، ومشاش الملح، وتل الحسي، وعصلوج، وعوجا الحفير، وسبيطة، وعبدة، وكرنب (غازي، 1989، 34) .

ويتميز النقب بقلة الأمطار التي تصل إلى 200 ملم، ويتناقص معدل تلك الأمطار كلما اتجهت جنوباً. وتتنوع التضاريس فيه بشكل واضح ففيه الكثبان الرملية والجبال المرتفعة والتلال والأحواض وغيرها. **وينقسم إقليم النقب إلى:**(صالح، 2007، 11).

1- **مرتفعات أم الرشراش:**

تشمل المرتفعات الواقعة حول الحافة الشمالية من مدينة أم الرشراش، وتمتد جنوباً حتى مدينة طابا، وتتكون من صخور نارية ترجع للزمن الأركي، مع غطاء رسوبي قليل السمك، والجبال جرداء تماماً خالية من الغطاء النباتي والتربة، وتتميز بوعورتها الشديدة، وتلتقي هذه المرتفعات مع خليج العقبة بانحدارات شديدة وارتفاعات ما بين 600-700متر، وتمتد هذه المرتفعات حوالي30كم شمال أم الرشراش.

2- سهول النقب:

تشمل المساحات الواسعة الواقعة بين مرتفعات أم الرشراش جنوباً ومرتفعات وسط النقب شمالاً، وتتكون من سهول فيضية لمجموعة من الأودية أهمها وادي الحياني ووادي باذان وروافدهما، وتغطيها طبقة من الحصى بشكل عام، ويوجد في سهول النقب مرتفعات عبدة وجبل سيناف، ويتراوح ارتفاعها بين 300-600 متر، وأهم المقعرات فيها منخفض عبدة، أما الغطاء النباتي فهو محدود جداً يتواجد في بطون الأودية، ولا تتجاوز كمية الأمطار السنوية 100ملم.

3- مرتفعات وسط النقب:

تعتبر من أقدم جبال فلسطين وتكونت في عصر الأيوسين قبل 41 مليون سنة، وأثرت فيها عمليات التعرية، ومن أهم هذه المرتفعات مرتفعات جرافي وجبل حرشة وجبل لوزة وجبل الخروف وجبل الدية، ويصل ارتفاعها إلى 1000متر، أما الأحواض والمقعرات وأهمها مقعر وادي الرمان، وإلى الشمال منها مرتفعات أقل ارتفاعاً تصل إلى 700متر، من أشهرها: مرتفعات الحثيرة والحظيرة والكرنب، وقد تحولت بعض المرتفعات إلى منخفضات حتية كشفت عن صخور عميقة ترجع للعصر الجوارسي بسبب عوامل التعرية، وقد امتلأت المقعرات بالصخور اللينة الطباشيرية من عصور الأيوسين والبليوسين.

4- حوض بئر السبع:

هو حوض مركب كبير ضيق في الشرق ومتسع في الغرب والشمال الغربي، وتغطيه تربة اللوس والكثبان الرملية الحديثة التكوين، يصل ارتفاعه في الشرق 450متر، ويتناقص تدريجياً بالاتجاه غرباً ليصل إلى 150متر، ويجري فيه وادي غزة.

أولاً: العوامل التي ساعدت في تشكيل سطح النقب:

- **العوامل الباطنية(التكتونية):** (رفيق، 1991، 14)

1- كتلة النقب تعرضت لضغط جانبي أدت إلى حدوث تصدعات نتج عنها هبوط الأرض في جانب وارتفاعها في الآخر.

2- الضغوط الجانبية أدت إلى حدوث تموجات متنوعة تتراوح ما بين الخفيفة والعنيفة والعنيفة أقرب إلى الالتواءات المحدبة والمقعرة.

3- الأقواس الجبلية في النقب تشبه سيناء حيث إنها أكثر تقطعا وأقل اتصالا من المرتفعات الفلسطينية.

- **العوامل الخارجية:**(رفيق، 199، 15)

تتمثل في التعرية المائية والريحية، حيث إن السيول والرياح تنحت التكوينات وتنقلها، ويتم ترسيبها في الجهات الشمالية والشمالية الغربية من النقب.

1- لذلك النقب يشتمل على أشكال أرضية تتفاوت ما بين السلاسل الجبلية والمحدبات والمقعرات والهضاب الصغيرة والسهول المغلقة والقيعان والأحواض.
2- يتميز سطح الأرض بطبيعته الوعرة.
3- تغطى السهول بالرمال والحصى فيما يعرف بصحراء الحماد.
4- ينتمي إلى المناخ الصحراوي وشبة الصحراوي، وينعكس هذا على النباتات ذات الطبيعة الصحراوية، مثل: الأعشاب الشوكية.
5- يتراوح عدد الأيام المطيرة ما بين 10-30 يوما.
6- يعاني السكان من شح المياه السطحية والجوفية، لذلك أقاموا السدود الصحراوية على الأودية الجافة، مثل: سد أبو سمارة لحجز مياه الفيضانات والاستفادة منها.

ثانياً: قبائل النقب:

وهذه القبائل مزيج من عشائر مختلفة وقبائل منوعة، فالكثير من فروع القبيلة لا يمت بالنسب الأصلي للقبيلة، فقد يكونون من حلفائهم أو مستجيرين، أو أعوانا لهم، وغلبتهم التسمية وتقادم الزمن عليهم فأصبحوا منهم، وفي قبائل بئر السبع بوجه خاص، فإن الحكومات المتوالية كانت تجمعهم تحت اسم واحد ليسهل قيادتهم، فجمعتهم الحكومات للإدارة لا للنسب.

وفي بئر سبع قبائل هي: الحناجرة، والجبارات، والترابين، والتياها، والعزازمة، والسعيديونواللحيوات، والأحيوات. وهذا تفصيل عن عشائر وحمايل كل قبيلة: (العارف، 1999، بئر السبع وقبائله).

1- **قبيلة الحناجرة:**

يسكنون في الجنوب الشرقي من غزة، وتمتد منازلهم إلى جوار دير البلح، والراجح أن اسم الحناجرة، نسبة إلى جبل يسمى حنجر وتتألف قبيلة الحناجرة من أربع عشائر:

1. حناجرة أبو مدين، وتضم الحمايل التالية: بدرين وعربين ونعيمات ونخيلات ونعامين والنباهين.
2. الضواهرة: وتتألف من حمايل: المصالحة وعمارين والضواهرة، والعوامرة والعوايشة.
3. الحمدات: وحمايلها: أبو حجاج والمناديل السلاسلةوالسميري.
4. عشيرة النصيرات: وتضم حمايل الفقيرين وكرشان وقرعان.

2- قبيلة الجبارات: (العارف، 1999، 71).

ينزلون في الشمال الشرقي من غزة، وتمتد أراضيهم إلى جوار قريتي بريروالفالوجة. وتتألف من ثلاث عشرة عشيرة هي:

1. عشيرة أبي جابر: وتضم حمايل: أبو جابر، وأبو جرار، ومكاحلة، وحصضابين، وأولاد حسين.
2. ارتيمات أبي العدوس: وتضم حمايل: صوايحة، وزيود، وحلاف، وعايد وراجفي، وزريقات.
3. ارتيمات الفقراء: وحمايلها: مشارفة، وزريقات، وخصوصة، وربيلات.
4. قلازين جبارات: وحمايلهم: الثوابتة، وأبو تربان، وشغيبات.
5. حسنات بن صباح: وتضم صبايحة، وعوادرة.
6. عمار بن عجلان: وتتألف من فوايدة، ومذاكير، وحليسات، ورويتبية.
7. جبارات الوحيدي: ويقولون إنهم من نسل الحسين بن علي.
8. سعادنة النويري: وتتألف من نويري، وأبو فريح، وعليوات، ومعامعة.
9. سعادنة أبي جريبان: ومن حمايلهم: هليلات، وجرابين، وشلايلة، وعليوات، وقوم أبو قعيد، وابن دحيلان.
10. جبارات الدقس: وتتألف من الدقوس وزيادات، وعشيبان.
11. شواركة بن رفيع: وتتألف من سواركة، ومنايعة.
12. ولايدة وهم حمولتان: مطارقية، ولايدة.
13. الرواوعة: وهم حمولتان: خلاويون، ومصريون.

أما أهم منازل الجبارات، فهي:

1. الدقس: على مسافة 7كم شرقي قرية برير.
2. أبوجابر: على مسافة 10كم جنوب الفالوجة.
3. الثوابتة: جنوب شرقي برير بنحو 4 كم.
4. تل الحسي: على بعد 26كم شمال شرقي غزة.
5. خربة عجلان: شرقي برير بنحو 8كم.
6. المالحة: إلى الشرق من تل النجيلة.
7. تل النجيلة: جنوب شرق خربة عجلان.

3- قبيلة الترابين: (العارف، 1999، 57)

تقع منازلهم غربي قضاء بئر السبع، ولهم الأراضي الواقعة بين الحناجرة وسيناء، وتحيط بهم قبيلة العزازمة من الشرق، والتياها من الشمال وتتألف إداريا من عشرين عشيرة.

1. نجمات الصانع: وتضم: الصناع، الشبايبة، والمحافظة.
2. نجمات الصوفي: وتضم: الصوفة، والسنايمة، والعوايشة، وزبيدات، والرميلات، والشلالفة، والنعامين، والفوايدة.
3. نجمات أبي عادرة: وتتألف من العوادرة، وشيوخ العيد.
4. نجمات أبي صوصين.
5. نجمات القصار: وحمايلها: العرجان، والهواشلة، والطيوز، وجرابعة، وعويضات، وحمران، وبهادرة، وجواعدة، وجعيلات.
6. نجمات أبي صهيبان: وحمايلها: قضاة، وسلاطين، وبطاطخة، ومسامحة، وعيايدة، وأبو صيام، وصهابين، وحلاذين، وحسنات، وعيال غانم، وشعوت، وبراهمة، وسطرية، وكوارعة.
7. غوالي أبو ستة: حمايلها: الستوت، والتوالخة، وشويان، وطعيمات، وعالات.
8. غوالي أبي الحصين: وتضم الحصينات والمغاضبة والخمامشة والتعابين والسطرية.
9. غوالي أبي شلهوب: وتضم الشلاهبة، والمررة.
10. غوالي أبي ختلة: وتضم أبو ختلة وأبو خرما.
11. غوالي أبي بكرة: وتضم البكور وأبو شتيه، والعبيد، والحميدي.
12. غوالي أبي عمرة: وتضم السمامرة، والكحوس، والكرور، وأبو نصر الله.
13. غوالي الزريعي: وتتألف من: أبو عويلي وزريعيين، وعدوين، وعوازمة، وملالحة وحميديين.
14. غوالي العمور: وتضم: العمور، والعدينيين.
15. غوالي النبعات: وتضم الجرامية، والعطيات، والجهامات، والبحابصة، والدلوع.
16. وحيدات الترابين: وتضم الوحيدات، والعابد وحمايدة.
17. حسنات أبي معليق: وتشمل الحسنات والعوامرة.
18. جراوين أبي غليون: وتضم الغلاينة، والعوايضة، والجلالدة، والشناترة، والغنيمات.
19. جراوين أبي يحيى: وتضم حيان وسباتين.
20. جراوين أبي صعليك: وتتألف من الصعالكة، والعودات، والزوايدة والسراحين والمصابحة.

4- قبيلة التياها: (إبراهيم، 1990، 150).

يسكنون الأراضي الواقعة بين قضاء الخليل والبحر الميت وبين أراضي الجبارات والترابين والعزازمة والسعيدين وتتألف من ست وعشرين عشيرةهي:

1. حكوك الهزيل: وتتألف من الهزيل وسعوديين وكواشفة.
2. حكوك الأسد: وتتألف من الأسد ودبسان.
3. حكوك أبو عبدون: وأقسامها أبو عبدون وسمامرة وحجوج، وجبرين وصبابحة.
4. حكوك البريقي: وأقسامها: برقيين وبحيري وحمامدة.
5. بلي: وتضم العرادات، والقرينات، وهروف وزبالة.
6. علامات أبي ليلة: وتضم المزاغيل والشلوح.
7. علامات أبي جقيم: وتتألف من جقيمات وزوايدة وجبانين.
8. علامات أبي شنار: وتضم أبو شنار وبواطلة.
9. الشلاليون: وتتألف من الشلاليين والغيوث، والنواجعة، وفنشان، وقضاة وسعادنة.
10. قديرات أبي رقيق: وتضم الرفايعة ونواديه وصلالبة وعصيات.
11. قديرات الصانع: وتشمل الصناع وسبايتة وزباركة وقيلي ونباري.
12. قديرات أبي كف: وتتألف من الكفوف، والطرشان والبطون.
13. قديرات الأعسم: وتشتمل عثمان وهواشلة والميديين.
14. ظلام أبي ربيعة: وأقسامهم: ربيعان، والمحمديون والقرعان.
15. ظلام أبو جويعد : وفروعهم رحاحلة، وبدور، ومعايدة، وصرايعة.
16. ظلام أبي قرينات: وأقسامهم غولة وغنامين وأبو قرينات وعيال سليمان.
17. رماضين مسامرة: وتشمل زغارية ونقايرة ومسامرة ودغاغمة وعجارمة.
18. رماضيين الشعور: وتتألف من الشعور والمليحات والزغارنةوالدغاغمة والسواعد.
19. بنو عقبة: وتتألف من قريش وصبيحات وطورة، وقطاطوة.
20. النتوش: **وتضم العطاونة، والشوارية والطلالقة والنعامين والسلالمة والحمادين والزوايدة والقطاطوة.**
21. الرواشدة: وتضم: الرواشدة والزوارعة.
22. البدينات: وتضم: الخطاطبة، والربايعة والعوانسة والعايدي، والقريناوية والقطاطوة.
23. القلازين: وتضم: الغصينات، والقطامين، والحمودات، والعفايرة والدبابغة.
24. الجنابيب: وتضم: الكشاخرة، وجوجوجنانبيب.

5- قبيلة العزازمة: (البديري، 1998، 25).

يقطنون في جنوب قضاء بئر السبع: ومنازلهم مترامية الأطراف فهي تمتد من بئر السبع حتى وادي عربة، وحدود سيناء وتتألف من عشرة عشائر، هي:

1. المحمـــديون: وتضـــم: الجخادمـــة، والمعـــامير والشـــياحين والملاطعـــة وعـــرون والمواضيوزبيلاتوحجياتوشماعلة وحجوج وعوايشة ورسيسان ونغامشة وبوشية وفشقان وعمرات وقطاطوة ومصافير.
2. الصبحيون: وتشمل: الغريبات والطبايعة وعقلان والطواقين والعتايقة والقطافين والعوران والوافية.
3. الصبيحات: وتشمل: الرقيبات والمساقية السمران.
4. الزربة: ويضم إليها البتاتزة.
5. الفراحين: ومنهم: عيال عيد وعيال عياد وجليقات والفران.

6- قبيلتا السعيديين والأحيوات: (العارف، 1999، 59).

قبيلتان صغيرتان تسكنان وادي عربة، الممتد ما بين البحر الميت وخليج العقبة، وبلغ تعدادهما معاً عام 1946 نحو 3370 نسمة، وتسكن قبيلة السعيديين في القسم الشمالي من وادي عربة، وهم فرع من حويطات شرقي الأردن، وتضم القبيلة أربع عشائر هي: جمايطة، رمامنة، مذكير، روابضة. ويقيمون في: عين عروس، عين البيضا، عين الخترير، عين الفقرة، أبو الغزيلات، عين الحراز، عين الحصب، عين الغمر، عين البويرة، ميات عوض. والأحيوات أو اللحيوات يسكنون في القسم الجنوبي من وادي عربة، وهم امتداد للحيوات الذين يسكنون سيناء، ومواقعهم من الشمال إلى الجنوب هي: الدل، عين غضيان، تل الخليفة، والمرشرش (إيلات حالياً).

ومن الجدير بالذكر أن غالبية سكان البدو في النقب لم يسجلوا أراضيهم التي استوطنوها طوال الفترات السابقة لعدد من الأسباب، منها (**هيومن راتيس ووتش، 2008، 13-14**):

- ❖ كان البدو يستفيدون من نظام الملكية التقليدي ولم يروا ضرورة في التسجيل الرسمي.
- ❖ تاريخياً لم يتعاون البدومع سلطات الدولة (غيرالبدوية).
- ❖ لم يكن البدو يعرفون بإجراءات التسجيل.
- ❖ كان البدويخشون تسجيل أراضيهم لدى السلطات خشية أن يمدو االسلطات بسجلات رسمية يمكن استخدامها في مابعد لفرض الضرائب والإلحاق بالخدمة العسكرية.
- ❖ لم يكن لدى البدو مايكفي من الوقت للإلمام بمتطلبات عملية التسجيل تحت الانتداب البريطاني وإتمامها، وهو انتداب استمر لشهرين لاأكثر.وكانت هذه آخرمرة يتمكن فيها البدو من تسجيل أراضيهم رسمياً، وهو السجل الذي يستخدمه المسؤولون الإسرائيليون منذ عام1948.

المبحث الثاني

تاريخ منطقة النقب

وقعت فلسطين تحت سيطرة الدولة العثمانية، شأنها في هذا كشأن معظم الأقطار العربية في المنطقة العربية منذ عام 1519م، حتى احتلها المستعمر البريطاني عام 1917م. ففي القرن التاسع عشر وما قبله، كان جنوب فلسطين يعرف ببلاد غزة، وكان يديره بصورة مباشرة متصرف القدس. وأن مساحة قاع بئر السبع كانت تقدر بـ12، 577، 000 دونم، حيث امتدت مساحته من الفالوجة شمالا وغزة غربا والخليل شرقا إلى أم رشراش (إيلات حاليا) على خليج العقبة جنوبا، أي ما يقدر بنصف مساحة فلسطين التاريخية. (الدباغ، 1965، 322).

كانت غالبية القبائل البدوية الفلسطينية المقيمة في بئر السبع تعيش أنماط حياة شبه متنقلة، وتملك أراضي ومراعي عرفت حدودها بين قاطني وسكان هذه المنطقة على نحو واضح. أحد الأدلة الأرشيفية القاطعة على انتشار القبائل البدوية الفلسطينية في الجنوب الفلسطيني منذ زمن بعيد يعود إلى القرن الثامن عشر، حين أرسل الانجليز بعثة إلى فلسطين تحت اسم صندوق استكشاف فلسطين بغية جمع المواد عن تاريخ وجغرافية فلسطين لأهداف كولونيالية. بعد عمل دام سنوات عديدة، أصدرت البعثة 26 خريطة مفصلة لفلسطين، من ضمنها خريطة لبئر السبع والنقب تبين أسماء القبائل البدوية وأماكن انتشارها بالتفصيل في عام 1881م.(العارف، 1999، 77) .

وهذا دليل على أن وجود القبائل البدوية في الجنوب الفلسطيني هي حقيقة تاريخية غير قابلة للنقاش، أما المصادر الشفوية التي تناقلها العرب البدو سكان المنطقة، فتؤكد أن تاريخ العشائر البدوية في جنوب فلسطين يعود إلى القرن الخامس الميلادي.

قدر تعداد القبائل البدوية الفلسطينية، إبان نهاية الحكم العثماني لجنوب فلسطين في العام 1914م، بـ 55 ألف نسمة. وفي العام 1922م، إبان بداية الانتداب البريطاني لفلسطين قدرت وثائق أرشيفية بريطانية تعداد سكان النقب من العرب البدو بـ 71، 115 نسمة. وبلغ هذا التعداد أكثر من 000 90 نسمة قبيل عام 1948م.(الحوت، 1991، 64)

وقدر برزت أيضا أهمية النقب الاستراتيجية أثناء مناقشات قرار تقسيم فلسطين عام 1947م، وقبلها في قرار لجنة بيل عام 1937م.أما بعد عام 1948، وقيام دولة إسرائيل، فأشارت الإحصائيات إلىأنه قد نزح وهجر معظم البدو الفلسطينيين الذين قطنوا قضاء بئر السبع ولم يتبق منهم إلا نسبة لم تتعد الـ 10%، أي ما لا يتعدى الـ 13، 000 نسمة من أصل 90000 في أواخر فترة الانتداب (غازي، 1989، 35) .

وقد بقي أغلبيدو النقب، منذ ذلك الحين، تحت حكم عسكري صارم بجميع أشكاله حتى حرب عام 1966م، ومن ثم بدأت حقبة الاستيطان القسري والقرى التي أسست في أواخر ستينيات القرن العشرين.

أولا: بئر السبع في الحقبة العثمانية:

قسمت فلسطين في الفترة العثمانية إلى عدة ولايات وسناجق، وذكرت الوثائق العثمانية أن منطقة جنوب فلسطين لم تحظ باهتمام كبير من السلطة المركزية في اسطنبول، إلا بعد أن أعلن عن إعادة بناء بئر السبع الحديثة عام 1901م، وبهذه الخطوة أصبحت مدينة بئر السبع المركز الإداري الجديد للقبائل البدوية في المنطقة، وذلك بعد أن جرى فصلها عن غزة. اهتمام الأتراك ببئر السبع كان له دوافع سياسية واستراتيجية مختلفة أهمها تعزيز الوجود التركي في جنوب فلسطين ومحاولة السيطرة على القبائل البدوية، التي لم تعر الحكم المركزي في اسطنبول أي اهتمام. (يفتاحئيل، 2001، 51)

نهج الأتراك سياسة مشابهة لتلك التي اتبعوها في شرق الأردن وسيناء المأهولة بالقبائل البدوية، من أجل بسط سيطرتهم على البدو، دون نجاح يذكر. فقد قاموا ببناء محطات شرطة- جندرمية مختلفة في الصحراء، مثلما كان الحال بعد بناء محطة شرطة وادي مليح في الجهيرعام 1984م، التي بناها رستم باشا (شرق أوفيكم اليوم). لكن تلك السياسة لم تبد نجاحا كبيرا لبسط السيطرة على القبائل المهيمنة على الصحراء، وهذا دليل على أن القبائل العربية البدوية جنوب فلسطين قد تصدت لأي خطر خارجي ومن أي محاولة للسيطرة عليها بالقوة. (المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، 1985، 98)

أصبحت سيطرة العثمانيين شبه فعلية على القبائل فقط بعد إعادة بناء بئر السبع عام 1900م، حين قامت الحكومة العثمانية شراء 2000 دونم من عشيرة العزازمة وزعيمها حسن الملطعة. وقد بنى وخطط مدينة بئر السبع معماريون أجانب وعرب فلسطينيون كان أبرزهم " سعيد أفندي النشاشيبي " و" راغب أفندي النشاشيبي ". وبعد وضع حجر الأساس للمدينة، كانت المرحلة الأولى من البناء بإنشاء مباني الحكومة التي ضمت في البداية مدرستين لأبناء البدو، ومحكمة العشائر، ومحكمة شرعية، وبريدا، ومكتب القائم مقام، ومركزا للشرطة، ومكاتب عمال البلدية. أما المرحلة الثانية بين الأعوام 1904م-1906م، فقد بني مسجد بئر السبع الكبير بتبرعات سخية من أبناء العشائر، وأتى " آصف بيك الدمشقي "(قائم مقام بئر السبع في الأعوام 1904م-1906م) بحجارة لمئذنة المسجد من خربة الخلصة، ومن ثم شيدت مدرسة ذات طبقتين للطلاب البدو، وفي فترة آصف، أرسل بعض البدو أبناءهم لتلقي الدراسة في مدرسة

العشائر في اسطنبول، وقد بنيت فيما بعد مدرسة زراعية تخدم ثلاثين من أبناء البدو. (العارف، 1999، 125).

بنى الأتراك مع حلفائهم الألمان، في عام 1915م، إبان الحرب العالمية الأولى، سككا حديد تربطهم ببئر السبع والعوجا لمحاولة احتلال مصر، وقد وصل أول قطار إلى بئر السبع في نهاية أكتوبر عام 1915م، يتقدمه جمال باشا، وقد جرى لاحقا إتمام سكك القطار لتصل إلى سيناء وغزة. وبلغ عدد سكان مدينة بئر السبع ما يبدو على 1000 نسمة في عام 1914م، وتجاوز عدد بيوتها الـ200 وما يقارب الـ 50 من الأماكن التجارية. يضاف إلى هذا أن البدو قاموا بدور إداري مهم في بئر السبع، كإدارة محكمة العشائر، وإشغال وظائف مركزية في بئر السبع، ويذكر أن للشيخ حماد الصوفي دورا مهما في إدارة بلدية بئر السبع بعد أن انتخب رئيسا لها عام 1913م، كما أنه حصل على لقب "باشا" من الحكومة العثمانية لدوره البارز في جنوب فلسطين. (شوفاني، 1998، 112)

ثانيا: حقبة الانتداب البريطاني:

يبدو أن أحد مطامع الانجليز إبان الحرب العالمية الأولى، كان احتلال معقل الأتراك العسكري الواقع في بئر السبع، والذي كان الحصن الحصين لجيشهم في جنوب فلسطين، لذا سرعان ما لجأت أنظارهم وأطماعهم إلى تلك المدينة، ابتغاء ضرب مركز الأتراك العسكري والإداري هناك، فقد تولى الحملة العسكرية لاحتلال فلسطين الجنرال إدموند ألنبي، ولم تكن حملة الجنرال ألنبي لاحتلال جنوب فلسطين سهلة المنال، بل واجه هو وجيشه صعوبات جمة في سبيل كسر شوكة الأتراك وإخضاعهم عسكريا. (سكيك، 1981، 6)

بدأت ضربات الانجليز توجه إلى الجيوش العثمانية المتمركزة في الجنوب، واستطاعوا بداية احتلال رفح، لكنهم توقفوا على أبواب غزة حينذاك، عين الجنرال ألنبي للإشراف على الجيوش البريطانية من أجل محاولة احتلال غزة ومن ثم بئر السبع، إلا أن الأتراك تمكنوا من صد ضربات الانجليز الموجهة إلى غزة في ربيع العام 1917م، وبذلك فشل الانجليز في احتلالها في المرتين الأولى والثانية بعد وقوع الكثير من القتلى في صفوف الجيش العثماني والبريطاني. لم تكن مهمة المستعمر الانجليزي سهلة رغم كل الخطط والتحضيرات، فقد دخل الانجليز وحلفاءهم معارك عسيرة لإسقاط غزة، وفشلوا في ذلك في المحاولتين الأوليين، وذلك إثر تصدي الأتراك لهم ببسالة وقدرة عسكرية صلبة، فقد خسر الانجليز وحلفاءهم في معركة غزة الأولى أربعة آلاف جندي، وفي المعركة الثانية التي كانت أعنف، سبعة آلاف من الجنود الانجليز وحلفائهم. ورغم هذه الخسائر الفادحة فقد نجحوا في إحراز بعض التقدم في خط بئر

السبع– الشريعة، وتذكر قصاصة صحفية وجدت بين "أوراق ألنبي في أرشيف جامعة كينكز كوليج– لندن"، تقول أن:ألنبي اعترف بقسوة المقاومة التركية ضد الانجليز وحلفائهم، أثناء محاصرة غزة وبئر السبع، وفي مواقع أخرى في فلسطين. ولم يستطع الانجليز احتلال غزة إلا بعد المحاولة الثالثة، وذلك بعد أن ذاقوا مرارة الهزيمة في المعركتين الأولى والثانية. (الرشيد، بدون، 54)

بعد سقوط غزة، كانت الطريق إلى بئر السبع قصيرة، حيث سقطت في أيدي جنرالات ألنبي بعد فترة وجيزة. وتذكر يوميات ألنبي أن الجنرال جون شيه (الذي كان تحت قيادته) هو الذي تولى احتلال الشريعة ومدينة بئر السبع، حين حاصرها واحتلها في مساء الـ 31 من تشرين الأول عام 1917م، وبعد سقوط الجزء الجنوبي من فلسطين، أكمل الانجليز مشوارهم حتى سقطت القدس في أيدي جيوشهم في 1917/12/9م، حين دخلها ألنبي سيرا على الأقدام من باب يافا. (سكيك، 1981، 9).

فتح سقوط بئر السبع تحت الانتداب البريطاني صفحة جديدة في تاريخ النقب، فقد حافظت بئر السبع على مكانتها كمقر إداري وعسكري مهم، وكعاصمة للقضاء الجنوبي لعامة عرب النقب، وقد قسم الانجليز فلسطين إلى ألوية، وقسمت الألوية إلى 16 قضاء، وهكذا أصبحت بلاد غزة تعرف باللواء الجنوبي وقسمت إلى قضاءين: قضاء غزة (ويشمل القرى الساحلية الجنوبية)، وقضاء بئر السبع (ويمتد من الفالوجة شمالا وغزة غربا والخليل شرقا إلى أم رشراش "إيلات" على خليج العقبة جنوبا). (موسوعة المدن الفلسطينية، 1990، 542)

ذكرت تقارير من الأرشيفات البريطانية الصعوبات التي واجهت الانجليز فور السيطرة على النقب وبئر السبع، في إرغام القبائل وإخضاع أبنائها لسيادتهم. فالبدوي كان سيد الصحراء الحقيقي، لا المستعمر القادم من الغرب المشبع بأهداف ومطامع عسكرية واقتصادية.

وقد انتهج الانجليز سياسة مغايرة تجاه عرب النقب عمن سبقهم من الأتراك الذين فشلوا في بسط السيطرة على أهل الصحراء، ولجأ الانجليز إلى سياسة جديدة ترمي إلى حكمهم بصورة غير مباشرة، وذلك عبر تقوية مركز مشايخ القبائل ودمج البدو في أنظمة الدولة المختلفة، مثل: توليهم مناصب مرموقة في إدارة بلدية بئر السبع، فبعض مشايخ البدو أصبحوا رؤساء أو نوابا في بلدية بئر السبع باعتراف كامل من سلطات الانتداب البريطاني، مثل الحاج على العطاونة، والشيخ فريح أبو مدين، وحسين أبو كف، وشفيق مصطفى، والشيخ سلامة ابن سعيد، ويذكر أن تاج الدين شعث (وهو من أصول غزية) ترأس بلدية بئر السبع لعشرات السنوات حتى عام 1947م. (العارف، 1999، 139)

وقد انخرط الكثير من عرب النقب في الشرطة الفلسطينية، الهجانة (راكبي الإبل في الشرطة البدوية)، لأداء مهام عديدة، منها إرساء دعائم الأمن والاستقرار، وتأمين مناطق

حدودية، ومراكز الحكم في بئر السبع، لذا، نجد أنه حتى نهاية الأربعينيات خدم 88 رجل بوليس (شرطة- هجانة) من عرب النقب، تمركزوا في مراكز شرطة عديدة انتشرت في أنحاء قضاء بئر السبع كافة، مثل أم الرشراش، وكرنب، وعسلوج، ووادي سبالة، ووايغمر، والعمارة، والجمامة، والقسيمة، والخلصة، وعين حصب، وعين غديان، وتل الملح، ورأس زويرة، وغيرها. وهذا دليل آخر على انخراط أبناء القبائل في تأمين وإدارة قضاء بئر السبع تحت إشراف بريطاني انتدابي. (نجيب، 1985، 164)

أهمية النقب بالنسبة للكيان الصهيوني:

1- يشكل النقب حوالي نصف مساحة فلسطين فهو يشكل احتياطي للاستيطان الصهيوني، والدليل على ذلك أن هذا الكيان يخطط لتحويل مياه نهر الأردن إلى النقب قبل أن يحتل فلسطين.
2- توجد به عدة أنواع من الثروة المعدنية.
3- يشكل عمق استراتيجي للكيان الصهيوني لأنها تحيط بها ثلاث دول عربية.
4- يعتبر خليج العقبة الممر الوحيد لدول جنوب شرق آسيا وشرق إفريقيا.

المبحث الثالث

الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لبدو النقب

في ظل الحكم الإسرائيلي

هناك حوالي 3، 1 مليون عربي من مواطني اسرائيل يشكلون 4، 19% من تعداد السكان المقدر بحوالي7، 6 مليون، وتقول بعض التقديرات أن هذا العدد مرجح أن تصل نسبتها إلى 23% من مجموع السكان العام في اسرائيل عام 2020 وإلى 31% في عام 2050. ويتركز السكان العرب في ثلاث مناطق رئيسية هي: (مجموعةالأزمات الدولية، 2004، 2-4)

- ❖ الجليل والشمال، وبما في ذلك مدن الناصرة، سخنين، وشفاعمرو.
- ❖ المثلث في وسط اسرائيل الذي يمتد إلى الغر ببين الخط الأخضر الذي يفصل اسرائيل عن المناطق المحتلة، ويضم هذاالمثلث حوالي 30% من السكان العرب، ويشمل بلدات أم الفحم، الطيبة، الطيرة، باقة الغربية، وكفر قاسم، وغيرها.
- ❖ صحراء النقب في الجنوب، حيث يعيش حوالي 140 ألفامن البدو في سبع بلدات بما في ذلك بلدة رامات، وحوالي 45% من القرى في هذه المنطقة غير معترف بها.

وعلاوة على ذلك يعيش حوالي 10% من العرب في مدن عربية يهودية مختلطة، هي: تل أبيب، يافا، حيفا، عكا، اللد، الرملة، الناصرة" العليا". ولكن لايمثل العرب في تلك المدن سوى أقلية بسيطة ويقطنون أحياء منفصلة (اسماعيل، 2008، 25-28) . ويعتنق حوالي 82% من العرب في اسرائيل الإسلام، وينقسم من تبقى حوالي "200ألف" بين مسيحيين ودروز، حيث يقطن العرب المسيحيون في مدن الشمال ويتبعون المذهب اليوناني والكاثوليكي.

أما التجمعات البدوية في النقب فقد عانت كثيرا من حرب عام 1948، حيث لم يبق، كما سبق القول، سوى 13 ألفا، حيث تم تشريد معظم هؤلاء إما إلى الأردن أوالضفة الغربية وقطاع غزة أوصحراء سيناء المصرية، وقد أعلنت الحكومة الإسرائيلية حوالي 85% من أرض النقب موئل البدو التقليدي أرضامصادرة، الأمر الذي أدى إلى لجوء عدد من البدو للسكن في مناطق تقع إلى الشرق من بئرالسبع ضمن تجمعات تعيش على هامش البلدات الإسرائيلية الحديثة. (تسيرمانوأفون، 2007، 43). ومما يذكر أن عدد السكان البدو في إسرائيل قدبلغ في عام 2004 ما يقارب 130، 000 نسمة في النقب، ونسبتهم في العدد الإجمالي لسكان الدولة حوالي 3.5%، وتبلغ نسبة النمو الطبيعي للسكان البدو 5.5% سنويا، في عداد نسب النمو الطبيعية المرتفعة في العالم. حوالي 50% من مجمل البدو في النقب يقيمون في مدينة رهط وفي البلدات التي أقامتها الحكومة، في حين يقيم الباقي بصورة غير منتظمة وغير مخططة في عشرات القرى

منعدمـة المكانــة البلديـة. وفـي شـمال الـبلاد يقيم معظـم البـدو فـي بلـدات معتـرف بهـا مـن قبـل الحكومة.حتى قيام إسرائيل عاش في النقب عدة عشرة الآلاف من البدو كشبه رحالة. وإبان حرب النكبـة ترحَّل أو لاذ بـالفرار معظمهم وخاصـة إلـى قطـاع غزة حيث بقى من السكان البدو فـي النقب حوالي 11000 نسمة.(سفيركسي 2005، 24)

فرضَتْ على بدو النقب، في عام 1948، لدى قيام دولة إسرائيل، قيود حركة صارمة، وتم تقليص أراضي العيش الخاصة بهم، إذ اضطرت عددا من القبائل إلى ترك أراضيها والانتقال إلى الجليل أو إلى أراض أخرى. وفي عام 1951، عند فرض الحكم العسكري على عرب إسرائيل، ألزِمَ بدو النقب إلى الانتقال إلى منطقة تمت تسميتها "المنطقة المقيَّدة" :(وهي المثلث بين ديمونا، عراد وبئر السبع). في المنطقة المقيدة عاش البدو في مجمَّعات من الخيام وفي تخشيبات وبيوت الحجر. وفرض الحكم العسكري سيطرته على البدو بواسطة الشيوخ.وفي عام 1953، بعد سن قانون شراء الأراضي الذي قضى بأنه كل من له أرض ليست بحيازته يفقد الحق فيها.ومن هنا فقد البدو الحقوق في أراضيهم الواقعة خارج المنطقة المقيدة. وفي الحين نفسه بدأت الحكومة بتطوير الأراضي التي قال البدو بأنها أراضيهم، سعيا إلى إقامة بلدات يهودية، محميات طبيعية، مناطق تدريبية عسكرية ومخيمات عسكرية. (دختر، 2005، 79)

وبعد انتهاء الحكم العسكري عام 1966م، بدأت الحكومة تمارس نشاطات حثيثة من أجل توطين البدو في أماكن سكن ثابتة، ولكن البدو قالوا بأن السلطات لم تأخذ بعين الاعتبار ما يتعلق بأنماط حياتهم واحتياجاتهم بصفتهم مجتمعا قبلياً يتعايش على الزراعة، وكانت الدولة تستهدف السيطرة على الأراضي التي كانت في حيازتهم وتأميمها. ومع ذلك لم تفِ الحكومة بما تعهدت به من توفير الخدمات الملائمة في أماكن السكن الثابتة، فظل مستوى الخدمات الجماهيرية منخفضاً جدا، حيث أهملت السلطات تطوير البنى التحتية في أماكن السكن الثابتة ولم تعمل على توفير أماكن العمل فيها.وفي الوقت الراهن لا تسمح الدولة للبدو في النقب إلا الإقامة في مدينة رهط وفي ست بلدات أخرى أقامتها الحكومة، حيث انتقل آلاف البدو الذين معظمهم ليسوا أصحاب أراض إلى هذه البلدات بتشجيع من الدولة. ويقيم باقي السكان البدو في النقب في عشرات البلدات غير المعترف بها من قبل الدولة، أي: ليس لديهم أي مكانة بلدية، ويواجه معظمهم أوامر هدم وإخلاء من منازلهم، رغم أن هذه الحالة تخلق أجواء متوترة في العلاقات بين السكان البدو وسلطات الدولة.(سفيركسي، 2005، 18)

وفي السنوات 1994–2001، نالت قرى البدو غير المعترف بها التي بقيت تتواجد في منطقة الجليل مكانة بلدية. وعلى الرغم من الاعتراف بهذه القرى لم تُبذل الجهود الكافية من أجل تحسين البنى التحتية فيها وتعزيز الخدمات الجماهيرية المطلوبة للسكان.(شحادة، 2006، 48)

كان البدو قبل قيام إسرائيل يكتسبون رزقهم من تربية الأغنام والإبل والزراعة، ولكن الانخفاض العالمي الحاصل في أسعار المنتوجات الزراعية إثر تطوير أساليب الإنتاج الجديدة، أدى إلى تقليص مدخولات الشرائح الاجتماعية التي ظلت تمارس مجال الزراعة في الأساليب غير الحديثة ومنها شريحة البدو الاجتماعية. وقد أدى الانتقال إلى أماكن السكن الثابتة ومصادرة أراضي البدو إلى تقليص مزاولة الزراعة لدى البدو.وفي السنوات الأخيرة تبيد الدولة بالرش المحاصيل الزراعية في الأراضي التي ملكيتها مدار خلاف بين البدو والدولة. ولهذه الأسباب، ولكون عيشهم في أماكن السكن الريفية ولعدم وجود البنى التحتية للصناعة في بلداتهم وفي المنطقة المحيطة بهم يضطر البدو إلى البحث عن مصادر رزق أخرى، فقد ضاقت عليهم سبل ومصادر الرزق إلى حد كبير. (أبو راس، يديعوت أحرنوت، 2011/9/9) .

وقد اتجه المجتمع البدوي، لصعوبة الحياة والفراغ، إلى تعدُّد النساء، على الرغم من ظاهرة التحديث التي يتعرض لها، فظاهرة تعدد النساء لا تتغير ويتميز بها حوالي ربع السكان البدو، حيث يتزوج البدو من نساء الضفة الغربية وجبل الجليل والدول المجاورة، علما بأنه في نمط الحياة الترحالي كانت المرأة تتولى رعاية الأبقار وشؤون البيت، وفي نمط الحياة المعاصر يتوقع المرء أن تبقى المرأة البدوية في البيت وتراعي احتجايات أفراد الأسرة.(سفيركسي، 2005، 33)

ولنفس السبب اضطر عدد من الشباب البدو للخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي، كما يخدم أبناء هذه الشريحة فيه كقصاصي الآثار. وفي عام 1970م، أقيمت وحدة قصاصي الآثار في الجنوب .وفي الوقت الحالي تعمل هذه الوحدة في قطاعات إضافية. وفي عام 1986، أقيمت كتيبة قصاصي الآثار البرية، وحاليا تحتل هذه الكتيبة مكان الصدارة في القتال الجاري في قطاع غزة، ولكنعلى الرغم من حقيقة أداء الخدمة العسكرية لدى البدو، فدمجهم في المجتمع الإسرائيلي بطيئ جدا.(الكيالي، 1975، 26)

وقد أدت ظاهرتا التحضر والتحديث اللتان تعرض لهما البدو في السنين الأخيرة إلى تقويض الأسس الاجتماعية، العائلية والاقتصادية التي كان مجتمعهم مميَّزا بها، ورافقتهما ظواهر لم تكن منتشرة فيه من من قبل، ومنها الإجرام، التسرب من المدارس وتعاطي المخدرات.

وقد خلق الاستيطان الثابت أجواء من التوتر بين الشريحة الجديدة من أبناء الجيل الصاعد من جهة والزعماء من الشيوخ التقليديين ورؤساء القبائل من جهة أخرى، حيث أخذت الزعامة التقليدية تتنحى جانبا رويدا رويدا لتحتل مكانها الزعامة من صفوف أبناء الجيل الصاعد، الذين يشغلون مناصب في الهيئات والمؤسسات المختلفة ومنها السلطات المحلية والجمعيات والمنظمات العاملة في مجالات حقوق المواطن، الرفاه الاجتماعي، الدين والتربية والتعليم.(الكيالي، 1975، 27) . ومع ذلك، فإن في أوساط الجيل الشاب كثيرمن الأشخاص العاطلين عن العمل والفقراء والمحرومين. (محمود، http://cutt.us/WYcg)

وتعرُّض مجتمع البدو لأنماط سلوك الأغلبية اليهودية، دفعهم للتمسك النسبيبالحضارة العربية والإسلامية. ومنذ مطلع سنوات الثمانين يؤدي النزاع الجاري في مسألة ملكية أراضيهم إلى ربطهم بالنزاع الإسرائيلي الفلسطيني ويعزز من هويتهم الفلسطينية. كما يؤدي ازدياد قوة الحركة الإسلامية في السياسة المحلية والقطرية، إلى تعزيز مكانة التيار الإسلامي في أوساط البدو.

وقامت الحكومة في عام 1986، بإقامة مديرية تطوير البدو في النقب، كان الهدف منها تركيز شؤون العناية بالسكان البدو الذين بقوا في البلدات غير المعترف بها، وذلك على أساس خطوط عمل متفق عليها لدى مكاتب الحكومة بأسرها. إنَّ وظائف المديرية– كما تم تحديدها– كانت العمل على إقامة بلدات بدوية إضافية، والتوصل إلى اتفاقيات حل وسط مع البدو في موضوع الأراضي، ولكن الخلافات بين الدولة والبدو في الملكية على الأراضي تحول دون إقامة بلدات جديدة، وتعيق تطوير البلدات القائمة، كما تشترط السلطات إدخال أي تحسين على ظروف العيش التي يواجهها البدو في النقب بتنظيم موضوع الأراضي. (الفلسطينيون، 2010، 13)

ويحتل السكان البدو في النقب المرتبة الأخيرة في سلم التدريج الاجتماعي الاقتصادي في إسرائيل. نسب البطالة في هذا الوسط هي أعلى من تلك الموجودة في المجتمع الإسرائيلي، ونسب اكتساب الثقافة هي قليلة بالمقارنة مع مجمل السكان في إسرائيل.ووضع البدو في القرى غير المعترف بها هو الأسوأ. وعليه، ففي عام 1994، أقامت الكنيست الإسرائيلي لجنة التحقيق البرلمانية لموضوع الوسط البدوي في إسرائيل، حيث بحثت اللجنة في مجالات عديدة من حياة البدو، وفي عام 1996، طرحت قراراتها على طاولة الكنيست، وفي أعقاب جلساتها توصلت اللجنة إلى نتيجتين مركزيتين: مشكلة بدو النقب مستمرة وقتا طويلا أكثر من اللازم، وإذا لم تتخذ الحكومة مبادرة حثيثة وفعلية من شأنها حل هذه المشكلة، فقد يؤثر الأمر سلبا في العلاقات القائمة بين البدو والدولة. أما النتيجة الأخرىفهي أن حل مشكلة بدو النقب منوط بإيجاد حل لمشكلة الأراضي التي يُختلف في ملكيتها. وأوصت اللجنة بأن تقوم حكومة إسرائيل بحل هذه

المشكلة بصورة عادلة بغية إلغاء الشعور بالإهمال والغبن السائد في أوساط البدو، وبالتالي وضع حد للنزعة الوطنية المتطرفة الآخذة بالازدياد في صفوفهم.(أبو راس، يديعوت أحرونوت، 2011/9/9)
وفي المقابل، أقام زعماء البلدات والقرى عام 1997م، المجلس القطري للقرى غير المعترف بها والذي يشمل 45 قرية .ومن خلال رفع التماسات إلى محكمة العدل العليا حصل عدد من هذه البلدات والقرى على خدمات الصحة والتعليم والبنى التحتية، كما تم إنجاز بناء عدة مدارس بجوار طرق رئيسية بالقرب من بلدات بدوية كبيرة الحجم.وبالإضافة، إلى ذلك تخوض بعض منظمات حقوق الإنسان والمنظمات العالمية الكفاح من أجل دفع شؤون القرى غير المعترف بها إلى الأمام. ففي عام 2003م، أعلنت حكومة إسرائيل عن إدخال خطة لحل مشكلة القرى غير المعترف بها، ضمت هذه الخطة الاعتراف بثمانية بلدات بدوية غير معترف بها؛ ولتحويل البلدات القائمة إلى بلدات محلية-زراعية تتناسب مع نمط العيش البدوي؛ ولزيادة التعويضات المدفوعة إلى رافعي دعاوى الأراضي بتعويض البدو الذين سيتنازلون عن رفع دعاوى بأراضي بديلة مساحتها 20% من الأراضي الأصلية، والباقي بالدفع النقدي. كما ضمت الخطة مادة تناولت تطبيق فرض العقوبات على مجرمي البناء غير القانوني في صفوف البدو، علما بأنه لم يقبل أصحاب الأراضي باقتراح التعويض، ولا يوجد حاليا حل يقبل به الأطراف.(وثائق وتقارير، http://cutt.us/5cQSh)

هذا وتشير معطيات عام 2007، إلى أن ما يقارب 50% من السكان البدو في النقب (زهاء 70,000 نسمة)، يعيشون ضمن بلدات منعدمة المكانة البلدية، ومعظمها غير مربوط بشبكات المياه والكهرباء وبعيد عن شرايين المواصلات الرئيسية، ويدرس معظم أولاد تلك القرى في مدارس خارج القرى، حيث ظاهرة تسرب الأولاد من المدارس أمر شائع، يعود بين سائر الأمور إلى غياب الطرق ووسائل النقل العام المؤدية إلى المدارس(محمود، http://cutt.us/WYcg)

الفصل الثالث

جذور سياسة التهجير في الفكر الصهيوني

المبحث الأول:مفهوم التهجير وأنماطه في السياسة الإسرائيلية

المبحث الثاني: سياسة التهجير في الفكر الصهيوني.

المبحث الثالث: الجذور التاريخية لقضية التهجير في إسرائيل (1948–1967).

المبحث الرابع: سياسة التهجير في إسرائيل في الفترة (1967 – 1994).

المبحث الأول

مفهوم التهجير وأنماطه في السياسة الإسرائيلية

أولاً: التهجير القسري

يعرف بالاجتثاث والتطهير العرقي، ويشير إلى الانتقال القسري لشخص أو أشخاص بعيدا عن المنزل. أو المنطقة، وهويتضمن في أغلب الأحيان العنف، والقسر، كما يتضمن التطهير العرقي(وهدان، 2014/4/21، http://cutt.us/ma8j).

وينطبق هذا المفهوم على تهجير اللاجئين الفلسطينيين عموماً، حيث تم طردهم من ديارهم تحت وابل النيران ومن خلال عشرات المذابح التي ارتكبت على طول فلسطين وعرضها، كما ينطبق على سكان النقب من العرب الفلسطينيين الذين تم تهجير معظمهم عام 1948، بالقوة الجبرة والإكراه وتحت وابل العنف أو التهديد به، وبخاصة بعد انسحاب القوات المصرية من جنوب فلسطين (abu lughod, 1971, 22).

ثانياً: التهجير الداخلي

تعني كلمة النزوح في المعجم الانجليزي: الانتقال أو ترك المكان المعتاد. كما استعملت عبارة Internal Displaced Person في القانون الدولي ومختصرهاIDPS، لتشير إلى الأفراد الذين انتقلوا من أماكن إقامتهم، وتركوا مناطقهم الأصلية إلى مناطق أخرى داخل حدود دولتهم، خوفا من النزاعات والحروب الأهلية، أو بسبب انتهاك حقوقهم الأساسية، أو حماية لأنفسهم من الكوارث الطبيعية. وقد استخدمت بعض الترجمات العربية تعبير"التشرد الداخلي"، أو كلمة "نازحين" لتعريف مصطلح. IDPSوالحقيقة أن كلمة نازحين هي الأكثر مطابقة للترجمة، لأن المتشرد يعرف قانونا: بالشخص الذي لا يعرف له مكان إقامة، أو عنوان محدد(وهدان، 2014/4/21، http://cutt.us/ma8j).

ثالثاً: التهجير الخارجي

هو أن يهجر الناس خارج أوطانهم بقوة السلاح، كما حدث مع الشعب الفلسطيني إثر النكبة الكبرى عام 1948م، حيث هجر ما يقارب 850، 000 فلسطيني من فلسطين إلى الأقطار المجاورة كالأردن، ومصر، وسوريا، ولبنان، والعراق، أو إلى ما احتل من فلسطين في ذلك العام، أو إلى المتبقي منها والذي سمي بعد ذلك بالضفة الغربية، وقطاع غزة، وصودرت ممتلكاتهم ودمرت قراهم عن بكرة أبيها، وهذا ما يسمى بالتطهير العرقي، وهو من أبشع أنواع

التهجير(كناعنة، 2000، 92)، وإثر حرب 1967، إذ اضطر قسم كبير من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الهجرة باتجاه الأردن ومصر، ومنعوا من العودة إلى فلسطين، وما حدث مع الأفارقة الذين اقتيدوا إلى أمريكا واقتلعوا من جذورهم منذ ما يزيد على مائتي عام وبيعوا رقيقا في العالم الجديد، أو باتفاقيات دولية تنفذ بالقوة مثل ما حدث مع مسلمي كرواتيا بعد اتفاقية دايتون عام 1995، وهو من أبشع أنواع التهجير"التطهير العرقي" أيضا (بابيه، 2007، 25)، ويتبع التهجير أحيانا تصفيات عرقية، كالإبادات التي قام بها الأوروبيون للمواطنين الأصليين في الأمريكيتين، (العكش، 2009، 81).

وعلى الرغم من أن الوضع ظل غير مستقر لبضعة أعوام بعد الحرب بسبب اصطناع خط الهدنة واستمرار سياسة الإجلاء القسري الإسرائيلي والنزوح، فقد ظهرت ثلاث مجموعات متميزة في وسط مليون و 400 ألف لاجئ فلسطيني أوائل الخمسينات(سلمان، ربيع 1990، 126-127). فقد حال الدفاع الناجح عن400 ألف نسمة من سكان الضفة الغربية دون احتلالها من قبل القوات الصهيونية، وقد أصبح هؤلاء (بعد دمجهم في المملكة الأردنية)، مواطنين أردنيين مع نحو 750 ألف لاجئ فلسطيني كانوا قد استقروا في المملكة. في حين تم استيعاب نخبة مالية ومثقفة صغيرة من اللاجئين، في الدولة العربية التي استقرت فيها بفضل ثرواتها ومهاراتها.وكان اللاجئون الذين يتعلمون ويكتسبون المهارات يغادرون، في معظمهمالمخيمات، الأمر الذي زاد في عدد "اللاجئين المستوعبين"، وقد أصبح نصف اللاجئين يسكن خارج المخيمات و 180 ألف منهم مستقلين عن مساعدات وكالة الأونروا.

أما الشريحة الأكبر (875، 998 لاجئاً فلسطينياً)فقد تم تهجيرها، وبقيت من دون مأوى.وقد انتشر هؤلاء في بيروت ودمشق وعمان وقطاع غزة.وقد قامت الأمم المتحدة، سنة 1949، بتجميعهم في 64 مخيماً في لبنان وسوريا والأردن، حيث عاشوا تحت وقع الصدمة، في مرارة ويأس، وبلغ مستوى تطورهم كجماعة قومية ذات وعي فلسطيني درجة متدنية، وظل كذلك إلى ما بعد السكان العرب فيها (أي ما يزيد على 40 ألف نسمة)، منعهم الجيش من العودة إلى قراهم أو أنهم لم يعودوا إليها بسبب الدمار الذي حل فيها.

لم يحاول الفلسطينيون دائماً الهرب عبر الحدود، كما تزعم الرواية الإسرائيلية، فردة فعل الأكثرية العربية في أثناء حرب 48 كانت ردة فعل محلية في الأساس، أي أن سكان القرية كانوا ينزحون عن قريتهم عندما يقترب القتال منها ويلجئون في كثير من الأحيان إلى قرية أخرى، حيث ينتظرون توقف القتال للعودة إلى بيوتهم، وهذا يعني أنه إلى جانب الذين نزحوا عن البلد، كان هناك لاجئون نزحوا داخل البلد، إما لتجنب أهوال الحرب وإما بسبب الذعر الذي أثارته فيهم أخبار المجازر الجماعية والفظائع الأخرى التي كانت القوات الصهيونية ترتكبها ضد العرب خلال القتال وبعده، وكان هناك من غُرر بهم، فنزحوا عن قراهم مصدقين وعود الهاغاناه بإمكان

عودتهم إليها بعد انتهاء القتال، كما كان هناك من لم يغادروا قراهم بإرادتهم بل طردوا منها بعد احتلالها، كما طُرد آخرون من القرى التي لجأوا إليها، ونقلوا إلى ما وراء الحدود، بالإضافة إلى عشرات الآلاف من العرب الذين لازموا قراهم، قبل ترحيلهم على يد الجيش الإسرائيلي إلى حدود المنطقة العربية – كما حدث لسكان مدينتي الرملة واللد والقرى المجاورة لهما، وقد كانت هناك سياسة تقضي بمنع عودة اللاجئين إلى القرى التي شهدت نزوحاً جماعياً، وكانت الأوامر المعطاة للجيش الإسرائيلي تقضي بـ "تشجيع" العرب على النزوح من خلال تدمير المدن والقرى.(هيكل، 1971، 132-134)

إن أغلبية الإسرائيليون لم يطبعوا علاقاتهم بعرب 1948، كما أن أغلبية هؤلاء العرب لم يندمجوا في المجتمع الإسرائيلي، ويعيش الطرفان جنباً إلى جنب بصلة الحد الأدنى من مقومات العيش المشترك، وليس العداء وحده، ولا الاختلافات في أنماط الحياة والتربية، ما باعد بينهما فحسب، بل كان للسلطة الإسرائيلية الحاكمة، أيضاً، دورها في ذلك، إذ تعمدت سياسة الفصل والتمييز، وكان عزل العرب عن النظام السياسي والإداري والاجتماعي هدفاً لسياسة باشرت السلطة ممارستها على القطاع العربي، وذلك بفرض الحكم العسكري الذي لجأ إلى تطبيق أنظمة الطوارئ، ثم ما لبث نظام الحكم العسكري أن أصبح "حجر الزاوية" في السياسة الإسرائيلية تجاههم، يحكم كل نواحي النشاط الإسرائيلي في هذا القطاع، "ويحدد أطر الوجود العربي في إسرائيل"، بصلاحيات تتيح له الاستبداد المطلق، ومصادرة الأراضي، وإغلاق مناطق سكنهم ، وتقييد حرية التنقل منها وإليها بواسطة نظام تصاريح تُعطى أو لا تُعطى بحجة "الاعتبارات الأمنية"، وفرض الإقامة الجبرية، والاعتقال الإداري لفترات غير محددة من دون تعليلات، ومن دون محاكمات، والمثول أمام المحاكم العسكرية من دون حق الاعتراض، وفرض حظر التجول، وعمليات التفتيش والتدقيق في الهويات، وكل ما هو خرق استبدادي للحياة اليومية للفلسطينيين عامة ولبدو النقب على وجه الخصوص.(جريس، 1973، 52)

المبحث الثاني

سياسة التهجيرفي الفكر الصهيوني

إن فكرة التهجير وترحيل السكان العرب وطردهم هي فكرة شائعة في إسرائيل ومازالت تلقى رواجا كبيرا بين الإسرائيليين حتى اليوم، وهذا المفهوم راسخ في الصهيونية، ومتأصل في النظرة الصهيونية إلى كون أرضإسرائيل حقا وراثيا لليهود، وإلى كونها ملكا حصريا لهم، وهذا مايتبناه معظم يهود إسرائيل، وهذا يقود طبعا إلى الاستنتاج أن العرب غرباء وأن عليهم أن يرحلوا.

لذلك رافقت فكرة ترحيل العرب كل مراحل المشروع الصهيوني قبل تأسيس الدولة وبعده، لقد صدرت دعوات إلى طرد العرب من فلسطين في الكتابات الصهيونية المبكرة وقد صدرت هذه الدعوات عن زعماء صهاينة بارزين، حيث قام الكاتب "اسرائيل زانجويل" بالترويج للشعار الذي طرحه "اللورد البريطاني شافتسبري" والقائل: (إن فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض). (الحوت، 1991، 295)

وفي معرض تأملها الانتقال من حالة"جمعية اليهود" إلى حالة الدولة، كتب هرتزل في 1895/6/12، في يومياته ما يلي: (ينبغي لنا أن نترفق في استملاك الأملاك الخاصة في الأراضي المعنية لنا، سنسعى لتشجيع السكان المعدمين على عبور الحدود بأن نجد لهم عملا في البلاد التي يمرون بها، مع الامتناع التام عن تشغيلهم في بلادنا، يجب أن تتم كل من عمليتي الاستملاك وإبعاد الفقراء بأقصى درجة التأنيوالاحتراس(صايغ، 1968، 76).

ثمة أدلة وفيرة توحي بأن فكرة ترحيل الفلسطينيين كحل صهيوني لمشكلة بلد آهل بالسكان كانت أكثر من مجرد فكرة خطرت ببال الأعضاء المؤسسين للنخبة السياسية الصهيونية، ذلك بأن هذه النخبة قد عبرت عن خططها للعمل المستقبلي وبرامجها العملية للاستيطان في نطاق المجالس الداخلية للحركة الصهيونية(صايغ، 1968، 79)التي ضمت فضلا عن هيرتزل وزانجويل: ليون موتسكين، ونحمان سيركين، وناحومسوكولوف، وآرثر روبين، وبيرل كاتسنلسون، ومناحم أوسشكين، وفيكتور جاكوبسون، وحاييم وايزمن، وآهروناَهرونسون، وزئيف جابوتنسكي، وابرهام غرانوفسكي، وديفيد بن جوريون، ويتسحاقبن تسفي وغيرهم، وقد كانت تخطط لاقتلاع الفلسطينيين وترحيلهم بصورة منتظمة، وتوطنيهم في البلاد المجاورة تمهيدا لتنفيذ المشروع الصهيوني وكانت هذه الشخصيات تنتمي إلى طيف عريض من التنظيمات السياسية الصهيونية على اختلاف أنواعها(مصالحة، 1992، 14).

ويرى بني موريس بأن القيادة الصهيونية في أواخر الثلاثينات وأوائل الأربعينيات دعمت بإجماع وبإصرار تقريبا فكرة الترانسفير، سواء أكانت طوعية أم قسرية لحل المشكلة العربية، وأضاف بأن هناك الكثير من البراهين تثبت ذلك. (موريس، ربيع 1998، 158)

وإبان فترة الانتداب البريطاني، اعتمد القادة الصهاينة سياسة تستند على الاستفادة من العلاقة القائمة مع البريطانيين، فأجروا محادثات مع المسؤولين البريطانيين من أجل التوصل إلى حل مشكلة السكان العربفي فلسطين، عن طريق نقلهم إلى البلاد العربية، ويمكن التماس البينة على مثل هذه الاتصالات الخاصة بالمسؤولين البريطانيين في مراجعة ونستون تشرشل الذي كان يشغل منصب وزير الولة لشؤون الحرب في أكتوبر 1919، فقد كتب: (وهناك اليهود الذين تعهدنا بإدخالهم إلى فلسطين الذين يعتبرون إجلاء السكان المحليين بما يلائم مطالبهم أمرا مفروغا منه). (موريس، ربيع1998، 160)

وفي العام 1930، خطا حايم وايزمن رئيس المنظمة الصهيونية العالمية خطوة أبعد في المسعى الصهيوني لإيجاد حل جذري لمشكلتي الأرض والسكان العرب بأن تقدم بخطة لترحيل العرب عرضت على وزارة المستعمرات البريطانية، واقترحت الخطةأن يمنح قرض قدره مليون ليرة فلسطينية يجمع من أصحاب رؤوس الأموال اليهود من أجل توطين جماعات الفلاحين الفلسطينيين في إمارة شرق الأردن (سمعان، 2002، 51)، وقد كانت دوما مسألة ترحيل العرب إحدى أهم نقاط البحث على رأس جدول أعمال المؤتمر العالمي للصهيونية، وهي أعلى هيئة في حركة الصهيونية العمالية العالمية، وكذلك على جدول أعمال المؤتمر الصهيوني العشرينالذي عقد في زيوريخ في أغسطس 1973، وقد عبر معظم المندوبين البارزين المشاركين في المؤتمر عن تأييدهم لفكرة الترحيل(إسماعيل، 2008، 73).

وبين عام 1937وعام 1948، صيغت وقدمت عدة خطط ترحيل صهيونية، منها: خطة سوسكين للترحيل القسري عام 1937، وخطة فايتس للترحيل ديسمبر 1937، وخطة بونيه يوليو1938، وخطة روبين يونيو 1938، وخطة الجزيرة(1933-1942)، وخطة إدوارد نورمان للترحيل إلى العراق (1934-1948)، وخطة بنجوريون (1933-1938) وخطة يوسف شختمان للترحيل القسري (1948)، وفي أثناء الفترة نفسها ألفت ثلاث لجان ترحيل، أنيطت بها مهمة مناقشة وتصميم الطرق العملية لترويج خطط الترحيل.(صافى، 2006، 64)

إن هذه الخطط والمشاريع تدل على أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين قد تولدت من تخطيط مسبق، فالتغيير العرقي الديني السكاني لفلسطين العربية من خلال ترحيل لأكبر عدد ممكن من سكانها الأصليين إلى خارج الدولة اليهودية الموعودة، قد تطور من حلم صهيوني عبر الخطط والمقترحات، ابتداء من سنة 1937 فصاعدا، إلى خطط واقعية، كخطة دالت أو الخطة "د" ثم إلى سياسة فعلية عام 1948(شعبان، 2011، 11).

واستمر التهجير في الفكر والممارسة الصهيونية الإسرائيلية من خلال الدعوة إليه من قبل الكتاب والمفكرين والقادة الإسرائيليين، ومن خلال الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وهذا ما سوف تتطرق له الدراسة في الفصول القادمة.

المبحث الثالث

الجذور التاريخية لقضية التهجير في إسرائيل

(1948 – 1967)

يعتقد الكثيرون أن عملية تهجير الفلسطينيين من وطنهم قد بدأت مع اندلاع النشاطات الإرهابية العسكرية الصهيونية عام 1948، إلا أن البحث والتنقيب في صفحات التاريخ الذي ضرب عليها الإعلام والفكر الصهيوني تعتيماً، يؤكد بأن سياسة التهجير كان قد بدأت فكرياً على الأقل مع إصدار هرتسل لكتابه توراة الصهيونية.

فقد كانت أول عملية تهجير فعلية عام 1905، عندما تآمر المستوطنون الصهاينة مع بعض الإقطاعيين لشراء أراض من قرية المطلة في الجليل الأعلى، وتهجير الفلاحين الذين جبلوا ترابها بعرقهم ودمائهم، وكان أحد المستوطنين الصهاينة قد كتب عن شدة تعلق الفلاحين العرب بأراضيهم: "لقد بكت حتى دوابهم، عندما أجبروا على الرحيل ". (الجباعي، http://cutt.us/bhHNK)

عندما صدر قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين في نوفمبر 1947، كان عدد سكان فلسطين 1,790,000 نسمة ثلثاهم (1,300,000) نسمة من العرب، والثلث الباقي (650,000) نسمة من اليهود، وكانت أغلبية العرب الكبيرة من المسلمين (86%)، والباقي معظمهم من المسيحيين، وبعد عام على قيام إسرائيل وإلحاق منطقة غزة بالإدارة المصرية والضفة الغربية لنهر الأردن بالمملكة الأردنية، بلغ عدد سكان إسرائيل (1,174,000) نسمة، بينهم 86% من اليهود، وبقي في إسرائيل (160,000) نسمة فقط من العرب (من مجموع 700,000نسمة كانوا في ذلك الجزء من فلسطين) بينهم 70% من المسلمين، و21% من المسيحيين، و9% من الدروز .(الجباعي.http://cutt.us/bhHNK)

بدأت الهجرة في 1947/11/29، عندما تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية الأصوات تقسيم فلسطين إلى دولتين، إحداهما فلسطينية عربية، والأخرى يهودية.

لقد استغلت القيادة الصهيونية الموقف العام لصالحهم وعملت جاهدة على خلق ما أسمته بالواقع اليهودي في فلسطين، وخاصة أن المناخ الدولي قد تهيأ رسمياً بصدور قرار دولي من مجلس الأمن هو القرار رقم 181 في التاسع والعشرين من نوفمبر عام 1947، والخاص بتقسيم فلسطين بين اليهود والعرب، وهو القرار الذي تضمن انحيازاً للجانب اليهودي المغتصب على حساب الحق العربي سواء في نسبة التقسيم أو الأراضي أو المكان.(عبد الظاهر، 2002، 43)

أدت حرب 1948، ما تسمى بالنكبة إلى تكثيف الهجرات الجماعية للفلسطينيين، وكانت الهجرة نوعان: هجرة داخلية إلى قطاع غزة والضفة الغربية، وهجرة خارجية إلى الدول العربية، وتوزع اللاجئين الفلسطينيين في 51 مخيم، وهنا بدأت إبادة القرى العربية في النقب التي تقدر بأكثر من 40 قرية تحتوي على أكثر من 140 ألف عربي يعيشون في منطقة النقب التي تقع في الجزء الجنوبي من فلسطين، ويطلق عليهم في الأدبيات اسم عرب بئر السبع أو بدو النقب، وهؤلاء هم أبناء البدو الذين استوطنوا النقب (قضاء بئر السبع) منذ آلاف السنين، وامتلكوا أرضها التي قدرت في عام 1948 بخمسة ملايين دونهم (الدونم يعادل ألف متر أو ربع فدان)، كانوا يزرعون منها مليونين حسب موسم الأمطار، وبعد الاجتياح الإسرائيلي الكبير في عام 1948، فرغت النقب من معظم سكانها (ما بين 80 و85%)، حيث تم تهجير بعضهم وفرّ البعض الآخر، وبقي 11 ألفاً، تشبثوا بالأرض ورفضوا مغادرتها، وهؤلاء أصبح عددهم الآن 140 ألفاً (نصفهم يعيشون في القرى غير المعترف بها)، وقد ظلت إسرائيل تطاردهم منذ عام 1948 حتى هذه اللحظة، فحجزتهم في "سياج" مساحته 900 ألف دونم، وتقلصت زراعاتها، فانخفضت من مليوني دونم إلى 240 ألفاً على أحسن تقدير". (إسماعيل، 2008، 76)

انتقل عرب فلسطين بعد حرب 1948، من وضع الأكثرية الساحقة على أرضها إلى وضع أقلية قومية بلغ تعدادها عام 1950 "160" ألف نسمة، أي 12.2% من السكان في ذلك الوقت، وكان على هذه الأقلية أن تواصل مقاومة سياسات الاقتلاع والقهر القومي التي اعتمدتها الحركة الصهيونية تجاه الشعب الفلسطيني، واستهدفت أبعاد البقية الباقية منه في الأراضي المحتلة عام 1948.

وفي هذا الإطار، تواصلت بعد قيام إسرائيل سياسة "احتلال الأرض والعمل" الصهيونية وترافقت مع تشديد الإرهاب والاضطهاد والتمييز القومي ضد العرب الفلسطينيين، والتوسع الاستيطاني على حساب قراهم وأراضيهم، مما ترك بصمات قوية على بنيتهم الاجتماعية – الاقتصادية وعمل على تغييرها جذرياً في العقود الأربعة الأخيرة.(مجلة الأرض، 1987، 23)
تجلت هذه السياسة بأوضح صورها في سياسة احتلال الأرض، فقد سنت إسرائيل مجموعة من القوانين التي تستهدف إضفاء صفة الشرعية القانونية على مصادرتها لأراضي العرب الفلسطينيين، فبعد إفشالها للجهود الدولية التي بذلت لإعادة اللاجئين المقتلعين من أرضهم، قامت الحكومة بإصدار قانون أملاك الغائبين سنة 1950، واستتبعته بقانونين، وبحجة الاعتبارات الأمنية أيضاً، صادرت مئات الآلاف من الدونمات من الأراضي العربية أو وضعت يدها عليها، وهكذا بلغت مساحة الأراضي المصادرة حوالي 60% من الأراضي الخاصة بالفلسطينيين الذين بقوا على أرضهم بعد قيام دولة إسرائيل.

وفي هذا الإطار تمت إزالة مئات القرى العربية وتقليص رقعة الأراضي الزراعية التابعة للباقي منها، من أصل 863 قرية فلسطينية كانت قائمة عام 1945، كانت 585 قرية منها تقع في الأراضي التي احتلت عام 1948، ومن هذه الأخيرة أزيلت معظم القرى الفلسطينية وصودرت أراضيها ولم يتبق منها قائماً سوى 107 قرى.(جبر، 1978، 16)

وفي منطقة الجليل التي يتركز فيها حالياً حوالي نصف السكان العرب في إسرائيل، أدت سياسات مصادرة الأراضي والاستيطان اليهودي إلى تقليص الأراضي العائدة إلى العرب إلى 350 ألف دونم، منها 110 آلاف دونم تقريباً تشغلها المساكن القائمة، علماً بأن سكان هذه المنطقة كانوا يملكون معظم الأراضي التابعة لها قبل عام 1948، ومساحتها 4.5 مليون دونم، وقد تقلصت مساحة هذه الأراضي إلى 1.1 مليون دونم جراء استيلاء الدولة على أراضي الغائبين والأراضي العامة والأراضي التابعة للقرى المهجورة.(حوراني، مجلة صامد الاقتصادي، 201)

بعد مرحلة التأسيس والتخطيط لطرد العرب جاء دور التنفيذ، وذلك خلال حرب عام 1948، التي تميزت بالعمليات العسكرية التي نفذها الصهاينة وأهمها الخطة دالت، والتي شملت عدداً من العمليات التي بلغت ثلاث عشرة عملية، لكل منها مكان وزمان محدد. وتعرّف المصادر الإسرائيلية الخطة دالت: بأنها أول خطة استراتيجية وضعتها الهاغاناه بغرض احتلال مناطق على نطاق قطري واسع والسيطرة عليها، ومن ضمن ما تهدف إليه تطهير القرى العربية، وطرد العرب من المناطق المختلفة وحتى من أحياء معينة، واستهدفت الخطة مدن صفد، طبريا، حيفا، تل أبيب، يافا، القدس. ولقد ثبت من خلال إحدى الوثائق التي قام بتحضيرها فرع الاستخبارات في وزارة الدفاع الإسرائيلية، التي تناولت موضوع هجرة العرب من فلسطين في أثناء الفترة الممتدة بين 1945/12/1 و1948/6/1، والتي وقعت بين يدي بني موريس ونشرتها مجلة "ميدل إيستشدز"، بأن العمليات العسكرية من قبل العصابات الصهيونية، كانت السبب المباشر في طرد 75% من السكان الذين غادروا فلسطين.(واكليم، 1992، 71)

استمرت إسرائيل بعمليات الطرد الجماعية للفلسطينيين بعد سنة 1948، وانتهت منه سنة 1959، بعد تدخل الأمم المتحدة، حيث طرد الجيش الإسرائيلي أكثر من عشرة آلاف من فلسطيني 48 في السنوات الأولى من عمر دولة إسرائيل، ويضاف إليهم عدة آلاف أخرى من اللاجئين الفلسطينيين الذين استطاعوا التسلل عائدين إلى قراهم ومدنهم.(كوهين، 2002، 19)

وعند قيام الدولة العبرية مُنح البدو فترة شهرين لتسجيل أراضيهم، لكن غالبيتهم لم يعلموا بالأمر، لتعلن "إسرائيل" في ختام الشهرين أن الأراضي التي لم تسجل تابعة لما يُعرف بـ"دائرة أراضي إسرائيل" وأصبحت "أراضي دولة"، وعملت السلطات الإسرائيلية على إجبار عرب النقب على العيش وفق التخطيط المبرمج، وتقضي هذه الخطة بإقامة قرى وتجمعات لعرب النقب بهدف تجميع السكان فيها، وبالتالي مصادرة الأرض والاستيلاء عليها. وفعلاً تمكنت السلطات

من تجميع نحو 50% من السكان العرب ووضعهم ضمن سبع قرى، هي: رهط وكسيفة وعرعرة وشقيب السلام واللقية وتل السبع وحورة، كما تمّ إنشاء مجلس أبو بسمة الإقليمي الذي يضم تسع قرى تمّ الاعتراف بها، وبقي عشرات آلاف السكان في مناطق سكنهم وعلى أرضهم، ويعيشون في ظروف مأساوية.

جرت عملية طرد أخرى لنحو 700 إلى ألف شخص من قبيلة العزازمة إلى الأردن في مايو 1950 وفي 1950/5/31، نقل الجيش الإسرائيلي 120 فلسطينياً في شاحنتين حتى نقطة قريبة من الحدود في وادي عربية، في موازاة الحدود الإسرائيلية الأردنية، وأمر الفلسطينيون بالمرور وسط وابل من الرصاص لحثهم على العبور، وفي صيف 1950، نقل الجيش الإسرائيلي 2700 شخصاً من مدينة المجدل في الجنوب، إلى حدود قطاع غزة، وفي 1950/9/2 اعتقل الجيش الإسرائيلي المئات من قبيلة العزازمة من النقب، وطردهم إلى الأرض المصرية، وتحدثت لجنة الإشراف على الهدنة التابعة للأمم المتحدة عن طرد أربعة آلاف شخص، وفي سبتمبر 1952 تم طرد نحو 850 عنصراً من قبيلة الصانع من النقب الشمالي إلى الضفة الغربية، فيما تم طرد بضعة آلاف آخرين من قبيلة العزازمة وغيرهم من رجال القبائل إلى أرض سيناء.(مصالحة، 2002، 29)

وأورد المؤرخ الإسرائيلي بني موريس نقلاً عن تقرير لوزارة الخارجية الإسرائيلية أنه في الفترة ما بين سنة 1949 وسنة 1953، "طردت إسرائيل ما يناهز مجموعة 17 ألف بدوي من النقب ليسوا جميعاً متسللين مزعومين".

وبعد سقوط غزة وسيناء عام 1956 قامت القوات الإسرائيلية بعمليات وحشية لإرهاب الفلسطينيين، وقد عثر على مئات الجثث لأسرى مصريين في سيناء، ولفلسطينيين في خانيونس ورفح وغزة نتيجة للأعمال الوحشية التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي في هذه الحرب، وهدفت عمليات القتل إلى دفع الفلسطينيين إلى الهرب من مخيمات اللاجئين المكتظة اعتقاداً من إسرائيل أن تكرار المذابح سيدفعهم إلى الهجرة (عمر، 1990، 82)، إلا أن الفلسطينيين ظلوا في أماكنهم، وتزامن مع حرب 1956، ممارسات صهيونية أخرى، ففي الوقت الذي كان الناس يعيشون وفي ذاكرتهم مذابح العام 1948، ويحاولون التغلب على صدمة النكبة، ويواجهون سياسات الاقتلاع والتهميش مستغلين كل ثغرة قانونية، جاءتهم في 29 أكتوبر 1956، مذبحة جديدة أصبحت يوماً وطنياً في ذاكرتهم الجماعية وهي مذبحة كفر قاسم، وقد كادت حكايتها أن تمر بدون أن يلحظ أحد علاقتها بمسلسل المذابح الصهيونية وعمليات التهجير والإبعاد، حتى كشف أحد منفذيها عن سرها، فمذبحة كفر قاسم قتل فيه 49 شخصاً من أهالي القرية معظمهم من النساء (إحداهن حامل) والأطفال على يد وحدة تابعة لشرطة حرس الحدود الإسرائيلية، وكما

هو معروف اكتفت المحكمة بإصدار عقوبات رمزية فقط على المتورطين في ارتكاب المذبحة، وقامت القوات الإسرائيلية في عام 1959، بطرد قبائل بدوية من إسرائيل إلى الأردن ومصر.

تم إلغاء الحكم العسكري في 1 ديسمبر 1966، ولكن بعد إلغاء الحكم العسكري لم تتوقف الأساليب الرئيسية للتضييق العنصري على العرب، وإنما اتخذت سياسة القمع والتمييز والاضطهاد وجوهاً جديدة.(مصالحة، 1992، 66)

تعرضت القبائل العربية في قضاء بئر السبع إلى عمليات ترحيل من موقع إلى آخر، قامت خلالها السلطات الإسرائيلية بالاستيلاء على أرضهم، ومنعهم من العودة إليها، وقد ساهمت قوانين الطوارئ وسنوات الحكم العسكري، في مصادرة تلك الأراضي، وخسارة أصحاب الأرض عندما يتوجهون إلى المحاكم، وتعمل تلك السلطات على إرغام المواطنين الفلسطينيين من سكان النقب للدخول في البلدات المخططة ومغادرة قراهم الحالية، وتقوم بهدم البيوت التي تعتبرها غير مرخصة، ورش المزروعات بالمبيدات، بحجة أن العرب زرعوها في أراضي الدولة، وهي تعتبرهم معتدين، مع أنهم هم أصحاب الأرض والحق. (كيوان، 2010، 150-151)

المبحث الرابع

سياسة التهجير الإسرائيلية فيما بين (1967–1994)

جاءت الفرصة مرة أخرى في حرب عام 1967، لكي تمارس إسرائيل سياسة الطرد والإبعاد، وخاصة بعد هذا الانتصار السريع الذي حققه الجيش الإسرائيلي لأسباب متعددة ليس هنا المجال لسردها، ولكن النتيجة هي ما لم تتوقعه إسرائيل سيطرة كاملة على فلسطين التاريخية واحتلال الضفة الغربية وغزة واحتلال شبه جزيرة سيناء في مصر ومرتفعات الجولان السورية ومناطق الحدود الأردنية، ومناطق الجنوب اللبناني، وقد أوجدت هذه الحرب بعداً جديداً في المجتمع الإسرائيلي زادت على أثره قوة اليمين الصهيوني وعلت دعوات الترحيل والطرد وإبعاد الفلسطينيين، لأنه على الرغم من هذه السيطرة الكبيرة لإسرائيل على الأراضي العربية، إلا أن هناك أكثر من مليون فلسطيني موجودين في أرضهم بما يمثل تحدياً ديموجرافياً لسياسات التوسع الإسرائيلية.(جرجس، 1967، 73)

وفي نكسة حزيران 1967، اكتسحت إسرائيل جيوش الدول العربية، واستطاعت مضاعفة مساحة الأراضي وزيادة عمقها الاستراتيجي، وقد وصف الإسرائيليون النصر على الجيوش العربية بأنه معجزة، وأفلحت إسرائيل في ظل جو الإرهاب الذي أشاعته حرب 1967، والانهيار السريع للجيوش العربية في تهجير مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين، بعضهم لجأ للمرة الثانية، وبلغ عدد النازحين الفلسطينيين وفقاً لإحصائيات 1967 حوالي 660,220 نازحاً ، (السواحري، 1986، 96)، وحسب تقديرات أخرى فإن عددهم بلغ 460 ألف نازح، وحاولت قوات الاحتلال عام 1967، طرد أكبر عدد ممكن من سكان الأراضي المحتلة، ولكن الذين تم طردهم كان عددهم قليل من وجهة نظر الكثيرين منهم، لأن الحرب كانت سريعة وخاطفة، ومعرفة الفلسطينيين أنه لا مفر لهم سوى البقاء في أماكنهم، وقد استفاد الفلسطينيون من تجربتهم السابقة في عام 1948.(السواحري، 1986، 97)

وبعدها حرب 1967بقليل كانت قوات الاحتلال تسهل عملية النزوح، وتدفع المواطنين وخاصة سكان المخيمات إلى عبور الجسرين، وفي الوقت نفسه كانت تقف فور انتهاء الحرب على امتداد نهر الأردن للحيلولة دون عودة النازحين إلى الضفة الغربية، وكان التهجير إلى الضفة الشرقية لنهر الأردن وغيرها، حيث أقيمت لهم على عجل مخيمات جديدة، وأكد المؤرخ إسرائيل شاحاك حدوث عمليات ترانسفير في العام 1967، فكتب "نجحت إسرائيل في تنفيذ عمليات ترانسفير، وقامت بطرد بضع مئات الآلاف الفلسطينيين خلال العدوان وبعده مباشرة، ويقدر عدد المطرودين ما بين 400 إلى 500 ألف سُمح لـ 15 ألفاً منهم بالعودة، وهكذا

تخلصت إسرائيل من غالبية الشعب الفلسطيني، وقذفت بهم إلى مخيمات الشتات، وتم تنفيذ التهجير القسري استجابةً لفكرها الصهيوني.(جرجس، 1967، 81-84)

بعد فرض إسرائيل سيطرتها واحتلالها للضفة والقطاع، رأت أن هذه المناطق مزدحمة سكانياً، الأمر الذي يهدد المشروع الصهيوني في الصميم، واستغل الفكر الصهيوني الفرصة التاريخية الناجمة عن الهزيمة العربية، فطرح عدة مشاريع لتهجير الفلسطينيين، وإنهاء قضية اللاجئين، والقضاء على المخيمات التي تعتبر تجسيد مادي للتشريد، وتشكل بؤراً لمقاومة الاحتلال، مما يساعد في تأمين طرق المستوطنين والجيش، وتسريع حل القضية حسب المفهوم الصهيوني، ففي "يونيو 1967، طالب وزير الخارجية أبا أبيان بإعادة توطين اللاجئين في البلاد المجاورة وبالأخص في سوريا والعراق"(محجوب، 1995، 92)، وركزت مشاريع التوطين الإسرائيلية بعد 1967 على البعد الأمني، وليس الحل السياسي، وتهدف إلى تفريغ المخيمات وتوزيع سكانها ودمجهم خارجها من خلال برامج تنموية اقتصادية، الترانسفير وجعله حقيقة واقعة، فالتوطين مرتبط ارتباطاً وثيقاً بجريمة التنظيف العرقي وجريمة منع عودة اللاجئين، كما أنه يؤكد سبق الإصرار والنية المستقرة في تنفيذ تلك الجريمة بشكل مستمر، والدلائل على وجود هذه النية في اقتراف الجريمة ثابتة بما لا يدع مجالاً للشك.(أبو ستة، 2011، 32)

وتبدأ سلسلة الطرد في القدس العربية التي تخضع لأولوية التغيير فيها، فبعد يومين من احتلالها في التاسع من يونيو عام 1967، تبدأ معاول الهدم وجرافات الجيش في تدمير حي بأكمله هو "حي المغاربة" بأوامر صريحة وإشراف من قائد منطقة القدس "شلومولاهط" وتم طرد ألف من السكان والعرب و4000 آخرين تم طردهم مما يسمى بالحي اليهودي، وتوالت عمليات الطرد من القدس ومحيطها سريعاً حتى يتم تهويدها.(أبوستة، 2011، 34)

وفي نفس اليوم الذي تم فيه هدم حي المغاربة بدأت عمليات الطرد الكبرى التي أشرف عليها "حاييم هيرتزوغ" أول حاكم عسكري للضفة الغربية بعد الاحتلال (رئيس إسرائيل فيما بعد) حيث تم البدء في طرد 200,000 من العرب تجاه الأردن والتي استمرت عدة أسابيع وأجبر هيرتزوج كل عربي على توقيع إقرار (بصمة يد) يفيد أنه يريد الخروج بإرادته ويأتي هذا الأمر في إطار الخطة التي بدأتها إسرائيل لإخراج على حد قول هيرتزوج واعترافه "بطرد 200 ألف فلسطيني من يهودا والسامرة (الضفة الغربية) منهم 100,000 نازح في مخيمات وادي أريحا"، لقد تذكر بعض العرب ساعتها لحظات الطرد التي كانت تتم في عام 1948.(عبدالظاهر، 2000، 53)

ولم تقف نشاطات الطرد والترحيل الإسرائيلية ضد الفلسطينيين وخاصة تحديدهم الأولويات في القدس ثم معسكرات اللاجئين في غزة وفي الضفة الغربية وغزة، فقد استحوذت القدس الشرقية ومحيطها على اهتمام خاص في اتجاه التهويد فتم طرد 1000 فلسطيني من

ثلاث قرى، هي: قرى "بيت نوبا" و"عمواس" و"بالوا". واستمر العسكريون الإسرائيليون في ممارسة عملية الطرد والترحيل القسري ضد الفلسطينيين واستمر التعامل مع القدس التي استحوذت على أهمية قصوى لتهويدها واستمر طرد سكان القرى المحيطة بها وهدم هذه القرى وتغيير معالمها كقرى بيت مرسيم وبيت عوا وحبله والجفتلك وغيرها.(عبد الظاهر، 2000، 56)

وفي قطاع غزة عاود "ارئيل شارون" قائد الجيش الإسرائيلي في الجبهة الجنوبية منذ عام 1969، نشاطه في التعسف ضد العرب وبأوامر شفهية من موشي ديان وزير الدفاع قرر منذ عام 1970، طرد ما يقرب من عشرين ألف من بدو النقب ورفح إلى سيناء، فيما عُرف "بخطة شارون" التي استمرت حتى عام 1972، والتي كانت تهدف إلى إقامة مستعمرات يهودية في قطاع غزة وعلى طول الحدود مع العمل على إبعاد الكثافات السكانية الفلسطينية عن منطقة الحدود لتأمينها وللتقليل من الوجود الفلسطيني في المنطقة مع إقامة سياج على طول الحدود لقطع التواصل بين الفلسطينيين وخاصة في منطقة رفح حتى في ظل السيطرة الإسرائيلية على سيناء في ذلك الوقت، وخاصة بعد الملامح التي ظهرت من سكان رفح لمقاومة الاحتلال.(يديعون أحرنوت، 24 مايو 1973)

ونظراً لرفض مطلب البدو في استمرار طردهم والذي رفضته المحكمة العليا الإسرائيلية في 23 مايو 1973، بحجة "دواعي الأمن القومي" آثر كثير من البدو النزوح الداخلي في النقب على أن يطردوا إلى خارج أرضهم، ولقد تباهى شارون بأنه استطاع إبعاد 300 (ثلاثمائة) فلسطيني من قطاع غزة في ليلة واحدة عام 1970، وأنه لم تمر سنة في خلال توليه قيادة المنطقة الجنوبية التي كان قطاع غزة يقع في نطاقها، والتي استمرت من (1969 – 1972) إلا وهناك طرد وإبعاد للفلسطينيين ليس البدو فقط، إنما أهل المدن والقرى الفلسطينية بل وسكان المخيمات أيضاً.(هآرتس، 18 ديسمبر 1992)

هذا بالإضافة إلى الإجراءات غير الإنسانية التي اتخذتها السلطات العسكرية الإسرائيلية لمنع عودة الذين كانوا خارج الضفة وغزة إلى ديارهم وأماكن إقامتهم وعلى الرغم من هذا فإن ما يحدث الآن على الساحة الإقليمية يبرز مدى الانزعاج لعدم الاستجابة العربية لفكرة المغادرة والتمسك في البقاء في الأراضي المحتلة، وعلى الرغم من الضغط الذي مارسته وتمارسه السلطات العسكرية المدنية الإسرائيلية على الفلسطينيين فإنهم تمسكوا بالبقاء في أرضهم. (شاحاك، 1999، 279)، وعلى الرغم من الاستغراق في بناء المستعمرات الإسرائيلية على الأرض العربية المحتلة واستنزاف مقدرات العرب في بلدهم، فإن الصمود العربي قد استفز القيادات الإسرائيلية والتي أفصحت عن قلقها بصراحة من هذا الاتجاه، وبدأت تظهر الدراسات السكانية التي تحذر من عواقب الزيادة السكانية العربية على هوية الدولة اليهودية، وراح خبراء

الديموجرافيا يظهرون مدى الكارثة – هكذا يسمونها – التي يمكن أن تقع على إسرائيل إذا لم تتنبه إلى ذلك الأمر (joels, 1993, p. 183).

واكتسبت دعوات التهجير والضغط على العرب بعداً كبيراً قبل وبعد الانتفاضة الفلسطينية الأولى في 1987، وتتضح أبعادا جديدة لهذا الأمر يبرز من خلالها أن الجميع متفق على عملية الطرد، ففي مقابلة نشرتها داليا شاحوري في إحدى الجرائد الإسرائيلية في 14 أكتوبر عام 1987 أي قبل بدء الانتفاضة الأولى بشهرين، حيث أبرز وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك، اسحق رابين أن الطرد هو أكثر الأسلحة فعالية للقضاء على ما أسماه الإرهاب العربي والحفاظ على يهودية الدولة، وتستمر الدعوة إلى الطرد أو الترحيل على الصعيد السياسي الإسرائيلي.(شاحاك، 1999، 280)

أما على صعيد النقب فقد بدأت منذ نهاية الستينات وبداية السبعينات ما يمكن تسميته بالمرحلة الثانية من مخطط شامل يهدف إلى حصر أكبر عدد من بدو النقب على أقل مساحة جغرافية ممكنة في النقب من جهة والعمل على تشويه الهوية الحضارية والوطنية لعرب النقب من خلال التغريب المُبرمج ومحاولة خلق هوية مُزيفة للبدو تعتمد التحييد السياسي والاستقطاب ضمن كون بدو النقب ليسوا تابعين للشعب الفلسطيني بل موالين للدولة "الإسرائيلية"، وبالتالي اعتمدت "إسرائيل" على التوطين القسري في استراتيجيتها كركيزة أولى، والحفاظ على التركيبة القبلية في النقب من خلال منح القيادات التقليدية امتيازات خاصة، ومحاولة الحيلولة دون تبلور وعي وقيادة عربية جديدة في النقب كبديل للقيادة القبلية الجاهلية والمُهادنة والمتواطئة في كثير من الأحيان مع سياسة الدولة "الإسرائيلية".(الهزيل، 2007، 21)

ولقد وجب التطرق للأسباب التي استعملتها إسرائيل في عملية توطين بدو النقب، والتي تتضح في النقاط التالية:

أولاً: كان ومازال الأسلوب المركزي لإسرائيل في عملية تهجير وتوطين البدو هو: الاستيلاء على الأرض وطرد البدو من ديارهم من خلال القوة ومن خلال مصادرة الأرض تحت بنود وقوانين إسرائيلية أوجدتها خصيصاً لهذا الغرض، وعندما لم تُفلح في تحقيق نجاح في بداية التوطين لعدم إقبال عرب النقب على التوطين ورفضهم للمشاريع "الإسرائيلية"، قام شارون (آنذاك وزير الزراعة) في عام 1976، بتأسيس ما يُسمى بالدوريات الخضراء شبه العسكرية، وقد أسندت لهذه الدوريات مهمة مُلاحقة البدو وإرهابهم وطردهم من أراضيهم من جهة، والاستيلاء على مواشي البدو ومصادرتها بحجة الرعاية في أراضي الدولة أو دخولها المحميات الطبيعية (المحميات: أراضي تابعة لبدو النقب تُعلنها إسرائيل بعد مصادرتها كمحميات طبيعية) من جهة ثانية، وبالتالي كان الهدف الإسرائيلي من مصادرة الأراضي والمواشي يهدف إلى ضرب وتدمير مقومات الاقتصاد البدوي التقليدي، وتضييق الخناق على

البدو حتى يرحلوا إلى مشاريع التوطين الإسرائيلية، وبهذا الأسلوب فرضت إسرائيل قسرياً النواة البشرية لمشروع توطين بدو النقب.(جمجوم، 2010)

وفي نفس هذه الحقبة (1979 – 1980) قامت "إسرائيل" بطرد عشرة آلاف نسمة من بدو النقب من أراضيهم وديارهم إلى داخل نقاط التوطين القسري التي حددتها لتوطين البدو، وقامت "إسرائيل" في هذه الحقبة فقط بمصادرة 800000 دونم من أراضي البدو ومنعتهم من الدخول إليها أو زراعتها، هنا لابد من التذكير أن مساحة النقب تبلغ 13 مليون دونم، وقد حاول البدو في النقب تثبيت ملكيتهم بالحد الأدنى على مليوني دونم، ولكن "إسرائيل" استمرت بالمصادرة والتوطين ولم يتبق تحت ملكية بدو النقب في الوقت الراهن سوى 230000، دونم تعتبرها "إسرائيل" دولة ومُتنازع عليها.(جمجوم، 2010)

ثانياً: اعتمدت إسرائيل على أسلوب آخر من أساليبها وهو الخديعة والإغراء، كان البدو آنذاك (أواخر الستينات) لا يملكون أي مقومات بنية تحتية أو وسائل اتصالات أو مراكز شراء، لا يوجد كهرباء ولا هواتف ويضطر البدوي آنذاك إلى الذهاب إلى المستوطنات اليهودية المجاورة أو مدينة بئر السبع حتى يُجري مكالمة هاتفية ضرورية أو شراء بعض الحاجيات وبالتالي ما جرى أن "إسرائيل" قامت ببناء بدايات مدن ونقاط التوطين القسري معتمدة على بناء بيوت وحارات لعائلات صغيرة لا تملك بالأصل أرضاً (ليست لها أرض ملك) وقامت بتزويد وزركشة هذه الحارات بالكهرباء والهواتف العامة وبعض مراكز الشراء لتكون نقطة اجتذاب وإغراء للبدو المحرومين أصلاً من أي مقومات البنية التحتية، وفي المقابل أطلقت "إسرائيل" عملاءها المحليين وسماسرة الأرض من بين البدو أنفسهم، لبث الرعب والترغيب وإقناع الناس أصحاب الأراضي بضرورة اقتنائهم مكان سكن في مدن التوطين، وإلا سيخسرون الأرض والسكن في النقب ناهيك عن أن "إسرائيل" حاولت الوصول من خلال السماسرة إلى بعض أصحاب الأرض المُهجرين في الأرض ومحاولة خداعهم ببيع أرضهم والتنازل عنها لصالح الدولة ومشاريع التوطين.(الهزيل، 2007، 23)

نجحت إسرائيل منذ عام 1970، في توطين أكثر من 80000 بدوي من النقب داخل سبع نقاط توطين قسرية أكبرها مدينة رهط، التي يفوق عدد سكانها الـ 300000 نسمة، وتعتبر المشروع الأكبر للتوطين في النقب، ويكتظ فيها الناس في أكثر الأحيان كالسردين، وهذا ما يندرج في مخطط واستراتيجية إسرائيل بحصر عرب النقب على أقل مساحة جغرافية ممكنة والاستيلاء على أراضي العرب وزرعها بالمستوطنات اليهودية بهدف التهويد المكثف للنقب.

ويرى الباحث أن لسياسة التهجير المتبعة من قبل إسرائيل بحق الفلسطينيين جذور تعود لنشأة فكرة الصهيونية منذ القرن الثامن عشر، مع بداية طرح فكرة تجميع يهود العالم

من شتاتهم إلى دولة واحدة وتحويلها إلى وطن قومي لليهود، مما يتطلب بالطبع طرد السكان الأصليين وإحلالهم باليهود، لذلك بينت كل السياسات الإسرائيلية وفي كل المجالات على هذه الفكرة، والتي نشطت بقوة في فلسطين مع بداية الإستيطان اليهودي في فلسطين قبل النكبة بأعوامبسطية، ولكنها اشتدت مع وقوع النكبة عام 1948، وهزيمة حزيران 1967، حيث تم تشريد وتهجير الآلاف من الفلسطينيين إما إلى خارج فلسطين أو تهجيرهم داخلياً من مدينة أو قرية ويرى الباحث أن الاحتلال الإسرائيلي نجح في الماضي في تمرير سياسة التهجير بشكل سلس، ولكنه اليوم يعاني في تطبيقها ويستخدم كل السبل والآليات وذلك بسبب حالة الوعي الكبيرة التي وصل إليها الفلسطينيون.

أما بخصوص بدو النقب فإن رغبة إسرائيل في تهجيرهم كانت قوية منذ البدء، ولكنها آثرت أن تخضعهم لجملة من الضغوط النفسية والاجتماعية والسياسية، التي يمكن أن تدفعهم إلى الهجرة الطوعية أإو إلى القبول بالتسوية مع الحكومة الإسرائيلية، والموافقة على الانتقال إلى مناطق سكن جديدة وضيقة، على هامش إقليم النقب ذاته أو في مناطق تجمعات فلسطينية تشكل خطورة أقل على مصالح إسرائيل الحيوية

الفصل الرابع

المحددات الإسرائيلية لسياسة التهجير

المبحث الأول: المحددات الأيديولوجية (الدينية).

المبحث الثاني: المحددات التاريخية.

المبحث الثالث: المحددات الجيوسياسية.

المبحث الرابع: المحددات الديموغرافية.

المبحث الخامس: حماية مصالح اسرائيل الحيوية في منطقة النقب.

تمهيد:

انتحلت الحركة الصهيونية ذرائع كثيرة لتبرير دعواها للاستيلاء على فلسطين، وإنشاء دولتها الصهيونية، وطرد وتهجير سكانها الأصليين، وساق الصهاينة الكثير من الحجج والأكاذيب ليمرروا مخططاتهم وممارساتهم الاستيطانية والاستعمارية في فلسطين.ولا بد من القول إن المحددات التي بنوا على أساسها توجهاتهم نحو ضرورة إقامة دولتهم المزعومة في فلسطين، هي ادعاءات باطلة لا أساس لها سوى في توراتهم المحرفة وتاريخهم المصطنع.

المبحث الأول

المحددات الأيديولوجية لسياسة التهجير

لا بد من القول ابتداءً أن البعد الأيديولوجي في الفكر الصهيونيقائم على نصوص توراتية من الصعب تصديقها أو الإيمان بأنها منزلة من الله تعالى؛ لأنها تخالف روح الدين الحق، وتميل إلى النمط الروائي الأسطوري، وتنطوي على تناقضات تند عن الحصر. كما إنه لا بد من القول إن ادعاء صهاينة إسرائيل أنهم ورثة بني إسرائيل وأن بني إسرائيل حكر عليهم وحدهم أمر لا يمكن قبوله لأسباب موضوعية، هي أن النبوات كلها نزلت على بني إسرائيل بمفهومهم العام، وأن من بني إسرائيل من آمن وأن منهم من كفر، والأهم من ذلك أن بني إسرائيل أمة أو أمم قد خلت، وحل مصطلح اليهود ليخص شريحة ضيقة من بقايا تلك الأمم، ولا يكاد عددها يذكر، وهي غير مخصوصة بفلسطين، ولم تظهر نبوتها فيها. ولكن الحركة الصهيونية تدعي جملة ادعاءات ، يحسن ذكرها للوقوف على البعد الأيديولوجي بغض النظر عن صدقه من كذبه.

يأتي الدافع الديني في مقدمة دوافع تهجير الفلسطينيين، ليؤدي إلى تفرد الجنس اليهودي بفلسطين، وهو من أهم دوافع الاستيطان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، باعتبار أن فلسطين هي حق ديني لبنى اسرائيل وفق وعود الرب لهم وإلى الأبد، فحسب التوراة، منح الرب "يهوه" اليهود أرض كنعان، وعليهم أن يستوطنوها حتي يحققوا أعظم فرائضهم الدينية، وهذه الأرض هي عطية الرب لإبراهيم كما ورد في التوراة: "واجتاز أبرام في الأرض إلى مكان شكيم إلى بلوطة مورة. وكان الكنعانيون حين إذ في الأرض. وظهر الرب لأبرام وقال لنسلك أعطي هذه الأرض".(سفر التكوين، إصحاح 12، آية6–7)، وتحفل "التوراة" بمثل هذه العطايا لبنى إسرائيل، "وأعطي لك ولنسلك من بعدك أرض غربتك كل أرض كنعان ملكاً أبدياً" (سفر التكوين، إصحاح 17، آية 8)

وفكرة ترحيل الفلسطينيين من بلادهم لها جذور ليست في تاريخ الحركة الصهيونية فقط وإنما في توراتهم أيضاً، كما يبدو في النصوص التالية:

"وأما مدن أولئك الأمم التي يعطيها لك الرب إلهك ميراثاً، فلا تستبق فيها نسمة ما بل تحرمها تحريماً" (التوراة، سفر التثنية، إصحاح 20، آية16–17)، "وإذا ادخلك الرب إلهك الأرض التي أنت صائر إليها لترثها واستأصل أمماً كثيرة من أمام وجهك ... وأسلمهم الرب إلهك بين يديك وضربتهم فأبسلهم إبسالاً. لا تقطع معهم عهداً ولا تأخذ بهم رأفة"(سفر التثنية، إصحاح7، آية 1–2)، ويتضح من الآيات السابقة أن التوراة المزعومة تحتوى على آيات تدعو لقتل البشر الذين يسكنون البلاد التي يستحلها اليهود، بل واقتلاعهم واستئصالهم من أرضهم، وهذا ما أمر به الرب(يهوه) بني اسرائيل عندما يدخلون أرض كنعان.

ولقد سرد الرب لإبراهيم حدود أرض اليهود وفق وعد الرب، (وقال الرب لإبراهيم لنسلك أعطى هذه الأرض، من نهر مصر إلى النهر الكبير، نهر الفرات)(سفر التكوين، إصحاح 15، آية18)، وهذا ما أطلق عليه الصهاينة (إسرائيل الكبرى) التي يحلم اليهود بإقامتها تحقيقاً لوعد الرب، وتبدأ قصة تفضيل الرب لبني اسرائيل وفق توراتهم منذ القدم وتحديداً في عهد نوح عليه السلام، حتى تروى توراة المعرفة قصة العداء التاريخي في النصوص التالية:

(وابتدأ نوح يكون فلاحاً وغرس كرماً. وشرب من الخمر فسكر وتعرى داخل خبائه فأبصر حام أبو كنعان عورة أبيه، وأخبر أخويه خارجاً فأخذ سام ويافث الرداء ووضعاه على أكتافهما ومشيا الى الوراء وسترا عورة أبيهما ووجهاهما الى الوراء. فلم يبصرا عورة أبيهما فلما أستيقظ نوح من خمره علم ما فعل به ابنه الصغير فقال: ملعون كنعان، عبد العبيد يكون لأخوته وقال: مبارك الرب إله سام وليكن كنعان عبداً لهم. ليفتح الله ليافث فيسكن في مساكن سام وليكن كنعان عبداً لهم). (سفر التكوين، إصحاح 9، آية20–27)

وهذه النصوص توضح أن كل العرب وليس الفلسطينيين وحدهم عبيد لبني إسرائيل، وأن أرضهم مستباحة لليهود عبر الأزمان، ومن حقهمطردهموقتما شاءوا، وهذا الذنب يقع على عاتق حام بن نوح، وعلى سلالته كلها أن تدفع الثمن مثلما جاء في التوراة المحرفة، وفكرة الطرد التي يعاني منها الفلسطينيون اليوم من خلال التهجير القسري لهم ولأسرهم بشتي الطرق التي تستخدمها إسرائيل، حيث تعتبر أن الرب يقود جند بني إسرائيل في الحروب ويقاتل عنهم: (ويقول لهم اسمع يا إسرائيل أنتم قربتم اليوم من الحرب على أعدائكم لا تضعف قلوبكم، لا تخافوا ولا ترتعدوا ولا ترهبوا وجوههم، لأن الرب إلهكم سائر معكم لكي يحارب عنكم أعدائكم ليخلصكم). (سفر التثنية، إصحاح 20، آية1–4)

(ولأجل أنه أحب آباءك واختار نسلهم من بعدهم أخرجك بحضرته وقوته العظيمة من مصر لكي يطرد من أمامك شعوباً أكبر وأعظم منك ويأتي بك ويعطيك أرضهم نصيباً كما في هذا اليوم). (سفر التثنية، إصحاح 4، آية35-38)

(ولكن الرب إلهك يطرد هؤلاء الشعوب من أمامك قليلاً قليلاً لا تستطيع أن تغنيهم كثيراً). (سفر التثنية، إصحاح 7، آية22)، وهذا يوضح رضى القادة الصهاينة حينما أبقوا بعض الفلسطينيين على أرضهم ولم يقوموا بطردهم مرة واحدة، وإنما بخطط ومشاريع استيطانية متوالية، وبأساليب مدروسة تحقيقاً لتعاليم توراتهم التي أمرتهم بالطرد قليلاً قليلاً وبهدوء، ففكرة الطرد الجماعي قد تؤدي إلى ثورة عربية كبرى وقد تصقل الوعي الجمعي العربي لمحاربة إسرائيل.إذن فكرة الطرد وتهجير الفلسطينيين لها أصول في التوراة التي هي أصل الأيديولوجية الإسرائيلية، وبدأ الإسرائيليون بتطبيق رؤاهم من خلال الادعاء بالكذب على موسى عليه السلام، (ويوصى الرب موسى قائلاً: فتطردون كل سكان الأرض من أمامكم، وتمحون جميع تصاويرهم، وتبيدون كل أصنامهم المسبوكة وتخربون جميع مرتفعاتهم). (سفر العدد، إصحاح 33، آية52)

ومثلما حدد أوائل اليهود طبيعة العلاقة مع الكنعانيين، حدد الصهاينة طرق إدارة الحرب، وكيفية التعامل بوحشية مع الفلسطينيين. وهذه أخلاقيات الحرب لدى اليهود وفق النص التوراتي التالي:

(حين تقترب من مدينة لكي تحاربها استدعها لصلح فإن أجابتك إلى الصلح وفتحت لك، فكل الشعب الموجود فيها يكون لك لتسخير ويستعبد لك. وإن لم تسالمك، بل عملت معك حرباً، فحاصرها، وإذا دفعها الرب إلهك إلى يدك فاضرب جميع ذكورها بحد السيف. وأما النساء والأطفال والبهائم وكل ما في المدينة، كل غنيمتها، فتغنمها لنفسك، وتأكل غنيمة أعدائك التي أعطاك الرب إلهك. هكذا تفعل بجميع المدن البعيدة منك جداً التي ليست من مدن هؤلاء الأمم هذه وأما مدن هؤلاء الشعوب التي يعطيك الرب إلهك نصيباً فلا تستعبد منها نسمة ما). (سفر التثنية، إصحاح 20، آية10-16)

ومما لاشك فيه أن إسرائيل اليوم تتبع هذه التعليمات حرفياً، وقادة الجيش يعرفون ما عليهم فعله تبعا لعقيدتهم الراسخة في التوراة المحرفة، التي تبرر لهم كل جرائمهم تحقيقاً لوعد الرب. إن من كتبوا أو حرفوا التوراة أرسوا دعائم الفاشية والوحشية في التعامل مع الفلسطينيين منذ أن نسبوا إلى الله تعالى، والنبي يوشع عليه السلام، طرقاً وحشية للتعامل مع الفلسطينيين عندما دخل يوشع مدينة أريحا: (وحرقوا كل ما في المدينة من رجل وامرأة، ومن طفل وشيخ، حتى البقر والغنم والحمير بحد السيف). (سفر يشوع، إصحاح 6، آية21).

تقول الحركة الصهيونية في دعايتها أن فلسطين هي أرض الميعاد التي وعد بها بني إسرائيل، أي هي الأرض التي خصصها الرب بشكل محدد لتكون موطن بني إسرائيل وللأبد،

مستندون على نصوص توراتية من مثل: (إرفع عينيك وانظر من الموضع الذي أنت فيه شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً، لأن جميع الأرض التي أنت ترى لك أعطيها ونسلك إلى الأبد). (سفر التكوين، الإصحاح 13، آية 15-16)، والنسل هنا يعني نسل إبراهيم الذي يعتقد الصهاينة أنه جد العبرانيين ونبيهم دون سواهم من البشر. (حميد، 1994، 13)، والمقصود بالأرض في هذه الآية هي أرض كنعان (فلسطين)، ومن هنا بدأ بني إسرائيل تاريخهم المزعوم في فلسطين.

ومن الجدير بالذكر أن الأسفار التوراتية حين تتحدث عن أصول اليهود تردهم إلى مكان آخر غير فلسطين، فقدبدأ وجودهم منذ ظهور الجماعة العبرية الأولى (كما تسميهم التوراة) في جنوب بلاد الرافدين، عندما هاجر "إبرام" من مدينة "أرو" الكلدانية في القرن العشرين قبل الميلاد، متوجها إلى "حران" شمال سورية، بعد أن عبر نهر الفرات فيمن كان معه من أهله وذويه إذ رحل مع زوجته سارة وأبيه "تارح" وابن أخيه "لوط" إلى "حران" ثم تابع سيره مرتحلا إلى أرض كنعان وبرفقته زوجته وابن أخيه وكل مقتنياتهما، والنفوس التي امتلكا، فوصلوا أرض كنعان تنفيذا لوعد الرب المزعوم، حيث حل "إبرام" في أرض كنعان وأقام فيها، حيث وجد مأمنه بين أهلها وشعبها وعاش في كنفهم سالما مطمئنا، فأقام في مدينة شكيم "نابلس"، ثم توجه إلى "بيت إيل" ونزل عند أهلها الذين كرموه وأحسنوا ضيافته وعاملوه كما يعامل النزيل الغريب، بكل وقار واحترام، ولكن إقامته لم تطل في أرض كنعان بسبب القحط الذي أصاب البلاد ومراعيها، فتوجه مع زوجته سارة، وابن أخيه لوط إلى مصر وقابل فرعونها الذي وقع في غرام زوجة إبرام، التي قال عنها أنها أخته وليست زوجته، على حد زعم النص التوراتي. (الخشبة، 1991، 96)

ومع ذلك فقد كرمه وأعطاه الكثير من الأنعام والأموال، وصار له غنم وبقر، وحمير وعبيد، وإماء وأتن وجمال، ثم عاد إلى فلسطين سالما غانما بعد أن طرده فرعون مصر، ومعه زوجته سارة، وأمته هاجر، وأقام في حبرون بينما أقام لوط في سدوم، وبعدها افترقا لاقتسام المراعي بينهما لكثرة ما كانوا يملكون من المواشي والأنعام، ولم تكن لإبرام ذرية كبيرة في هذه الأرض، ولم يكن له أولاد، حتى جاءه ابنه البكر اسماعيل من هاجر وهو في السادسة والثمانين من عمره، ثم جاءه اسحق من سارة وهو على مشارف المئة (أنور، 2003، 29)، وأما إسماعيل فقد عاش ونما وكثر نسله خارج أرض كنعان، وبقي اسحق وذريته لاجئين في أرض كنعان عند أهلها يعملون برعي الأغنام ومن دون استقرار، وقد أنجب ولديه عيسى ويعقوب هناك، فلا وجود إذن لبني إسرائيل قبل ولادة يعقوب على أرض فلسطين.

وبدأت الفترة الثانية من تاريخ بني إسرائيل، حسب ادعاء التوراة بهجرة يعقوب بن اسحق وجميع آل بيته إلى مصر، عندما لحقوا بيوسف أحد أبناء يعقوب الذي باعه إخوته لبعض المارة من التجار من بني اسماعيل، والذي أصبح يشغل منصب الوزير الأول عند فرعون في القرن السابع عشر قبل الميلاد، وأقام بنو يعقوب في دلتا مصر، في أخصب البقاع، في أرض

"جاسان"، وانخرطوا في البيئة المصرية، ووصلوا إلى أعلى المستويات والمناصب بعد أن كانوا يزاولون مهنة الرعي قبل هجرتهم. (الخشبة، 1991، 100).

ولقد دخل حينها سبعون شخصا من آل يعقوب قادمين من أرض كنعان، حيث عاشوا في مصر، وتكاثر عددهم واستفحل نفوذهم، حتى خشيهم فرعون وبدأ ينبذهم ويستعبدهم ويذلهم ويعذبهم وصولا لقتل مواليدهم، ومن هنا تبدأ مرحلة جديدة في تاريخ بني إسرائيل حيث بدأت بخروجهم من مصر في القرن الثالث عشر قبل الميلاد، مستهدفين أرض كنعان التي وعدهم ربهم بعسلها ولبنها ولا يوجد ظلم ولا استعباد، وقد دخلوا فلسطين وفق رواية اليهود التاريخية بالقوة على يد يوشع بن نون، حيث قادوا اليهود وأخرجوهم من مصر عام 1220ق.م، هاربين من فرعون وجنوده وذلك بعد التيه في أرض سيناء لمدة أربعين عاماً. (الكبرا، 2003، 62)

دخل يوشع بن نون ومن معه من قوات بني إسرائيل أرض فلسطين بعد معارك طاحنة مع القبائل الكنعانية وبضع هزائم إضافية إلى معارك مع العمونيين والفينيقيين، ولكن في النهاية استطاع أن يفتح يوشع بن نون فلسطين بعد أن حرقوا ودمروا أريحا، ومن بعدها كل المدن والقبائل الكنعانية التي لاقت نفس المصير، وكان هنا بداية التهجير والاقتلاع في تاريخ بني إسرائيل، وتقول توراتهم :(وكان لما انتهى إسرائيل من قتل جميع سكان عاي (منطقة قرب أريحا) في الحقل في البرية، حيث لحقوهم وسقطوا جميعا بحد السيف حتى ظنوا أن جميع إسرائيل رجع إلى عاي وضربوها بحد السيف، فكان جميع الذين سقطوا في ذلك اليوم من رجال ونساء اثنا عشر ألفا، جميع أهالي عاي، ويشوع لم يرد يده التي مدها بالمزراق حتى حرم جميع سكان عاي، لكن البهائم وغنيمة تلك المدينة نهبها إسرائيل لأنفسهم حسب قول الرب الذي أمر به يشوع وأحرق يشوع عاي وجعلها تلا أبدياً إلى هذا اليوم). (سفر يشوع، الإصحاح 8، الآية 24–28)

وهكذا بدأ حكم اليهود لمعظم مدن فلسطين، وسرعان ما انقسموا على أنفسهم وبدأت تدب بينهم الصراعات، وانقسموا إلى عدة عشائر سميت بالأسباط، وهي اثنا عشرة قبيلة كل واحدة منها يحكمها قاضي، وسميت هذه المرحلة بعصر القضاة، وكانوا يثبتون دعائم حكمهم بقتل الكنعانيين وطردهم من بلادهم، وضلوا هكذا حتى جاء شاؤول (طالوت) أول ملك من بني إسرائيل ليوحد وينظم الوجود العبراني في فلسطين وقد عينه النبي صموئيل 1050ق.م، ثم جاء داوود ومن بعده سليمان، وكانت هذه مرحلة الملكية الإسرائيلية (مملكة إسرائيل الموحدة) كما يزعمون. (سعفان، 1988، 121)

وفي عهد داوود أصبحت مدينة القدس عاصمة مملكة إسرائيل الروحية والوطنية، أما سليمان فقد قام ببناء أول معبد على جبل موريا في القدس وهو الذي يسمونه يهود العصر الحالي (هيكل سليمان)(وافي، 2003، 81)، ويدعون وجوده تحت المسجد الأقصى.

وإثر وفاة سليمان اندلعت حرب أهلية بين عشر قبائل شمالية من بني إسرائيل من جهة وبين قبيلتي يهودا وشمعون وبنيامين في الجنوب من جهة أخرى، وانقسمت مملكة إسرائيل الموحدة إلى مملكتين (حميد، 1994، 31): مملكة إسرائيل في الشمال 931-722ق.م، ومملكة يهودا في الجنوب 931-586 ق.م، ثم حدثت صراعات في مملكة الشمال بين الأسباط العشرة حتى تمزقت وتعرضت لغزو خارجي أنهى وجودها وشرد سكانها وذابت ولم يبق لها ذكر، في حين تعرضت مملكة يهودا لأكثر من احتلال وصولاً للسبي البابلي الأول والثاني وحكم الفراعنة، حتى انتهت وانتهى الوجود الإسرائيلي كجماعة منظمة في فلسطين. (القمني، 1998، 101)، أما يهود عصرنا هذا فهم يعتبرون أنفسهم أبناء مملكة يهودا الجنوبية وهم يتمسكون بالتاريخ المروي عن هذه المملكة وكأنهم امتداد لهذا التاريخ. (ويكبيديا، مملكة إسرائيل الموحدة)

وبغض النظر عن مدى صدق روايات إسرائيل التاريخية أو كتبهم الدينية فهم اليوم يربون أبناءهم على هذا التاريخ وعلى طريقة واحدة للتعامل مع أبناء كنعان - أي الفلسطينيين - هي العنف المطلق والطرد والاقتلاع والقتل والإرهاب والسرقة، وما التهجير الذى يمارس بحق الفلسطينيين اليوم إلا عبارة عن تنفيذ تعليمات وقناعات جاءت من التوراة وعبر وقائع تاريخية مختلفة، إنها طرقهم في البقاء، فتوراتهم تقول: (وقال صموئيل لشاؤول: إياي أرسل الرب لمسحك على شعبه إسرائيل والآن فاسمع صوت كلام الرب، وهكذا يقول رب الجنود: إني افتقدت ما عمل عماليق بإسرائيل حين وقف له في الطريق عند صعوده من مصر فالآن اذهب واضرب عماليق، وحرموا كل ماله ولا تعف عنهم بل اقتل رجلاً وامرأة، طفلاً ورضيعاً، بقراً وغنماً، جملاً وحماراً). (سفر صموئيل، الاصحاح 15، الآية 1-3)

المبحث الثاني

المحددات التاريخية لسياسة التهجير

تضافرت عوامل ذاتية في التجمعات اليهودية الأوروبية، في القرن التاسع عشر، على قاعدة "المسألة اليهودية"، وعوامل أوروبية عامة، في إطار "المسألة الشرقية" لتحرك "الفكرة الصهيونية"، وتنتقل بها من المجرد إلى الملموس في "المشروع الصهيوني" العملي. وقد تبلورت الفكرة الصهيونية في حاضنة "الأفكار الاسترجاعية"، التي انتشرت في المناخ الحضاري الأوروبي منذ القرن السادس عشر الميلادي، وترعرعت في الأجواء السياسية التي سادت أوروبا خلال القرن التاسع عشر – أجواء الاستعمار – وخصوصاً بعد سنة 1870م. وقد صاغت الصهيونية منطلقاتها الفكرية، وكذلك سبل ووسائل تجسيد مشروعها العملي، مستغلة الأزمات الناجمة عن المسألتين – اليهودية والإمبريالية. ففي الشق اليهودي، وظفت الفكر الاسترجاعي، بطابعه اليهودي الغيبي، لتطرح نفسها الوسيلة لإخراج اليهود من أزمتهم المتفاقمة داخل المجتمعات الأوروبية. أما في الشق الإمبريالى، فقد طرحت نفسها سبيلاً إلى تذليل العقبات الناجمة عن الهدف الإمبريالى في تطويع شعوب المنطقة العربية لإملاءاته، عبر إقامة مشروع استيطاني، يشكل مركزاً إقليمياً مناهضاً لحركة شعوب المنطقة في مواجهة الغزو الإمبريالى (عوض، 1983، 73) .

انتشرت "الصهيونية" كحركة سياسية بين يهود أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، وتبلورت من فكرة مجردة إلى مشروع عمل استيطاني في فلسطين، يرمي إلى إقامة كيان سياسي لليهود فيها، واللفظ مشتق من كلمة "تسيون" العبرية، وهي اسم لجبل يقع جنوبي غربي القدس (جبل صهيون) وهو اسم كنعاني ولا علاقة له باليهود ولا بالصهيونية.ومع ذلك يحج إليه اليهود لاعتقادهم أن الملك داود دفن هناك. وفي التراث الديني اليهودي أن "يهوى" يسكن هناك، إذ يرد القول: "رنّموا للرب الساكن في صهيون". وبمرور الزمن صار الاسم يستعمل مجازاً للدلالة على القدس، واتسع ليشمل "الأرض المقدسة" (فلسطين) كلها، بل اليهود عامة، وفي العصر الحديث، طرحه الصحافي اليهودي النمساوي الأصل، ناثان بيرنباوم. (1863 – 1937)، كمصطلح ذي مضمون سياسي ليصف به الحركة السياسية الداعية إلى تهجير يهود العالم إلى فلسطين، وتوطينهم هناك، بناء على الدعوى بالحق التاريخي لهم فيها، وبالتالى الحق في إقامة كيان سياسي يهودي عليها. (جرجس، 1976، 13).

ففي الجوهر، الصهيونية حركة أوروبية الجذور، فكراً وممارسة، إذ نشأت وترعرعت في أجواء القوميات الأوروبية في القرن التاسع عشر، وفي الظاهر غطت مقولاتها بخطاب ديني

يهودي استرجاعي، ولأنها حركة مفتعلة ومفبركة، كان لا بدّ من التمويه على الجوهر فيها، بمزاعم ومقولات زائفة، سواء لناحية المضمون في الفكرة السياسية – "الدولة القومية تحل المسألة القومية" – أو لناحية تجسيدها في الواقع عبر الاستعمار الاستيطاني، الذي سبقتها إليه الدول الأوروبية في بقاع متعددة من العالم. وقد تقدمت الصهيونية بمشروعها على قاعدة الاسترجاع، من منطلق أسطورة "شعب الله المختار"، و"أرض الميعاد"، و"عودة الشعب المختار إلى وطنه". أما في الممارسة العملية، فكان لا بدّ لحركة من هذا النمط أن تعتمد أسلوب "التآمر" السياسي والدبلوماسي، واستغلال التناقض بين القوى، لتمرير مشروعها، ذي الطبيعة المزدوجة – (اليهودية والإمبريالية).

وفي تقليدها للحركات القومية الأوروبية، برزت الصهيونية كظاهرة مصطنعة، إذ لم تتوفر لديها الشروط المسبقة، أو المقومات الكيانية، للادعاء بأنها "حركة قومية، تسعى لإقامة "دولة قومية"، وتحقيق السيادة السياسية فيها، أسوة بالقوميات الأخرى، والدعوى الصهيونية بوجود "قومية يهودية" هي ضرب من البدعة، لأنها بانطلاقها كانت تنقصها أهم مقومات الحركة القومية – الشعب الموحد والأرض المحددة، فاليهود المنتشرون في جميع أنحاء العالم، لم تكن بينهم من روابط إلا العقيدة الدينية، مع وجود "مذاهب" متعددة بينهم، وفي مسار معاكس تماماً لنشوء الدول القومية، تحركت الصهيونية من "إعلان السيادة"، وراحت تبحث عن "شعب" تسبغ عليه صفة "الأمة"، ومن ثم عن رقعة أرض، تجمع فيها بين الشعب والسيادة، وبهذا تكون الفكرة قد تبلورت خارج الشعب والأرض، ولم تكن تعبيراً عن تطلعات ذلك "الشعب"، ولا تجسيداً لإرادته القائمة على وعيه لذاته كوحدة ذات خصوصية، وعلى أرض محددة، يريد السيادة عليها أسوة بغيره من الشعوب. (جرجس، 1976، 18)

وكان طبيعياً أن تعمد حركة من هذا النمط المفتعل، تدعي الرابطة القومية بين تجمعات دينية مبعثرة في بقاع العالم إلى اختلاق المزاعم، وتشويه التاريخ والجغرافيا التاريخية في خطابها السياسي، أما على صعيد التخطيط والتنفيذ، فكان لا بدّ من أن تعتمد على التآمر والدسائس، وبالتالى العنف الغائي لتحقيق أهدافها، فالتجمعات اليهودية التي انتشرت في أنحاء العالم، لم يكن يجمعها ناظم اجتماعي، أو اقتصادي، أو لغوي، أو تاريخي. والمسألة اليهودية، التي تذرعت بها الصهيونية، هي قضية اجتماعية أوروبية، وبالتالى فحلها الصحيح هو في ذلك الإطار، والدعوى بعدم إمكان اندماج اليهود في مجتمعاتهم الأصلية، وبغض النظر عن دواعي هذه الظاهرة، وعن مقدار صحة تعليل أسبابها بالمنظور الصهيوني، فهي تقود إلى البحث في الأوضاع التي أدت إليها، ومعالجتها في الواقع الذي أفرزها كظاهرة نابية في علاقة التجمعات اليهودية بمحيطها.(جرجس، 1976، 19)

ولأن الصهيونية لم تتبلور في صفوف كتلة موحدة من اليهود، مجتمعة في رقعة جغرافية محددة وتسودها أوضاع اجتماعية – اقتصادية متشابهة، أو متكاملة، فقد أدّت النخب اليهودية المندمجة فعلياً في النظام الرأسمالىالإمبريالى، دور "المبشر" بهذه الحركة، وأولاً وقبل كل شيء في أوساط اليهود أنفسهم، الذين كانوا الأشد معارضة للأفكار الصهيونية، ولمشاريع الاستيطان التي تنطوي عليها، ولم تكن تلك الأفكار ولا النخب التي تصوغها وتروجها، تعبر بصورة حقيقية عن الاتجاهات السائدة في أوساط التجمعات اليهودية، التي كانت لكل منها أوضاعها ومشكلاتها وتطلعاتها ونشاطاتها، وطرحت تلك النخب نفسها وسيطاً بين الفئات السائدة في المراكز الإمبريالية، وبين التجمعات اليهودية فيها، التي كانت تعاني أزمة داخلية، على صعيد العلاقات بين التيارات المتعددة فيها، وخارجية، على صعيد العلاقات مع الفئات الرأسمالية السائدة. وانتهزت تلك النخب الأوضاع المتوترة بين اليهود ومحيطهم، لتطرح نفسها وسيطاً، يعمل على حل المشكلات المتفاقمة بين الجانبين، عبر تجنيد اليهود وتهجيرهم وتوطينهم في مواقع تخدم مصالح الفئات الرأسمالية السائدة، وبالتالى تخفف من حدة التوتر القائم بين الطرفين، من جهة، وتبرر وجودها هي، من جهة أخرى. (جرجس، 1976، 21)

ومهما يكن من الأمر، فإن جملة المزاعم الصهيونية بشأن القومية اليهودية والحق التاريخي في فلسطين، والدعوى الاسترجاعية في الأجواء الثقافية الأوروبية، والمسألة اليهودية ومجمل عناصرها وردات الفعل عليها، ما كان لها أن تشكل ظاهرة قابلة للحياة خارج إيقاعات المسألة الشرقية، والصراع الإمبريالى بشأن المنطقة، والإنجازات العملية التي حققتها الصهيونية، لا يمكن أن تعزى إلى الفعل اليهودي الذاتي، انطلاقاً من الطروحات المزيفة للتاريخ، ولا إلى المزاعم الصهيونية والدعاوى الاسترجاعية، ولا إلى التنظيم الداخلي فحسب، بل إلى الديناميات الحقيقية لتاريخ أوروبا في القرن التاسع عشر، أولاً وقبل كل شيء. ومن هنا تبرز أهمية دراسة عناصر الفكرة الصهيونية، وكيف تمت بلورتها، ومن هي القوى صاحبة المصلحة في ترويجها والعمل على تجسيدها، من أجل فهم شمولي للظاهرة الصهيونية، وعلى هذا الصعيد، تبرز المراكز الإمبريالية ومخططاتها والتنافس بينها بشأن اقتسام أراضي السلطة العثمانية، وكذلك دور النخب اليهودية المندمجة في نسيج الفئات السائدة في تلك المراكز. (الصايغ، 1973، 519)

وإذا كانت منطلقات الفكرة الصهيونية – إقامة كيان سياسي يهودي عبر الهجرة والاستيطان– لا يستقيم فهمها بمعزل عن محيطها الأوروبي، فإن التجسيد العملي للمشروع الصهيوني لا تتضح معالمه من دون الربط الجدلي بين بنائه ونشاط مؤسساته الموجهة نحو تكثيف الاستيطان والاستيلاء على الأرض الفلسطينية.

أولاً: تطور فكرة العودة في الفكر الصهيوني:

بدأت فكرة الاستيطان في فلسطين، تلوح في الأفق، بعد ظهور حركة الإصلاح الديني على يد مارتن لوثر في أوروبا، حيث بدأ أصحاب المذهب البروتستانتي الجديد ترويج فكرة تقضي بأن اليهود ليسوا جزءاً من النسيج الحضاري الغربي، لهم ما لهم من الحقوق وعليهم ماعليهم من الواجبات، وإنما هم شعب الله المختار، وطنهم المقدس فلسطين، يجب أن يعودوا إليه، وكانت أولى الدعوات لتحقيق هذه الفكرة ما قام به التاجر الدنماركي أوليجربوليOligerpoulli عام 1695، الذي أعد خطة لتوطين اليهود في فلسطين، وقام بتسليمها إلى ملوك أوروبا في ذلك الوقت، وفي عام 1799، كان الإمبراطور الفرنسي نابليون بونابرت أول زعيم دولة يقترح إنشاء دولة يهودية في فلسطين أثناء حملته الشهيرة على مصر وسوريافي القرن التاسع عشر. (الصايغ، 1973، 519)

اشتدت حملة الدعوات للمشروع الاستيطاني اليهودي في فلسطين، وانطلقت هذه الدعوات من أوروبا مستغلة المناخ السياسي السائد حول الأطماع الاستعمارية الأوروبية في تقسيم ممتلكات الرجل المريض"الدولة العثمانية" والتي عرفت حينئذ بالمسألة الشرقية، وقد تولى أمر هذه الدعوات عدد من زعماء اليهود وغيرهم، أمثال:اللورد شاتسبوريshattesboury الذي دعا إلى حل المسالة الشرقية عن طريق استعمار اليهود لفلسطين، بدعم من الدول العظمى ساعده في ذلك اللورد بالمرستون "1784-1856"palmerston، الذي شغل عدة مناصب منها، وزير خارجية بريطانيا، ثم رئيس مجلس وزرائها حيث قام بتعيين أول قنصل بريطاني في القدس عام 1838، وتكليفه بمنح الحماية الرسمية لليهود في فلسطين، كما طلب من السفير البريطاني في القسطنطينية بالتدخل لدى السلطان العثماني للسماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين. (المسيري، 1983، 135).

وبعد ظهور الحركة الصهيونية كحركة سياسية عملية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، سعت هذه الحركة إلى السيطرة على الأراضي الفلسطينية، وكان من أبرز نشطائها لورنس أوليفانت 1888-1820 والذي كان عضواً في البرلمان الإنجليزي، وعمل أيضاً في السلك الدبلوماسي الإنجليزي، اعتقد بضرورة تخليص اليهود من الحضارة الغربية بتوطينهم في فلسطين، وذلك بإدخالهم كعنصر لإنقاذ الدولة العثمانية من مشاكلها الاقتصادية، لما يتمتع به اليهود من ذكاء في الأعمال التجارية ومقدره على جمع الأموال، ومن أجل ذلك قام في عام 1880م بنشر كتاب بعنوان أرض جلعاد اقترح فيه إنشاء مستوطنة يهودية شرقي الأردن شمال البحر الميت، لتكون تحت السيادة العثمانية بحماية بريطانية، وكذلك شجع

استعمار اليهود في فلسطين والمناطق المجاورة عن طريق إقامة مستعمرات جديدة ومساعدة القائم منها.(جريس، 1976، 37).

وبالإضافة إلى أوليفانت حاول العديد من زعماء اليهود في القرن التاسع عشر القيام بمشاريع لتوطين اليهود في فلسطين، ومن بين هؤلاء مونتفيوري (1784–1885) الذي حاول استئجار 200 قرية في الجليل لمدة 50 عاماً مقابل 10%–20% من إنتاجها، إلا أن هذه المحاولة فشلت أمام رفض الحاكم المصري لبلاد الشام آنذاك، ثم نجح في الحصول على موافقة السلطان العثماني بشراء عدد من قطع الأراضي بالقرب من القدس ويافا، وأسكن فيها مجموعة من العائلات اليهودية، إلا أن هذه الخطوة أخفقت أيضاً تحت تحفظ السلطات العثمانية لمشاريع الاستيطان في فلسطين، كما بذل وليم هشلر جهوداً في جمع تبرعات مادية وإرسالها إلى الجمعيات الصهيونية لتشجيع الاستيطان في فلسطين تحت الحماية البريطانية". (الحلاق، 1990، 35).

أما المبشرون الأمريكيون فقد ساهموا في عودة اليهود إلى فلسطين، ففي عام 1814، وقف القس جون ماكدونالد راعي الكنيسة المسيحية، داعيا إلى أن اليهود يجب أن يعودوا إلى أرض صهيون، ولقد تبعه العشرات من المبشرين الذين دعوا إلى نفس الفكرة، ففي النصف الأول من القرن التاسع قام أحد قادة البروتستانت بالهجرة إلى فلسطين وأنشأ هناك مستوطنة زراعية يهودية لتدريب المهاجرين اليهود على الزراعة، وكذلك قامت السيدة كلواندا مانيور زوجة أحد كبار التجار وهي من البروتستانت مجموعة من رجال الدين المسيحي للهجرة إلي فلسطين عام 1850، وملكت مساحات شاسعة من الأراضي وهبتها لإقامة المستوطنات اليهودية، وهكذا ساعد البروتستانت اليهود في دخول فلسطين، وقام الاتحاد الإسرائيلي العالمي (الاليانس) الذي تأسس عام 1860 باستئجار 2600 دونم لمدة 99 عاماً، أقيمت عليها مدرسة زراعية بدعم من البارون روتشيلد لتدريب اليهود المهاجرين على الزراعة. (فرانك، 1967، 31)

وفى عام 1870، تم تأسيس مستوطنة (مكفا إسرائيل) وتعنى أمل إسرائيل في لواء القدس والتي أنشأت مدرسة كانت تهدف إلى تزويد المستوطنين اليهود بالخبرة الزراعية وتقديم التسهيلات لهم، هذا ويعتبرها المؤرخون اليهود أول مستوطنه زراعية يهودية في فلسطين. (الحلاق، 1999، 41)

وفي عام 1878، قامت مجموعة من اليهود بشراء 3375 دونم من أراضى قرية ملبس وتم تسجيلها باسم النمساوي شلومون، واستمرت المحاولات اليهودية للسيطرة على الأراضي الفلسطينية حتى عام 1881، الذي يعتبره المؤرخ اليهودي والترلاكور بداية التاريخ الرسمي للاستيطان اليهودي في فلسطين بعد أن وصل حوالي 3000 يهودي من أوروبا الشرقية، تمكنوا

من إنشاء عدد من المستوطنات في الفترة من 1882-1884، وتوالت فيما بعد عمليات الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية بشتى الوسائل منها الشراء أو الاستئجار لمدة طويلة، وقد لعبت المؤسسات اليهودية التي أنشئت لهذا الغرض ومن بينها:منظمة بيكا التي أسسها روتشيلد، والوكالة اليهودية التي انبثقت من المؤتمر الصهيوني العالمي الأول عام 1897، والصندوق القومي اليهودي "الكيرنكايمت"، وصندوق التأسيس اليهودي"الكيرنهايسود"، والشركة الإنجليزية الفلسطينية. (لوبون، 2009، 49)

ولم تظهر المستوطنات بشكل منتظم خلال القرن التاسع عشر إلا في عام 1878، عندما تمكن مجموعة من يهود القدس من تأسيس مستوطنة بتاح تكفا، وفي عام 1882، ثم إنشاء ثلاث مستوطنات، هي: مستوطنة ريشون ليتسيون وزخرون يعقوب وروش يينا، ثم مستوطنتي يسود همعليه وعفرون عام 1883، ومستوطنة جديرا عام 1884، وفي عام 1890 أقيمت مستوطنات رحوبوت ومشمارهيارون، وبعد انعقاد المؤتمر الصهيوني العالمي الثاني عام 1898، أقر قانون المنظمة الصهيونية العالمية التي أخذت على عاتقها كافة الشؤون المتعلقة بالاستيطان بعد أن وصل عدد المستوطنات الإسرائيلية الزراعية إلى"22" مستوطنة، سيطرت على 200 ألف دونم ارتفعت إلى 418 ألف دونم. (لوبون، 2009، 53.)

وساهم تشكيل المنظمة الصهيونية العالمية بزعامة هرتسل سنة 1897، بوضع حجر الأساس للمشروع الصهيوني، حيث كان الأساس الأيديولوجي الذي اعتمدته الحركة الصهيونية، منذ بدء نشاطها أواخر القرن التاسع عشر- مقولة إن المشروع الصهيوني هو عودة شعب بلا أرض إلى أرض بلا شعب"، فعملت المؤتمرات الصهيونية العالمية بدءاً من المؤتمر الأول على تنفيذ برامجها التي تمحورت حول برنامج المؤتمر الأول عام 1897، " ويدعو هذا البرنامج إلى العمل على استعمار فلسطين بواسطة العمال الزراعيين والصناعيين اليهود وفق أسس مناسبة، وتغذية وتقوية المشاعر اليهودية والوعي القومي اليهودي، واتخاذ الخطوات التمهيدية للحصول على الموافقة الضرورية لتحقيق غاية الصهيونية.(المسيري، 1983، 189)

سعت الحركة الصهيونية خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر إلى امتلاك أكبر مساحة ممكنة من الأراضي باعتبار ذلك إحدى الركائز الضرورية لإقامة دوله يهودية على أنقاض فلسطين العربية، ولقد ساعد نظام ملكية الأراضي الذي كان سائداً في فلسطين ومناطق أخرى من الإمبراطورية العثمانية آنذاك الصهاينة على تحقيق بعض مخططاتهم في امتلاك الأراضي الفلسطينية وتهويدها.(المسيري، 1983، 37)

ثانياً: تطور فكرة العودة فترة الانتداب البريطاني على فلسطين

كان واضحاً منذ إعلان الانتداب على فلسطين، بأن بريطانيا عازمة على تحقيق تصريح بلفور، وتهويد فلسطين تمهيداً لإنشاء الوطن القومي اليهودي، ولعل ما عُرف بمذكرة تشرتشل المؤرخة في 1922/7/1، يمثل أول إفصاح رسمي بريطاني في هذا الشأن، فقد نصت المذكرة بوضوح على أن تصريح بلفور "غير قابل للتغيير"، حتى يكون للطائفة اليهودية، أفضل التوقعات للتنمية الحرة، وأن تقدم فرصة كاملة للشعب اليهودي لإظهار قدراته، ومن الضروري ضمان إنشاء وطن قومي يهودي، ضماناً دولياً والاعتراف رسمياً بأنه يستند إلى صلة تاريخية قديمة، ومن الضروري لأجل تطبيق هذه السياسة، من تمكين الطائفة اليهودية في فلسطين من زيادة عددها بالهجرة، بحيث لا تكون هذه الهجرة كبيرة، إلى حد يزيد، في أية ظروف كانت، على ما تكون عليه قدرة البلاد الاقتصادية –آنذاك–على استيعاب قادمين جدد".(الجادر، 1975، 121)

ووفقاً لهذا التوجه الرسمي، تتالت الإجراءات البريطانية، المساعدة على دفع المشروع الصهيوني في فلسطين إلى الأمام، وذلك على ثلاثة صعد أساسية، وهي:تسهيل الهجرة اليهودية، والتضييق على الفلاحين الفلسطينيين، ومنح الامتيازات الكبرى لليهود الصهاينة، وقد تم الاستناد، فيما كانت تسنه السلطات الانتدابية، على صك الانتداب خصوصاً في مادته الثانية والمتضمنة، أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية، تكفل إنشاء الوطن القومي اليهودي، أما المادة الرابعة، فنصت على الاعتراف بالوكالة اليهودية، كهيئة ملائمة عمومية، تشير وتعاون في إدارة فلسطين. (الجادر، 1975، 7)

كما نصت المادة الحادية عشرة من الصك على أنه يجوز لإدارة البلاد أن تتفق مع الوكالة اليهودية على أن تقيم أو تستمر، بشروط العمل والإنصاف الأعمال والمصالح العمومية، وترقي مرافق البلاد الطبيعية، حيث لا تتولى الحكومة هذه الأمور بنفسها.الجادر، 1975، 77)

ومنذ أن اعترفت سلطات الانتداب البريطاني بشرعية الوكالة اليهودية، أصبحت الهجرة اليهودية إلى فلسطين، تأخذ طابعاً قانونياً، ففي السادس والعشرين من آب أغسطس 1920، فرض أول قانون للهجرة إلى فلسطين، وبموجب هذا القانون، أُعطي المندوب السامي حق تحديد عدد المهاجرين، من آن إلى آخر، بناء على ظروف ومتطلبات البلاد، وإصدار القواعد التي تسمح للفئات التالية الهجرة إلى فلسطين، وهي: (الجادر، 1975، 129)

1- الأشخاص الذين تضمن المنظمة الصهيونية وسائل إعالتهم، لمدة عام.

2- الأشخاص الذين تتوافر لديهم الموارد المستقلة، أو الذين يقدمون الدليل على قدرتهم على إعالة أنفسهم.

3- رجال الدين الذين تتوفر وسائل إعالتهم في فلسطين.

إلا أنّ التغيير الجدي في ميزان الهجرة اليهودية إلى فلسطين، بدأ منذ النصف الثاني من سنة 1928، حيث سنّت حكومة الانتداب البريطاني قانوناً جديداً للهجرة، تم بموجبه تصنيف المهاجرين المسموح بدخولهم إلى البلاد، وقد اعتمد القانون الجديد الوضع الاقتصادي للمهاجر، وحددت الفئات المسموح لها بالهجرة كما يلي:(الجادر، 1975، 13).

1- الأشخاص الذين يملكون مبلغاً لا يقل عن ألف جنيه إسترليني، وعائلاتهم.
2- ذوو المهن الذين يملكون 500 جنيه على الأقل.
3- الصناع الماهرون، الذين يملكون 250 جنيهاً على الأقل.
4- الأشخاص الذين لهم إيراد ثابت لا يقل عن أربعة جنيهات في الشهر.
5- الأيتام القادمون إلى ملاجئ في فلسطين.
6- الرجال والنساء الذين يتعاطون الأشغال الدينية والمضمونة معيشتهم.
7- الطلبة المضمونة معيشتهم.
8- العمال من الرجال والنساء.
9- الأشخاص الذين يعتمدون في معيشتهم على أقرباء لهم في فلسطين، وكان هؤلاء الأقرباء بحالة تمكنهم من إعالتهم.

ورغم أن هذا القانون يسمح بهجرة أعداد كبيرة، فقد تمكنت الحركة الصهيونية من التحايل عليه، وإدخال المزيد من المهاجرين، وكان من شأنه إحداث خلل جديد في البناء الديمغرافي الفلسطيني، الأمر الذي أدى بدوره إلى وقوع هبة 1929، ففي مرحلة الانتداب البريطاني على فلسطين، وفي هذه المرحلة تم تكثيف عمليات استملاك اليهود للأراضي الفلسطينية، وتدفق الهجرة اليهودية، حيث شهدت هذه المرحلة الموجات الثالثة والرابعة والخامسة. (لوبون، 2009، 66)

ومما لا شك فيه أن سلطات الانتداب البريطاني قد سهلت، وبمختلف الوسائل عملية نقل ملكية الأراضي الفلسطينية إلى المنظمات الصهيونية من أجل استيطانها، من ذلك أنها قد منحت الوكالة اليهودية أراض حكومية واسعة مساحتها (195) ألف دونم، في مناطق مختلفة من البلاد بما فيها أراضي من السهل الساحلي الفلسطيني، أعطيت لبلديات تل أبيب، وبتياح تكفا، من أجل توسيع رقعة المستوطنات فيهما، كذلك قد وضعت حكومات الانتداب البريطاني في عام 1921، (175) ألف دونم من أملاك الحكومة تحت تصرف المنظمات الصهيونية من أجل إقامة المستوطنات عليها لتوطين المهاجرين، وهو ما أدى بدوره إلى قيام ثورة 1921م، التي قمعتها

القوات البريطانية بشدة، حيث انضم المستوطنون إلى جانب الانجليز في قمع هذه الثورة.(الجادر، 1975، 133)

وقد تجددت خلال هذه الفترة عملية شراء الأراضي من بعض الإقطاعيين والتجار اللبنانيين الذين كانوا يملكون مساحات واسعة من الأراضي في شمال فلسطين، حيث إنه مع صدور الكتاب الأبيض عام 1930، قررت المنظمة الصهيونية الإسراع في عمليات الاستيطان في المناطق التي لم يسكنها اليهود من قبل لتشمل أوسع مساحة جغرافية ممكنة في حالة حصول تقسيم لفلسطين، فأقيمت في الفترة من عام 1936 –1939، "53" مستوطنة كان يطلق عليها "خوما ومجدال "، أي سياج وبرج وصفا للطابع العسكري لتلك المستوطنات التي تزامن إنشاؤها مع نشوب ثورة عام 1936 الفلسطينية، حيث روعي في اختيار مواقع تلك المستوطنات أن تكون بمثابة سياج يشرف على المستوطنات الأخرى، وتعمل في الوقت نفسه كمناطق مراقبة بالنسبة للقرى العربية، وقد تمت معظم هكذا النوع من المستوطنات المشرفة على مرج بن عامروالأطراف الشمالية للجليل الأعلى، كما ظهر اتجاه لبناء المستوطنات في مناطق معزولة وذلك لخلق شعور لدى اليهود بقابلية السيطرة على كل أجزاء فلسطين، وفي أعقاب مشروع بيل لتقسيم فلسطين 1937م.(الجادر، 1975، 135)

بدأ الاهتمام الصهيوني بإقامة مستعمرات في صحراء النقب – جنوب فلسطين – حيث توسعت الصهيونية في إقامة المستوطنات في تلك المنطقة، وذلك في الفترة الواقعة ما بين الحرب العالمية الثانية وسنة 1948، تحسبا لإمكانية حصول صدام عسكري مع مصر في المستقبل، حيث بلغ عدد المستعمرات المقامة في النقب بحلول عام 1948، "27" مستوطنة، لذا فإنه مما يميز السياسة الاستيطانية خلال فترة الانتداب اتجاه الحركة الصهيونية نحو توزيع المستوطنات الزراعية توزيعا استراتيجيا على حدود الدول العربية المتاخمة لها حيث أقامت "12" مستوطنة على حدود الأردن، و"12" على حدود لبنان، و"8" على حدود مصر، و"7" على حدود سوريا، وقد أدخل على الاستيطان الزراعي خلال هذه الفترة نوع جديد أطلق عليه اسم "الموشافعفوديم" أي قرية العمال، وهي قرية زراعية ذات طابع تعاوني، تقوم العائلات فيها باستغلال الأرض بالتساوي، وقد انتشر هذا النوع من الاستيطان الزراعي حتى بلغ مجموع المستوطنات التي أقيمت حتى عام 1946، "68" مستوطنة يسكنها (18411) مستوطن. (الجادر، 1975، 136).

وقد تمكنت الحركة الصهيونية خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين من امتلاك ما يزيد عن 30% من مجموع الأراضي الزراعية في فلسطين، وقد بلغت مساحة الأراضي التي يمتلكها الصهاينة مع نهاية فترة الانتداب عام 1947، 1.82 مليون دونم، وهو ما يعادل 6% من مساحة فلسطين، والبالغة 27 مليون دونم، في حين كان مجموع من الأراضي عند بداية

الانتداب لا يزيد عن 2% فقط، فقد اشترت المنظمة الصهيونية في السنوات الأخيرة التي سبقت قيام الدولة الإسرائيلية أراض جديدة، لاسيما تلك التي تتفق ونظرتهم الإستراتجية، وواصلت تكثيف الاستيطان اليهودي في السهل الساحلي بين حيفا ويافا، كما اشترت قطعاً كبيرة من الأراضي في القسم الشمالي من فلسطين وبنوع خاص في سهل الحولة، وإلى الجنوب من بحيرة طبريا على طول نهر الأردن. وكانت هناك كذلك صفقات شراء أراض عند مصب نهر الأردن في البحر الميت، وعلى ضفته الغربية، وتوسعت أملاك اليهود في منطقة القدس، وفى ضواحي بئر السبع، كما تم شراء المزيد من الأراضي في النقب الشمالي وفى منطقة غزة، وقد بلغ عدد المستوطنات التي أقيمت في الفترة الواقع بين عامي 1939- 1948، "79" مستوطنة مساحتها الإجمالية 2.052.000 دونما". (الجادر، 1975، 139)

ولطالما حاولت الصهيونية في دعايتها العالمية أن تقرر قيام إسرائيل على أرض فلسطين بناء على ما تسميه وعد الرب الذي يؤدي إلى وجود حق تاريخي لليهود في فلسطين، حيث تحاول إقناع العالم أن اليهود الموزعين على كل دول العالم لهم حق في أرض فلسطين أو انتزاعها والسكن فيها بناء على تبريرات تاريخية ودينية، مستندة على السرد التاريخي والقصص التاريخية الخاصة باليهود، والتي جاءت على لسان اليهود وفي كتبهم الدينية، وقد استطاعت الحركة الصهيونية من خلال نشاطها الدعائي المكثف أن تصل إلى عقول وعواطف الكثيرين من الناس خاصة في الغرب وأن تقنعهم بشرعية انتزاعها للأرض من الفلسطينيين وطردهم من ديارهم.(الرقب، 1998، 12)

المبحث الثالث

المحددات الجيوسياسية

تشكل منطقة النقب الصحراوية مانسبته 40% من مساحة فلسطين التاريخية، وتحتل الجزء الجنوبي منها، حيث تمتد من عسقلان على الساحل الغربي لوسط فلسطين وحت رفح ممتدة على طول الحدود مع سيناء. وتقدر أطول مسافة في النقب بنحو 190 كيلومترا، وأعرضها بنحو 80 كيلومترا، ويحدها شرقا خليج إيلات والبحر الميت، وغربا المسافةمن رفح حتى طاباالمصرية، حيث تمتد شمالا على حدود قطاع غزة، حتى جبال الخليل إلى الشمال الغربي. (ديفيس، 1985، 11).

ونظرا لوصف وزارة الخارجية الاسرائيلية "لدولة اسرائيل" بأنها (رقعة صغيرة، ومساحات قصيرة)، (موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية:http://cutt.us/KEP2h) فإن ذلك يعني أن الإسرائيليين غير قانعين بمساحة إسرائيل وكفايتها للسكان، حيث تبلغ مساحة إسرائيل وفق وزارة الخارجية الإسرائيلية، 22، 145 كم مربع (8، 630 ميلا)، وشكلها طويل وضيق، إذ يبلغ طولها حوالي 470 كم (290 ميلاً)، وعرضها 135 كم (85 ميلاً) في أكثر الخطوط عرضاً، وتحدها لبنان في الشمال، وسوريا في الشمال الشرقي، والأردن في الشرق، ومصر في الجنوب الغربي والبحر الأبيض المتوسط في الغرب (موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية:http://cutt.us/KEP2h)، وفي غالب الأحيان يمكن الانتقال بين الجبال والسهول؛ وبين الحقول الخصبة والصحراء بدقائق معدودة، ويمكن قطع مساحة إسرائيل عرضاً، من البحر المتوسط غرباً إلى البحر الميت شرقاً بواسطة السيارة في حوالي 90 دقيقة، أما المسافة بين المطلة في أقصى الشمال وإيلات في أقصى الجنوب، فيمكن قطعها في حوالي 6 ساعات.

ويقطن معظم سكان إسرائيل في القسم العلوي الشمالي من إسرائيل، ويزداد الإزدحام في الشريط الساحلي الطويل، وهو ما يعني أن الإسرائيليين يسعون دوما إلى السكن في المناطق الساحلية الخصبة، ويعزفون عن التوجه للأماكن القاحلة الصحراوية، مما يؤدي إلى ازدحام المدن الساحلية والشمالية إجمالا، ويحتم على الإسرائيليين للتفكير بالزحف جنوبا تجاه النقب التي تحتل نسبة 60% من أراضي إسرائيل، ولا يقطنها سوى 8% من الإسرائيليين، وهذا ما يجعل الإسرائيليين يعتقدون أن صحراء النقب عبارة عن مخزون أو احتياطي جغرافي واستراتيجي لتمدد السكان والعمران، وحل أزمة الازدحام في المستقبل، لتمتد المشاريع الرسمية وغير الرسمية لاستصلاح وإعمار النقب، وجعلها تعج بالحياة وتوفر بدائل توازي في ظروفها المعيشية ظروف

المعيشة في شمال إسرائيل، كي تكون مقنعة لانتقال السكان من الشمال إلى الجنوب، أو على الأقل وضع المهاجرين الجدد أو أي مهاجرين قادمين في المستقبل لإسرائيل، في النقب وليس في مناطق الازدحام السكاني والعمراني في الشمال، وتعتبر النقب مناطق واسعة وقاحلة من وجهة النظر الإسرائيلية، وهي بحاجة إلى مشاريع إعمار وتوطين كبيرة لتحويلها إلى إقليم يعج بالمستوطنين اليهود.

والدليل على ذلك ضخامة حجم المشاريع العمرانية والاستيطانية التي تقام بشكل دوري ومستمر في النقب، وعدد المخططات والأفكار التي يضعها المستوطنون وأعضاء الكنيست ووزارة الإسكان، والتي تهدف إلى طرد السكان العرب واستبدالهم بمستوطنين أو مهاجرين أو سكان من الشمال، وعدد المخالفات التي يعطونها للعرب، وعدم إعطائهم تصاريح بناء وعدم اعترافهم بأكثر من 36 قرية يقطنها عشرات آلاف البدو، كل ذلك يهدف إلى ترحيل وتهجير البدو وفتح المجال لتفريغ النقب لتكون جاهزة لاستقبال الإسرائيليين في أي وقت. (الجزيرة نت:http://cutt.us/Cktz)

وعندما عقد مؤتمر هيرتزيليا للمرة الأولى في ديسمبر من عام 2000، تضمن التقرير الصادر عنه قسماً حول ما اعتبر "الجانب الجغرافي والديمغرافي" لإسرائيل، وقد وردت فيه بخصوص النقب جملة توصيات منها (وايت، بنhttp://soo.gd/pVm6): "تشجيع الاستيطان اليهودي في المناطق ذات الإشكال الديمغرافي (السكاني)، وخاصة في الجليل ووادي جزريل والنقب وما شابهها، أمر ضروري لمنع تشكل أغلبية عربية متواصلة جغرافياً يمكن أن تتسبب في شطر إسرائيل".

ويعني هذا الأمر رغبة المخططين الإسرائيليين في عدم وجود أي عائق أمام وحدة جغرافية إسرائيل، وضرورة اقتلاع القرى العربية في النقب التي قد تمنع وحدة أراضي إسرائيل والتي يقيم عليها اليهود، فالسكان العرب في النقب يحملون الهوية الإسرائيلية ويعتبرون مواطنين إسرائيليين من الناحية النظرية، أما من الناحية العملية فترى إسرائيل على أنهم الخطر المحدق بيهودية دولة اسرائيل في المستقبل. (الهزيل، http://cutt.us/sJxq)

ونظرا لموقع النقب في جنوب إسرائيل، حيث تفصل إسرائيل عن مصر والشمال العربي، حيث تعتبر مصر مصدر تهديد دائم ومستمر في الذهنية اليهودية، التي ترى عدم القبول الشعبي المصري لوجود إسرائيل على حدود مصر سوف ينعكس يوما ما على المستوى الرسمي المصري، مما يؤدي إلى اندلاع حرب جديدة مع مصر، ولذلك تعتبر المساحات الصحراوية الشاسعة والقاحلة عبارة عن منطقة فاصلة بين المناطق الحضرية المزدحمة بالسكان في شمال إسرائيل وبين أي قوات مصرية تأتي من الجنوب، ومن هنايمكن اعتبار النقب منطقة حرب

محتملة ولا ينبغي أن تكون قريبة من الكثافة السكانية، وهي بذلك تعتبر عمق استراتيجي لإسرائيل، تحميها من أي هجوم مصري رسمي، أو أي هجوم فردي من قبل الجماعات المسلحة في سيناء، حيث أصبحت سيناء مؤخرا ساحة حرب بين النظام المصري والجماعات الجهادة التكفيرية التي تناصب إسرائيل العداء، والتي قد تقوم بأي عمليات عسكرية ضد إسرائيل، ومن هنا تشكل أراضي النقب الواسعة سياجاً واقياً لأمن السكان الإسرائيليين وساحة كبيرة لاصطياد أي جسم متحرك تجاه إسرائيل. (خليفة، 1990)

ويضاف إلى ذلك أن منطقة النقب تشكل عمقاً استراتيجياً للميناء الإسرائيلي الوحيد على البحر الأحمر. ولا يمكن حماية هذا الميناء وتأمين الحركة فيه دون السيطرة على صحراء النقب.وتشكل صحراء النقب أيضاً عمقاً استراتيجياً للوجود الإسرائيلي في البحر الميت، وللمشاريع المشتركة قيد الإعداد التي تخطط إسرائيل لتنفيذها بالاشتراك مع الأردن وربما مع دول أخرى. وهو ما يعني أن صحراء النقب بمثابة البوابة البرية للاتصال بين إسرائيل وبين من ترغب من الدول العربية في تطبيع علاقاتها معها.

المبحث الرابع

المحددات الديموغرافية لسياسة التهجير

ومع مرور الوقت، ونتيجة لسياسات تنظيم الأراضي والخطط الزراعية، تم توطين البدو في سبع بلدات، أما البقية فقد ظلوا في أراضيهم بشكل غير قانوني، من وجهة نظر إسرائيل، فيما يعرف بالقرى غير المعترف بها وهي قرى فقيرة غير منظمة ومحرومة من البنية التحتية والخدمات الأساسية.

ويتفق قياديو الدولة العبرية والأكاديميون فيها، بعيدا عن انتماءاتهم الحزبية والسياسية، على أن الخطر الديمغرافي هو أحد العوامل التي تهدد وجود إسرائيل، ذات الأغلبية اليهودية، ومستقبلها في منطقة الشرق الأوسط، ومن هنا طرحت فكرة الترانسفير أو طرد الفلسطينيين من وطنهم بوصفها حلا للخطر الديمغرافي أو المشكلة السكانية منذ نشأة الحركة الصهيونية، ومنذ وجدت طريقها إلى التطبيق في السلوك الإسرائيلي منذ سنة 1948. (تقرير معلومات10، 2009، 4)

ويلقى الخطر الديمغرافي الفلسطيني، حسب التوصيف الإسرائيلي، بظلاله على السياسة الإسرائيلية في تعاملها مع الفلسطينيين في إسرائيل وفي الضفة الغربية وغزة، كما يشكل واقعايوميا ضاغطا على مؤسسات صنع القرار الإسرائيلية، فيما يتعلق بالحدود الدائمة للدولة العبرية، وفيما يتعلق بمطالبتها للفلسطينيين على الدوام بالاعتراف بإسرائيل بوصفها دولة يهودية. (تقرير معلومات 10، 2009، 5)

ويرى أرنون سوفير أنه يمكن لدولة إسرائيل البقاء فقط، إذا كانت فيها أغلبية يهودية واضحة تعيش في منطقة يسمح حجمها وحدودها بتحقق سيادة الدولة والدفاع عنها، وأحد الشروط الحيوية لوجود الدولة هو الحفاظ على مستوى حياة ملائم لمجتمع غربي.

وقد بات العامل الديمغرافي في السنوات الأخيرة مهيمنا في تحديد شبكة العلاقات بين اليهود والعرب في أرض إسرائيل كلها، حيث في شكل اليهود سنة 2001 حوالي 73% من السكان، داخل دولة اسرائيل. ونتيجة التكاثر الطبيعي السريع للمجتمع الفلسطيني من المتوقع أن تنخفض نسبة السكان اليهود داخل إسرائيل في سنة 2020، رغم الازدياد المستمر إلى 68%تشمل هذه المعطيات عرب القدس، والعمال الأجانب وأيضا مجموعات غير يهودية إضافية تقطن إسرائيل.

تصل نسبة السكان اليهود اليوم في أرض إسرائيل الغربية كلها إلى51%، لكن من المتوقع أن تصل بعد عشرين سنة إلى 42% وهذا دون أخذ إعادة اللاجئين بالحسبان.أما رئيس

مجلس الأمن القومي في إسرائيل اللواء عوزي ديان فقد أعد تقريرا شاملا أوصى فيه بحسم قضية (حدود دولة إسرائيل) في غضون السنوات المقبلة القادمة، ودعا التقرير أن يتم رسم الحدود استنادا إلى اعتبارات ديمغرافية كطريق وحيد لضمان قيام دولة يهودية ديمقراطية على مدى طويل.

أما " يوني غولدن بيلن "، رئيس لجنة الطلبة في جامعة التخنيون بحيفا فقد اقترح تشريعات منها(وكالة الغوث (الأونروا)، 2013، 107):

- سن تشريعات زيادة المواليد في أوساط الجمهور اليهودي وتقليص معدل الخصوبة في أوساط الجمهور العربي.
- سن تشريعات تقلص حدة تأثير المواطنين العرب في انتخابات الكنيست.
- سن تشريعات لتشجيع هجرة العرب في إسرائيل للخارج.
- ربط أي مطلب عربي بالتنازلات الإقليمية في الضفة وقطاع غزة بالاستجابة لمطلب إسرائيلي مضاد يقضي بإجراء عملية تبادل للسكان بين السكان اليهود في الضفة والقطاع (والمقصود هنا المستوطنين) وبين السكان العرب في إسرائيل، وذلك بصورة يجري فيها نقل معظم المواطنين العرب في إسرائيل.(وكالة الغوث (الأنروا)، 109)

وتصب العوامل التي تؤثر في الديمغرافية اليهودية كعدد الأطفال في الأسرة الواحدة، والتزايد في نسبة الزواج المختلط، وتأخير سن الزواج وغيرها في مصلحة الفلسطينيين مقارنة باليهود، وتزايد نسبة النمو السكاني لدى العرب قياسا باليهود وهذا يتضح من تقرير دائرة الإحصاء المركزية الاسرائيلية في العام 2003، أن نسبة النمو السكاني لليهود بلغت8، 1%، والمسلمين وصلت إلى 4، 3% وكان قد بلغ في الأراضي المحتلة 8، 3% في العام 1997، وفي عام 2006 إلى 3، 3% (حمدان، 2008، 25).

حاولت الصهيونية تعديل الميزان الديمغرافي لصالح اليهود، فكانت الهجرات اليهودية لفلسطين في موجات ست قبل العام 1948، وبأعداد تتفاوت مابين 20ألف و203 ألاف سنويا، حيث ترك اليهود الغيتوهات (المعازل) التي عاشوا فيها، وتضاعفت الهجرة اليهودية بعد تفاقم معاداة السامية في أوروبا والمحرقة النازية (الهولوكوست)، ووظفت الصهيونية أسطورة إبادة ستة ملايين يهودي، كما وظفت أساطيرأخرى من أجل تبرير اغتصابها لحقوق الآخرين. (جارودي، 1996، 52)

فكانت الهجرات اليهودية المتعددة لفلسطين وظلت وتيرتها السنوية مستقرة تقريبا، وتتراوح بين 10-60 ألفاً سنويا، إلا أن ذلك لم يلب الرغبات في استقطاب معظم اليهود، ولم تزد نسبتهم في إسرائيل عن40% من يهود العالم.(بيرغولا، 1995، 61)

ونظراً لفوبيا الخوف من العامل الدمغرافي، نصح شمعون بيرس الأمهات اليهوديات بأن ينجبن أربعة أولاد من أجل التغلب على "القنبلة الديمغرافية" (آرنسون، 1995، 15)، ولتواجه تفوق المرأة الفلسطينية في معدل الإنجاب الذي يبلغ 6 أطفال لكل إمرأة، مما جعل بأستاذ الجغرافيا السكانية البارزآرنونسوفير يقول: (إن أرحام النساء العربيات الإسرائيليات هي الخطر الأكثر جدية التي تواجهه إسرائيل)(مصالحة، 1997، 17)، وقالبنجامينشفارتس محرر مجلةاتلانتيك، إن الرحم الفلسطيني فعلا قنبلة موقوتة، وأن الواقع الديمغرافي شكل صفعةلآباء الصهيونية الذين كانوا يؤمنون بفكرة " أرض بلا شعب لشعب بلا أرض".واقترح بعض الإسرائيليين عدة أساليب للتحكم في نسبة مواليد العرب، منها توصيات مؤتمر هرتسيلياالأول"سياسة تشجيع الولادة تركز على الولد الثالث والرابع "، والغاء المكافئات الممنوحة للولد الخامس فما فوق"(سلطاني وخوري، 2003، 98)، وهذا الأمر يضر بالعرب بصورة أكبر، وقال آرنونسوفير(إننسبة السكان اليهود اليوم في أرض إسرائيل الغربية كلها تصل إلى 51%، لكن من المتوقع أن تصل بعد 20 سنة إلى 42% وهذا دون أخذ إعادة اللاجئين بالحسبان) (محجوب، 1990، 118)، وربط الترانسفير بالبعد الديمغرافي، فكتب (يمكن تصوير سيناريو حرب عامة ضد إسرائيل، مصحوبة بتمرد داخل أرض إسرائيل الغربية، وفي وضع كهذا لن يكون هناك بديل سوى تنفيذ ترانسفير)، وخرج من هذه الدراسة متوجسا مما أسماها"الحتمية الديمغرافية"، وأوصى بالانفصال بقوله: (إن لم تنفذ إمكانية الفصل بين اليهود والعرب في كامل البلاد وبسرعة، فمن الواضح أن أغلبية عربية واضحة ستقزم الطبيعة اليهودية في البلاد) (سوفير، 2001، 30)، ويبدو أن آرئيل شارون قد أخذ بتوصيته هذه، فقام بتنفيذ خطة فك الارتباط، كما حذر شمعون بيرس مما أسماه الخطر الديمغرافي من ضم الأراضي المحتلة لإسرائيل بقوله:(إن ذلك سيؤدي إلى عواقب ديمغرافية وسياسية بعيدة الأمد على كامل المستقبل القومي لإسرائيل وهويتها)، وقال بنيامين نتنياهو زعيم الليكود الحالي:(هناك مشكلة ديمغرافية، وهي مع عرب إسرائيل فإذا أصبحوا 40% من السكان، فهذه مشكلة ستلغى الدولة اليهودية)(حمدان، 2008، 41)، فالخوف من الهاجس الديمغرافي قد أرق مضاجع الصهاينة، وظل حاضرا دائما في المناقشات العامة والخطابات السياسية، وملازما للفكر والنشاط الصهيوني منذ نشأته، وكان له أثر هام في ترسيخ فكرة طرد وتهجير الفلسطينيين.

المبحث خامس

حماية مصالح إسرائيل الحيوية في منطقة النقب

ومما يدفع إسرائيل دفعاً لممارسة سياسة التهجير تجاه بدو النقب، أن هناك عدد من المصالح الحيوية التي ترى إسرائيل أن بقاءها مرتبط بها. ومن هذه المصالح:

أولاً – حماية مفاعل ديمونا النووي:

دأبت اسرائيل طوال السنوات الماضية على انتهاج منطق الغموض والتضليل فيما يتعلق بمسألة امتلاكها للسلاح النووي. فهو ومنذ اغتصابها لفلسطين عام 1948 وحتى الآن، يتخذ من سياسة التخويف والإرهاب أسلوباً ثابتاً له، محاولاً تحقيق ما يدعيه "ردعاً ضرورياً ومُلحاً". ويعد مفاعل (ديمونا) في صحراء النقب حجر الأساس في النشاط النووي الإسرائيلي واستخدم منذ إنشائه لتخصيب اليورانيوم المستخدم في الأسلحة النووية(الشريف، http://cutt.us/bZjh).

ويعد شمعون بيرس صاحب الفضل في تأسيسمفاعل ديمونا، عندما كان نائب وزير الدفاع عام 1959، بدء بالعمل بمساعدة فرنسية، بين 1962 و 1964. الهدف المعلن من إنشائه كان توفير الطاقة لمنشئات تعمل على استصلاح منطقة النقب، الجزء الصحراوي من فلسطين التاريخية(مغرس، http://cutt.us/E9Ep).

ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل لم توقع على اتفاقية منع انتشار السلاح النووي. فالدلائل تشير إلى أن مفاعل ديمونا –أهم منشأة نووية إسرائيلية–دخل في مرحلة الخطر الإستراتيجي؛ بسبب انتهاء عمره الافتراضي والذي يظهر واضحًا للعيان من خلال تصدعه وتحوله إلى مصدر محتمل لكارثة إنسانية تحصد أرواح مئات الآلاف من الضحايا إن لم يكن الملايين. وحسب التقارير العلمية وصور الأقمار الصناعية لديمونا المنشورة فإن المفاعل النووي يعاني من أضرار جسيمة بسبب الإشعاع النيترونيإضافة إلى أن المفاعل أصبح قديمًا (40 عامًا) بحيث تآكلت جدرانه العازلة. كما أن أساساته قد تتشقق وتنهار بسبب قدمها محدثة كارثة نووية ضخمة. وعلى الرغم من استبدال بعض الأجزاء من المفاعل فإن هناك خلافًا جديًّا يدور حول ما إذا كان من الأفضل وقف العمل في المفاعل تمامًا قبل وقوع كارثة(ويكيبيديا، http://cutt.us/qT16). وحاول الخبير النووي الإسرائيلي مردخاي فعنونو – قبل أن تختطفه وحدة خاصة من الموساد من روما – حاول أن يحذر من خطر السلاح النووي الإسرائيلي عندما كشف لصحيفة صنداي تايمز البريطانية معلومات سرية عن البرنامج النووي الإسرائيلي أُتيح له الإطلاع عليها خلال عمل له كتقني في مفاعل ديمونا حيث أكد أن"إسرائيل" تمتلك ما لا يقل عن 200 رأس نووي صنعت في ديمونا من البلوتونيوم.(أبو ناصر، 2013، http://cutt.us/XUjyB)

وقد بدأ تشغيل مفاعل ديمونا في كانون الأول/ ديسمبر 1963، بدعم من فرنسا التي زودت إسرائيل بالآلات والمعدات اللازمة لذلك. وكانت طاقته آنذاك لا تتعدى 26 ميجاوات، مما يترجم إنتاجيًّا بحوالي 8 كيلوجرامات من البلوتونيوم، وهذا يكفي لصناعة قنبلة نووية واحدة بقوة 20 كيلو طنًّا من المتفجرات. وفي السبعينيات رفعت إسرائيل طاقة الإنتاج القصوى لمفاعل ديمونا إلى حوالي 70 ميجاوات، بزيادة قدرها 44 ميجاوات، بينما تسعى إسرائيل حاليًا لزيادة الكفاءة الإنتاجية لمفاعل ديمونا لتصل إلى ما يقارب 100 ميجاوات، متجاهلة كل ما يعانيه المفاعل من مشاكل.(ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، http://cutt.us/39EC6)

وتعتبر إسرائيل أن أمن مفاعل ديمونا وحماية الوسط الإقليمي الذي يوجد فيه من أمن الدولة ذاتها، وأن أمنها من أمن هذا المفاعل. ومن ثم تسعى لتهجير بدو عرب النقب من المناطق القريبة منه لمزيد من الأمن والطمأنينة على سلامته من أي محاولة عدائية للمساس به.

ثانياً – تنفيذ قناة البحرين والإفادة منها لصالح المجتمع اليهودي:

يرتبط المشروع الصهيوني المسمى قناة البحرين (الأحمر–الميت) ارتباطا وثيقا بمخطط اقتلاع وتهجير فلسطينيي النقب. لذا، استحدث بنيامين نتنياهو، في حينه، وزارة جديدة أسماها وزارة "تطوير النقب والجليل" التي أوكلت إلى سيلفان شالوم الذي اعتبر مشروع "قناة البحرين" ضمن أهم أولويات وزارته؛ ذلك أن مشروع قناة البحرين سيسرع في عملية الاستيطان الإسرائيلي لصحراء النقب، حيث ستوفر لها مصادر مائية وكهربائية رخيصة جدا. وتكثيف الوجود السكاني الإسرائيلي في النقب يعني مزيدا من نهب أراضي العرب في المنطقة واقتلاعهم منها. بل إن سيلفان شالوم أعلن عام 2012؛ بأن مشروع القناة يعد "مشروعا وطنيا عظيما سيساهم في تنمية النقب والعربة" (معاريف (3/7/2012).

كما أن حزب الليكود وحكومته كانا أيضا من أشد المتحمسين لمشروع القناة الذي جند إليه أيضا النظام الهاشمي والسلطة الفلسطينية. وكان شارون قد صرح، وتحديدا بعد الإعلان عن اتفاقية دراسة جدوى قناة البحرين (عام 2005)، بأن هدف "إسرائيل" من الآن وحتى عام 2020 هو توطين مليون يهودي في صحراء النقب ، وهو ما يعني أن هذا التوطين سيتم على حساب سكان النقب من الفلسطينيين البدو الذين يخطط لتهجيرهم إلى مناطق أخرى.

ثالثاً – تأمين التواجد العسكري الإسرائيلي على الحدود المصرية والفلسطينية:

وترى إسرائيل أن صراعها مع الجانب العربي لم ينتهِ وأنه لن ينتهي في المدى المنظور. ومن ثم فهي تحرص على تأمين تواجدها العسكري المكثف على طول حدودها مع مصر ومع قطاع غزة.

رابعاً – تأمين حرية الحركة في خليج العقبة:

يعتبر ميناء إيلات المخرج الإسرائيلي البحري الرئيس على البحر الأحمر ومنه إلى جميع دول آسيا وحوض المحيط الهندي. وبالتالي ترى في النقب عمقاً استراتيجياً لتأمين هذا الميناء، وتحرص على تجريده من سكانه العرب الذين ترى فيهم وسطاً عدائياً ينتمي للعمق العربي ويهدد أمن ميناء إيلات من الخلف.

الفصل الخامس

سياسة التهجير الداخلي الإسرائيلي تجاه بدو النقب

المبحث الأول: التهجير في القوانين الإسرائيلي.

المبحث الثاني: العلميات العسكرية وغير العسكرية لتنفيذ التهجير.

المبحث الثالث: الضغوط الإسرائيلية الهادفة لتهجير بدو النقب.

تمهيد:

يتناول هذا الفصل سياسة التهجير الداخلي الممنهج الذي تتبعه حكومة اسرائيل تجاه بدو النقب، ولشرعنة هذه السياسة أدخلت اسرائيل نصوص ومواد في القانون الاسرائيلي من شأنها إضفاء الشرعية على كل التصرفات والممارسات غير الشرعية والمنافية لحقوق الانسان والقانون التي تقوم بها اسرائيل من خلال التهجير، كما يذكر هذا الفصل في مبحثه الثاني العمليات العسكرية التي نفذها قادة الاحتلال الاسرائيلي بحق سكان النقب والتي أجبرتهم على الخروج هربا من بطش الآلة العسكرية، والعمليات غير العسكرية التي قامت اسرائيل من خلالها بإجلاء الكثير من سكان النقب بالقوة والترهيب والمواجهات والتحايل على القانون بدون استخدام السلاح من خلال الكثير من الضغوطات غير الشرعية والعدوانية.

المبحث الأول

التهجير في القوانين الإسرائيلية

تزعم الأدبيات السياسية الصهيونية أن إسرائيل دولة ديمقراطية ليبرالية، ولكن حقيقة النظام السياسي الإسرائيلي بين أنها: (دولة أيديولوجيا مهيمنة، وهي الصهيونية، وتحدد حدود الدولة على نحو لا يرتبط بالرقعة الجغرافية التي تحتلها هذه الدولة، وتعتبرها دولة اليهود أينما هم، لا دولة المواطنين المقيمين فيها)؛ وهذا ما دعا الأكاديمي الإسرائيلي سامي سموحا Sami Smooha إلى أن يقرّ (بأن إسرائيل ليست ديمقراطية ليبرالية، ويفضل أن يستعمل عبارة ديموقراطية عرقية لوصف إسرائيل) (تقرير معلومات (15)، 2009، 16)

ومن الجدير بالذكر أن قوانين التهجير الإسرائيلية التي شرعت إسرائيل في وضعها منذ نشأتها لا زالت تعمل عملها، ولا زال تطبيقها أمراً واقعاً على فلسطينيي النقب، وعلى غيرهم من أبناء فلسطين الأصليين، حيث تسعى إسرائيل جاهدة إلى تفريغ منطقتين أساسيتين من مناطق تواجد فلسطينيي الداخل. وإذا كان تفريغ الجليل قد حظي بأولوية خاصة في فترات سابقة، فإن منطقة النقب بدأت في استقطاب اهتمام المشرع والمخطط الإسرائيلي، وبخاصة بعد توقيع اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية سنة 1994، حيث بدأت إسرائيل تشعر أن فرص تطوير النقب أصبحت متاحة وأن إمكانات تطويرها يمكن أن تتم من خلال عدد من المشاريع الإقليمية التي تجعل من النقب جسراً للتغلغل الإسرائيلي في الأراضي الأردنية ومنها إلى باقي أقاليم الوطن العربي. ويمكن للباحث أن يشير في هذا المقام إلى مشروعين كبيرين لهما ارتباط بالنقب، وهما مشروع قناة البحرين: الأحمر والميت، ومشروع تحلية مياه البحر في العقبة الأردنية، وذلك بالإضافة إلى مشاريع الغاز والفوسفات ومخططات التقنية الإسرائيلية التي بدأت تشق طريق الشراكة المباشرة وغير المباشرة مع المصانع الأردنية القريبة من البحر الميت.

أولاً: الهيئات الخاصة بسن قوانين التهجير

شكلت السلطات الإسرائيلية عدة لجان حكومية مختصة بترحيل الفلسطينيين وتقرير مستقبلهم، وأهمها:

1-لجنة الترانسفير الوزارية:

شكلت السلطات الإسرائيلية عدة لجان حكومية مختصة بترحيل الفلسطينيين ومستقبلهم، منها تلك التي "تشكلت في نهاية أغسطس 1948م، وهي لجنة ترانسفير رسمية عينتها الحكومة من أجل التخطيط المنظم لإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية، (زريق،

1996، 321) وأهدافها: (فحص مسألة اللاجئين، وطرق معالجتها، وبحث مشكلة الممتلكات العربية في إسرائيل).(دانين، القدس، 1987)

2-سلطة تأهيل اللاجئين:

وتم تأسيس سلطة تأهيل اللاجئين برئاسة يوسف فايتس، وعملت هذه السلطة لمدة أربع أعوام 1949-1953، وكانت مسئولة عن المهجرين في الداخل، ووضع الاستراتيجيات اللازمة التي تخلصت ببندين أساسيين هما: إجبار السكان الفلسطينيين على الانتقال إلى الأماكن التي تراها السلطة مناسبة، والثاني توطين اللاجئين.(مصالحة، 1991، 29).

ثانياً: قوانين وتشريعات التهجير الإسرائيلية

سنت عدة لجان إسرائيلية مجموعة من القوانين والتشريعات التي تحمل في طياتها الرغبة في تقليص عدد العرب في إسرائيل وأراضي الـ 48، والتي تدفع الفلسطينيين هناك إلى ترك ديارهم والهجرة إما الداخلية أو الخارجية، وأهم تلك القوانين:

1-قانوني العودة والجنسية:

قامت إسرائيل بتاريخ 5 يوليو 1950، بسن قانون العودة أكدت فيه طابعها الاستيطاني العنصري، وتنكرت فيه بشكل واضح لحق عودة الفلسطينيين، فإسرائيل تمنح الجنسية تلقائياً لكل يهودي يهاجر إليها بمجرد دخوله، بغض النظر عن ولائه للدولة التي يعيش فيها، وينص على أن: (التزام اليهودي بالعيش في إسرائيل يعلو على أي التزام آخر، وأن الهجرة إلى إسرائيل لا تشترط تنازل المهاجر عن جنسيته الأصلية، ويحظى كل قادم جديد على امتيازات ومساعدات مالية). (روبنشتاين، 1985، 55)

وقيدت حصول فلسطينيّ الداخل على الجنسية بعدة شروط منها:

أن يكون الشخص المعني مسجلاً في سجل السكان بتاريخ 1 مارس 1952.

- ومقيماً في إسرائيل يوم بدء سريان قانون الجنسية في 14 يوليو 1952.
- أن يكون موجوداً في إسرائيل أو في منطقة أصبحت جزءاً من إسرائيل بعد إقامتها.
- أن يكون قد دخل إسرائيل بصورة قانونية في الفترة ما بين إقامة دولة إسرائيل وبدء سريان قانون الجنسية.(شاحاك، 2003)

ويكتسب كل من قانون العودة وقانون المواطنة أهمية خاصة، لأنهما يشكلان الأرضية القانونية لاستيراد العنصر البشري اليهودي، وتشريع وجوده، وضمان تحقيق أغلبية يهودية، كما تأتي أهميتهما من كونهما يكملان بعضهما بعضاً، ومن تضمنهما تمييزاً واضحاً ضدّ المواطنين

العرب، لاحتوائهما مواداً قانونية تسمح بزيادة النسبة العددية لليهود مقابل تناقصها والحدّ منها عند العرب.(المسيري، 2001، 18-19)

ويتضمن قانون العودة تمييزاً صارخاً ضدّ العرب، كما يشكل مخالفة صريحة للقوانين والمواثيق الدولية التي نصت على حقّ العودة، وأبرزها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، واتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز العنصري 1965، والعهد الدولي بشأن الحقوق المدنية والسياسية التي وضعت سنة 1966، واتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في زمن الحرب، ونصّ القرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1948.(تقرير معلومات10، 20).

2-قوانين الأراضي والأملاك.

قبل إعلان قيام دولة إسرائيل كانت فلسطين للفلسطينيين، ولم يكن في ذلك الوقت اليهود يملكون أكثر من 55% من مساحة فلسطين، وعلى أكثر تقدير لم تتجاوز المساحة التي ملكوها 8%، غير أن الصندوق القومي اليهودي (كيرن كميت ليسرائيلKerenKayemet Le-Israel) استولى على ما يقرب من 97% من أراضي فلسطين المحتلة سنة 1948، بعد قيام الدولة العبرية.(نوييرغر، 1995، 39-40)

وواصلت إسرائيل القيام بالإجراءات التشريعية والميدانية لفرض الأمر الواقع، وتثبيت استيلائها على الأراضي العربية التي قامت بتهجير أهلها منها خشية عودتهم إليها، فكانت "إحدى السبل التي اتخذتها القيادة الإسرائيلية من أجل مقاومة الضغط الدولي لإعادة اللاجئين لقراهم، كان إنشاء المستوطنات في الأراضي التي كانوا يقطنون فيها، وذلك لفرض الأمر الواقع. (شوفاني، 2005، 16).

ومن أجل ذلك قامت السلطات الإسرائيلية بسن قوانين ضد هؤلاء المهجرين، وتفعيل أنظمة الطوارئ كإغلاق المناطق عسكرياً، وتسريع عملية هدم القرى العربية لمسحها عن الخارطة وشطبها من أذهان أبنائها، وبتغيير أسماء الأماكن العربية إلى عبرية، وأقامت المستوطنات عليها، ونفذت بعض الخطوات الميدانية تجاه المهجرين وقراهم ومدنهم، تعزيزاً لفكرة الترحيل والإحلال، وفرضت قوانين استملاك الأراضي لمصادرتها وطرد مالكيها. (كوهين، 2002، 36)

وقد تمكن "إسرائيل" من السيطرة على أراضي الفلسطينيين، بمن فيهم فلسطينيو 48، من خلال قائمة من القوانين التي وظفتها لتنفيذ سياستها في هذا المجال، وتُقدر هذه القوانين بأكثر من ثلاثين قانوناً أهمها (دمبر، 1992، 63-87):

1- أنظمة الدفاع (الطوارئ) لسنة 1945.

2- أنظمة الطوارئ بشأن فلاحة الأرض، واستعمال مصادر المياه غير المستغلة لسنة 1948.

3- أنظمة الطوارئ بشأن الغائبين لسنة 1948.

4- قانون أملاك الغائبين لسنة 1950.

5- قانون سلطة التطوير (نقل أملاك) لسنة 1950.

6- قانون أملاك الدولة لسنة 1951.

7- قانون استملاك الأراضي لسنة 1953.

8- قانون "كيرنكيمتليسرائيل" (صندوق أرض "إسرائيل" أو الصندوق القومي اليهودي).

9- قانون التقادم لسنة 1960.

10- قانون أرض إسرائيل (لسنة 1960).

11- قانون أساس: أراضي إسرائيل لسنة 1960.

12- قانون الاستيطان الزراعي لسنة 1967.

13- قانون تسوية الحقوق في الأراضي لسنة 1969.

14- قانون الغابات لسنة 1962.

15- قانون التخطيط والبناء.

وأدت جميع هذه القوانين دوراً كبيراً في مصادرة أراضي فلسطينيي 48، غير أن أشدها ضرراً بهم كان قانون أملاك الغائبين الذي عُدَّ بموجبه ما بين 20-30% من فلسطينيي 48 حاضرون - غائبون يُسمح للسلطات الإسرائيلية بمصادرة ممتلكاتهم على الرغم من كونهم مواطنين، كما سُمح بموجبه بمصادرة ممتلكات الوقف الإسلامي. (مصالحة، 2001، 26).

المبحث الثاني

العمليات العسكرية لتهجير بدو النقب

تمارس إسرائيل أساليب الترغيب والترهيب للبدو في النقب، ومن ضمن الأساليب تدمير المنازل المبنية حديثاً، وتذرعت الحكومات الإسرائيلية بأن مصادرة الأراضي تأتي لمصلحة الجمهور، أو لأنها غير مستغلة، أو تتم لدواع أمنية، أو لإقامة ثكنات للجيش ومطاردات وغيرها، سنت إسرائيل منذ عام 1948، نحو 30 تشريعاً نقلت بواسطته الأرض من ملكية العرب الخاصة إلى ملكية الدولة، أصبح أكثر من 90 % من الأرض ملكاً للدولة والصندوق القومي اليهودي. (مصالحة، 2003، 79)

وتظهر من سجلات وزارة الداخلية أن عمليات الهدم التي نفذتها الحكومة في منطقة النقب تزايدت بمعدل يفوق الضعف؛ من 314عملية هدم في عام2005إلى 673عمليةهدم في عام2006. وفي 8 مايو2007، أزالت السلطات الإسرائيلية 30 مبنى في قرية طويل أبوجر ولغير المعترف بها(**هيومن راتيس ووتش، 2008، 3)**

وتم توزيع ستة أوامر هدم قضائية في 7 سبتمبر2006 ، كما تم إرسال إنذارات بالهدم على ماتبقى من القرية.وفي يوليو2007 تم إصدار أوامر بالهدم لكل البيوت التي تلقت فيماسبق تحذيرات بالهدم.ويصر المسؤولون الإسرائيليون على أن البدويمكن إعادة توطينهم إلى سبعة بلدات في إطارمخطط الحكومة.لكن في واقع الأمر لايوجد إسكان بديل جاهز، وهذه البلدات ليست مجهزة بما يكفي حالياً لتحمل تدفق المزيد من السكان(**هيومن راتيس ووتش، 2008، 4)**.

ونفذت السلطات الإسرائيلية العديد من عمليات الهدم الأخرى. واستنادًا إلى منتدى التعايش في النقب، وهي منظمة حقوقية إسرائيلية، قامت السلطات الإسرائيلية في 21 أغسطس بهدم خيام في قرية العراقيب البدوية للمرة الثانية والخمسين منذ 2010. وقاوم سكان العراقيب محاولات الهدم المتكررة بالعودة إلى الموقع(هيومن رايت ووتش، 2013، http://cutt.us/ktkcI).

وإضافة إلى عمليات الهدم التاسعة والعشرين التي نفذتها القوات الإسرائيلية في القرية والتي قامت هيومن رايتس ووتش بتوثيقها، قام منتدى التعايش في النقب بتوثيق 44 عملية هدم منازل، وتسع عمليات هدم متاجر، ومأوي للحيوانات، وبنايات أخرى في قرى بدوية في النقب حتى 26 أغسطس/آب 2013. نفذت القوات الإسرائيلية 26 عملية من عمليات الهدم في القرى "المعترف بها" المخططة الخاصة بالبدو (هيومن رايت ووتش، 2013، http://cutt.us/ktkcI).

ويبقى مَن هُدم منزله دون مسكن بديل، وتُفرَض عليه في بعض الحالات تكلفة الهدم التي تبلغ عشرات آلاف الشواقل. وكأن هدم المنازل لايكفي، فبكلّ مايتعلق بتوفير الخدمات

الأساسيّة لسكان القرى غير المعترف فيها، تواصل الدولة معارضتها في المحاكم لإقامة العيادات الطبّيّة ورياض الطفال بذريعة أنّالحديث يدور عن استيطان غيرقانونّي. وضعت الدولة مخطّطًا لشقّ الشارع" 6" على أراضي القرى دون إشراكا لسكّان العرب البدو في إجراءات التخطيط، ومن خلال تجاهل مطلق لسَكَنهم على مرّسنين عديدة في النقب(جمعية حقوق المواطن، بدون، 13).

وتشير بعض المصادر إلى أن إسرائيل قد لجأت إلى الحرب الجرثومية من بين وسائل الطرد، فقد بدأ بن غوريون قبل إعلان الدولة بجمع العلماء اليهود الألمان، من أجل إنشاء وحدة في إسرائيل للحرب الجرثومية، لاستعمال الجراثيم في الحرب تحت لواء الهاغناة، وتغير اسمها من "حميد" "حيل همداع" أي سلاح العلم، إلى: مركز إسرائيل للبحوث البيولوجية (IIBR)، وقصر شكري التاجي الفاروقي في وادي حنين مقراً لمركز البحوث البيولوجية، ولا يزال فيه حتى اليوم (جلعادي، 1999)

وجاء في ملفات الصليب الأحمر في جنيف استعمال الصهاينة للحرب الجرثومية، فإسرائيل قد "استعملتها عام 1948، بغرض إبادة أكبر عدد من الفلسطينيين، حيث حقن الصهاينة المياه في عكا بجرثومة التيفود، وسرعان ما انتشرت حمى التيفود بين الأهالي والجنود البريطانيين، واستخدمت الحرب الجرثومية من خلال تسميم الآبار، وتلويث مياه الشرب بالملاريا، والتيفوئيد، وفي يوم 1948/5/22، قبضت القوات المصرية على يهوديين متلبسين بمحاولة تلويث مياه غزة بميكروب التيفوس والدوزنتاريا، (أبو ستة، 2001، 13-22)، واعترف المؤرخ أوري ميلشتاين بأنه: (في كثير من القرى العربية التي جرى احتلالها سممت مصادر المياه فيها لمنع الأهالي من العودة إلى ديارهم)، أما اليهودي نعيم جلعادي صرح بأن (موشي ديان أصدر أوامره بطرد العرب من قراهم وتدمير منازلهم وتسميم الآبار بالتيفوس والدوزنتاريا).(جليمو، 1993، 61)

كما تم استخدام أساليب عسكرية أخرى ضد المظاهرات، أو ضد الطلاب أو عند الهجوم على حي سكاني أو مدرسة.ويضاف غلى ذلك قيام القوات الإسرائيلية بتلويث مصادر المياه في الضفة الغربية خلال الانتفاضة الأولى.

المبحث الثالث

الضغوط الإسرائيلية الهادفة لتهجير بدو النقب

بدأ منذ نهاية الستينيات وبداية السبعينات مخطط شامل كامل يهدف إلى حصر أكبر عدد من بدو النقب على أقل مساحة جغرافية ممكنة في النقب، والعمل على تشويه الهوية الحضارية والوطنية لعرب النقب من خلال التغريب المُبرمج ومُحاولة خلق هوية مُزيفة للبدو تعتمد التحييد السياسي والاستقطاب، كون بدو النقب ليسوا تابعين للشعب الفلسطيني بل موالين للدولة الإسرائيلية، وبالتالي اعتمدت إسرائيل على التوطين القسري في استراتيجيتها كركيزة أولى، والحفاظ على التركيبة القبلية في النقب من خلال منح القيادات التقليدية امتيازات خاصة، ومحاولة الحيلولة دون تبلور وعي وقيادة عربية جديدة في النقب كبديل للقيادة القبلية الجاهلة والمُهادنة والمتواطئة في كثير من الأحيان مع السياسة الإسرائيلية.

وتنوعت الأساليب الإسرائيلية الرامية إلى تهجير البدو والتي تعتبر بديلاً عن الطرد المباشر، ومنها:

1-التوطين القسري.

بدأت إسرائيل في بداية السبعينات بالتخطيط لتوطين البدو قسرياً وحددت لهذا الغرض سبع نقاط ومدن في النقب، وقد قامت إسرائيل وعملاؤها المحليون بحملة دعاية وتسويق سياسي بكون التوطين القسري عملاً تطويرياً وتحضيراً لحياة البدو، بينما الحقيقة هي أن إسرائيل أرادت الاستيلاء على أرض كل من دخل إلى مشاريع التوطين، وهذا ما حدث في حقبة السبعينات والثمانينات التي استغلت فيها إسرائيل الجهل العام والتواطؤ المحلي وعدم معرفة الناس بخفايا النوايا الإسرائيلية، وبدأت بمشاريع التوطين بعدد من المخدوعين والساذجين من البدو إلى داخل نقاط التركيز والتوطين، وجعلت منهم عينة أولى للتوطين والتحضير الإسرائيلي، وقد اعتمدت إسرائيل أسلوب الترهيب والترغيب والخداع في عملية التوطين والتهجير.(كيوان، 2010، 26)

2-الاستيلاء على الأراضي :

كان ومازال الأسلوب المركزي لإسرائيل في عملية تهجير وتوطين البدو هو الاستيلاء على الأرض وطرد البدو من ديارهم من خلال القوة، ومن خلال مصادرة الأرض تحت بنود وقوانين إسرائيلية أوجدتها خصيصاً لهذا الغرض، وعندما لم تُفلح في تحقيق النجاح في بداية التوطين لعدم إقبال عرب النقب على التوطين ورفضهم للمشاريع الإسرائيلية، قام شارون (آنذاك وزير الزراعة) في عام 1976، بتأسيس ما يسمى بالدوريات الخضراء شبه العسكرية، وقد أسندت لهذه الدوريات مُهمة مُلاحقة البدو وإرهابهم وطردهم من أراضيهم من جهة والاستيلاء

على مواشي البدو ومصادرتها بحجة الرعاية في أراضي الدولة أو دخولها المحميات الطبيعية (المحميات: أراضٍ تابعة لبدو النقب تُعلنها إسرائيل بعد مصادرتها كمحميات طبيعية) من جهة ثانية، وبالتالي كان الهدف الإسرائيلي من مصادرة الأرض والمواشي يهدف إلى ضرب وتدمير مقومات الاقتصاد البدوي التقليدي، وتضييق الخناق على البدو حتى يرحَلوا إلى مشاريع التوطين الإسرائيلية، وبهذا الأسلوب فرضت إسرائيل قسرياً النواة البشرية لمشروع توطين بدو النقب).(شلحت وآخرون، 2008، 214)

وفي نفس هذه الحقبة (1979–1980)، قامت إسرائيل بطرد عشرة آلاف نسمة من بدو النقب من أراضيهم وديارهم إلى داخل نُقاط التوطين القسري التي حددتها لتوطين البدو، وقامت إسرائيل في هذه الحقبة فقط بمصادرة 800، 000 دونم من أراضي البدو ومنعتهم من الدخول إليها أو زراعتها، هنا لابد من التذكير أن مساحة النقب تبلغ 13 مليون دونم، وقد حاول البدو في النقب تثبيت ملكيتهم بالحد الأدنى على مليوني دونم، ولكن إسرائيل استمرت بالمصادرة والتوطين ولم يتبق تحت ملكية بدو النقب في الوقت الراهن سوى 230، 000 دونم تعتبرها إسرائيل أراضي دولة ومُتنازع عليها).(أبو جابر وآخرون، 2011، 138)

3–الخديعة والإغراء.

اعتمدت إسرائيل على أسلوب آخر من أساليبها وهو الخديعة والإغراء، كان البدو آنذاك (أواخر الستينات) لا يملكون أي مقومات بنية تحتية أو وسائل اتصالات أو مراكز شراء، لا يوجد كهرباء ولا هواتف ويضطر البدوي آنذاك إلى الذهاب للمستوطنات اليهودية المجاورة أو مدينة بئر السبع حتى يُجري مكالمة هاتفية ضرورية أو شراء بعض الحاجيات، وبالتالي ما جرى أن إسرائيل قامت ببناء بدايات مدن ونقاط التوطين القسري مُعتمدة على بناء بيوت وحارات لعائلات صغيرة لا تملك بالأصل أرضاً (ليست لها أرض ملك)، وقامت بتزويد وزركشة هذه الحارات بالكهرباء والهواتف العامة وبعض مراكز الشراء لتكون نقطة اجتذاب وإغراء للبدو المحرومين أصلاً من أي مقومات البنية التحتية، وفي المقابل أطلقت إسرائيل عُملاءها المحليين وسماسرة الأرض من بين البدو أنفسهم، لبث الرعب والترغيب وإقناع الناس أصحاب الأراضي بضرورة اقتنائهم مكان سكن في مدن التوطين، وإلا سيخسرون الأرض والسكن في النقب ناهيك عن أن إسرائيل حاولت الوصول من خلال السماسرة إلى بعض أصحاب الأرض المُهجرين في الأردن ومحاولة خداعهم ببيع أرضهم والتنازل عنها لصالح الدولة ومشاريع التوطين.

ونجحت إسرائيل منذ عام 1970، بتوطين أكثر من 80، 000 بدوي من النقب داخل سبع نقاط توطين قسرية أكبرها مدينة رهط التي يفوق عدد سكانها ال 30، 000 نسمة، وتُعتبر المشروع الأكبر للتوطين في النقب، ويكتظ فيها الناس في أكثر الأحيان كالسردين، وهذا ما يندرج في مُخطط واستراتيجية إسرائيل بحصر عرب النقب على أقل مساحة جغرافية ممكنة

والاستيلاء على أراضي العرب وزرعها بالمستوطنات اليهودية بهدف التهويد المكثف للنقب.(بشارة، 2008، 57)

4-عدم الاعتراف بالقرى البدوية:

ويبلغ عدد القرى غير المعترف بها في النقب الـ 45 قرية ويقطنها ما يقارب الـ 80,000 من عرب النقب، وحسب الإحصاءات تبلغ مساحة الأرض التي هي بحوزة سكان هذه القرى ما يقارب 180,000 دونم، وتفتقر هذه القرى إلى الحد الأدنى من البنية التحتية، الكهرباء، الهواتف، المجاري، الشوارع، العيادات الصحية والنقص الكبير في المدارس ومياه الشرب، وتعيش أكثرها في حالة القرون الوسطى داخل دولة إسرائيل الديمقراطية، وتُعاني من البطالة والفقر بشكل مأساوي، وبالرغم من هذا يصمد سكانها ويتمسكون بالأرض ويرفضون الإغراءات الإسرائيلية والأساليب الإسرائيلية التي تُحاصر هذه القرى اقتصادياً وإنسانياً حتى تُجبر سكانها على الرحيل إلى مشاريع التوطين.

(الهزيل، http://www.safsaf.org/02-07/articels/shokri_hazil.htm)

5-وقف تراخيص البناء:

من الأسباب والضغوطات على سكان القرى غير المعترف بها، قوانين البناء والترخيص في عملية هدم بيوت عرب سكانها تحت حجة أنها غير مُرخصة والحديث يدور هنا عن عشرات الآلاف من بيوت عرب النقب التي "الإسرائيلية" أصدرت في عام 2004، ما يُسمى بقانون طرد غُزاة الأرض في النقب/ والمقصود هنا: طرد عرب النقب أصحاب الأرض الأصليين من خلال هدم البيوت وحرث الزرع وترحيلهم إلى نقاط التوطين القسري.

وقامت السلطات الإسرائيلية بتنفيذ عمليات هدم لمنازل وبنايات أخرى للبدو دون القيام بمشاورات مسبقة ذات معنى مع السكان، ويتحجج المسؤولون الإسرائيليون بالمصلحة العامة في إنفاذ قوانين البناء كمبرر للهدم، وباستثناء 11 قرية بدوية تُعتبر السلطات الإسرائيلية بصدد الاعتراف بها، تم رفض حلول بديلة عن الهدم في خمسة وثلاثين قرية أخرى غير معترف بها، بما في ذلك إعادة تقسيم القرى البدوية والمناطق السكنية الموجودة، وحتى في القرى "المعترف بها" المخطط لها، تقوم السلطات الإسرائيلية بهدم البنايات الجديدة على أساس أنها لا توجد في "المخططات التفصيلية" للقرى.(تمراز، 2013، 42)

5- الاستعانة بشركات السمسرة وشراء الأراضي:

قام مكتب شارون في نهاية عام 2004، بتجنيد بعض المحامين العرب واليهود وبُمساندة وتورط بعض القيادات التقليدية والسياسية في النقب ومن بينهم أعضاء في حركات سياسية معروفة في أطر إنشاء شركة سمسرة تُدعى "الأرض أمنا.. م. ض" مُهمتها شراء ما تبقى من

أراضي عرب النقب من خلال خداع وإغراء أصحاب الأراضي ببيع أرضهم والانتقال للعيش في مدن التوطين القسري والمُخصصة لتجميع عرب النقب، والأهم من هذا وذاك هو تدفق رأس المال الأمريكي في دعم شركات السمسرة الأمريكية الصهيونية وعلى رأسها الأرض أمنا. م.ض الساعية لخداع عرب النقب وشراء أراضيهم.

7-تعميق الخلافات القبلية:

إن استراتيجية إسرائيل السياسية نحو عرب النقب، اعتمدت على التوجيه السياسي للعقلية القبلية مع الحفاظ على جوهر هذه العقلية والتركيبة القبلية من جهة، والتهجين والتغريب الحضاري والثقافي والوطني الهادف إلى اقتلاع بدو النقب من جذورهم الحضارية ومحيطهم القومي والوطني من جهة ثانية.

(الهزَّيل، http://www.safsaf.org/02-07/articels/shokri_hazil.htm)

8-الإدعاء بموالاة بدو النقب لإسرائيل:

حاولت إسرائيل عبر الدعاية الإعلامية والصهيونية تصوير أن بدو النقب موالون للدولة الإسرائيلية ويخدمون في الجيش الإسرائيلي، لا بل ذهبت إلى أبعد من هذا بتسميتهم بدو إسرائيل، وكأن بدو النقب لا علاقة لهم بالتاريخ والشعب الفلسطينية، ولا علاقة لهم حتى بالجذور العربية.(مقابلة، 2015/2/27)

9-إدعاء تنفيذ مشاريع التطوير:

حاولت من خلال ترويج مصطلح تطوير وتحضير حياة بدو النقب، خلق واقع وقيم جديدة مبنية على أساس التغريب والتهجين، بمعنى أن إسرائيل ما زالت تروج أكذوبة بأن كل ما تقوم به من توطين قسري له قيمة حضارية ومادية وفي المقابل تحاول ترسيخ مفهوم أن كل ما يتعلق بالتاريخ والجذور البدوية والعربية في النقب يعني التخلف، والهدف الرئيسي من هذه الاستراتيجية الإسرائيلية هو ضرب ومحو الهوية الحضارية والقومية لعرب النقب من خلال إحلال هوية إسرائيلية مزيفة تمجد الحضارة الإسرائيلية وتحط من قدر الحضارة والتاريخ العربي في النقب (Gilmour, 1982. P.92).

وسعت إسرائيل وتسعى إلى توطين بدو النقب قسرياً والاستيلاء على أراضيهم من جهة وتدمير الاقتصاد البدوي التقليدي من جهة ثانية، وبالتالي حصر بدو النقب في جيتوات عصرية تنقصها كل المقومات الاقتصادية والبنية التحتية كما هو حاصل اليوم في مدن التوطين القسري التي أصبحت وكراً للبطالة والفقر ومجرد سوق استهلاكي للبضاعة الإسرائيلية ومصدر عمالة للقرى والمدن اليهودية المجاورة، تماماً هذا ما خطط له الإسرائيليون الذين لم يخفوا نواياهم وتصورهم لدور عرب النقب في الحاضر والمستقبل.(يفتاحئيل، 2001، 43)

وفي السنوات الأخيرة، رفضت حكومة نتنياهو "خطة غولدبرغ"، التي دعت إلى الاعتراف بالقرى غير المعترف بها وتنظيم هذه القرى، وبدلاً من ذلك صادقت هذه الحكومة على "مخطط برافر"، الذي يقضي بترحيل البدو عن أراضيهم وتجميعهم في البلدات القائمة وإبقاء قرابة 180 ألف دونم من أصل 800 ألف دونم بأيدي البدو، وطرحته كمشروع قانون على جدول أعمال الكنيست، وفي موازاة ذلك، صادقت حكومة نتنياهو السابقة على إقامة قرابة 25 بلدة يهودية مكان القرى غير المعترف بها، وفي أعقاب هبة الحراك الشبابي البدوي ضد هذا المخطط، أعلن الوزير الإسرائيلي السابق، بيني بيغن، المكلف من الحكومة بالإشراف على تطبيق المخطط عن سحب مشروع قانون "برافر" من الكنيست، وسط الإعلان عن نية الدولة تعديله، وينبغي الإشارة هنا إلى أن نواب اليمين في الكنيست، وعدداً من الوزراء، عارضوا "مخطط برافر" بزعم أنه يمنح البدو أراضأكثر مما يستحقون.(ظاهر، www.palestine.assafir.com/)

10 – سياسة التعقب القضائي:

قررت الحكومة في أبريل2003، وبعد ثلاثين عاما ًتقريباً من الانتظار، أن تبدأ من جديد في رفع الدعاوى القضائية المضادة، زاعمة أن البدو ليسوا مهتمين بالتعويض السابق "السخي".وحتى يونيو/حزيران2006 كانت الحكومة قدرفعت على البدو 170 دعوى قضائية مضادة تغطي مساحة110000دونم، وفي القضايا التي أصدرت فيها المحاكم أحكاماً بالفعل، أمرت بتسجيل الأرض كملك للدولة **(هيومن راتيس ووتش، 2008، 18).**

وتقوم حكومة إسرائيل منذ العام2005، بتقديم دعاوى قضائيّة مضادّة.حتّى العام2010، قدّمت500 دعوى قضائيّة فازت بِ200 منها، معتمِدة ًفيها على تقرير ألْبك وحكم حليمة (يفتحئيل، 2013، 8-9). ويتم التقاضي أمام المحاكم الإسرائيلية تحت مظلّةِ سياسة الأراضي القضائيّةِ التي أوردها تقرير ألْبك في العام1984، بالإضافة إلى حكم القاضي حليمة في محكمة العدل العليا بشأن استئناف قبيلة الهواشلة أنّه ليس للبدو في المنطقة المتنازع عليها أيّ حقّ ملْكيّة على أراضيهم التقليديّة التاريخيّة .وحَكَم حليمة بأنّ الأرض هي من نوع المَوات؛ولذا يجب.تسجيلها كأملاك دولة أوالإتيان بإثباتات ملْكيّة بأنّ الأرض ملْكلهم قبل العام 1858(يفتحئيل، 2013، 8)

وأعلن وزير الإنشاءات والإسكان مائير شيطريت، في أواخر2006 وأوائل 2007، أنه شكل وحدة في وزارته وسوف يتشاور على نطاق واسع مع زعماء المجتمعات المحلية في محاولة لبلوغ قرار وسط عن قضايا الأراضي والإسكان.إلا أنه حذر أيضاًمن أن البدو الذين لايتقبلون الاتفاق سوف يواجهون إجراءات تنفيذ صارمة. وفي 15 يوليو2007 أصدرت الحكومة قراراً بتشكيل هذه الوحدة الجديدة ضمن وزارة الإنشاءات والإسكان. ويبدو أنهاجهة تنسيق تشرف على آلشؤون البدو القائمة، من تنفيذ الأنشطة المضادة للبناء غير القانوني، إلى رفع الدعاوى

القضائية المضادة، إلى ترتيب الإسكان الدائم في البلدات التي خططت لهاالحكومة والقرى المعترف بها حديثاً، والتي تعني في المقام الأول العمل على تهجير سكان القرى غير المعترف بها إلى قرى جديدة.**(هيومن راتيس ووتش، 2008، 22-23)** .

11 – المصادرة والتهجير تحت دعاوى الحاجات الأمنية والعسكرية:

صادرت إسرائيل بعض أراضي النقب بحجة الحاجات العسكرية. وثمة منطقة عسكرية مغلقة في الجنوب بمساحة141.000 دونم منها42.000دونم تخص قرى غيرمعترف بها.وتقع قريتان غيرمعترف بهما بالكامل ضمن المنطقة العسكرية–المزرا وجتمات المثار.والمنطقة العسكرية الأخرى تدور حول أم الحيران ومساحتها 50.000دونم، منها 12518 دونم أتابعة للقرى غيرالمعترف بها**(هيومن راتيس ووتش، 2008، 50)**

12 – تقليص الحصص المائية المخصصة للقرى البدوية في النقب

تلاحق السلطات الإسرائيلية بدو النقب في لقمة عيشهم وتستغل حاجاتهم القليلة لمياه الشرب، فتفرض عليهم الضرائب الباهظة، وتستغل حاجتهم إلى الماء على وجه الخصوص لتنفيذ مخططاتها التهويدية والتهجيرية. وهي تستغل القانون لتنفيذ مثل هذه المخططات، فقد رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية في 2014/11/5 التماسًا قدّمته مركز "عدالة" الحقوقي في الدّاخل الفلسطيني لتوحيد ثمن المياه والمساواة في تسديد فواتيره بين القرى غير المعترف بها في النّقب وغيرها من البلدات الإسرائيلية الأخرى في المنطقة.

وحاولت المحكمة ممارسة بعض أشكال المراوغة، حيث ادعى القضاة أن على سكان القرى غير المعترف بها أن يثبتوا وجود تمييز بالدليل القاطع المشفوع بالوثائق، رافضين مساءلة شركة المياه الإسرائيلية أو مطالبتها بكشف وثائق من شأنها أن تدعم موقف السّكان العرب.وكانت المحكمة ذاتها قد رفضت قبل سنوات دعوى قضائية تطالب شركة المياه بمدّ شبكات للقرى العربية في النّقب، زاعمة أنها "ليست صاحبة الاختصاص في الأمر"(العقبي، 2015، http://cutt.us/QBp8j).

وقد وصف بعض سكان النقب الواقع المائي فيه المنطقة بقوله:إن "القرى غير المعترف بها تشكو العطش وشح مصادر المياه"، وتحاول المؤسسة الإسرائيلية استغلال النقص الحاد في المياه واستخدامه كمعول تهجير آخر، من خلال فرض التكاليف غير المعقولة على السّكان، ما يسهم في التضييق عليهم أكثر، ويضطرهم في التالي إلى مغادرة المكان.هناك استغلال واضح للظروف المأساوية التي تحيط ببدو النقب، فهم يدفعون أموالًا طائلة لقاء ما يحصلون عليه من مياه، بالإضافة إلى أنهم يضطرون لتمديد شبكاتها وصيانتها بأنفسهم، وعلى حسابهم الخاص" (العقبي، 2015، http://cutt.us/QBp8j).

وزعمت شركة المياه أن المياه التي تزوّد بها قرى النقب هي مياه زراعية وغالية الثمن. ومن ثم فهي ترى أن تحمّل سكان قرى النقب المسؤولية عادة عن أي تسرّب طارئ للمياه، سواء كان ذلك لخلل في الأنبوب الرئيس، أو الأنابيب المتفرعة عنه، ما ينتج عنه معاقبتهم بدفع ثمن باهظ. علمًا أن المياه قد تقطع عن القرى في حال أصيبت الشبكة بأي خلل لعدّة أيام، إذا وقع الخلل خلال الأعياد الإسرائيلية أو العطلة الرسمية. ولكن الأنكى في هذه القضية، هو استغلال السلطات الإسرائيلية لآبار المياه العربية التي كان يستعملها سكان النقب، لتزويد المدن الإسرائيلية ومعسكرات الجيش بشكل عام بأسعار ملائمة، بينما يحرم أصحابها من الاستفادة منها بشكل رسمي، وتضاعف عليهم أثمانها، وفق شهود عيان ووثائق ينشرها "فلسطينيو48".(العقبي، 2015، http://cutt.us/QBp8j).

13 –العمل على تحديد النسل بين سكان النقب من العرب:

تعمل إسرائيل ومنذ عشرات السنين على تحديد النسل لدى العرب بالنقب لأنها تعتبر التكاثر الطبيعي لهم قنبلة موقوتة، وقد اتخذت عدة وسائل أبرزها إصدار قرار بتخفيض مخصصات الأبناء لدى أهالي النقب إلى الصفر وحرمانهم منها نهائيًا". ويعتبر الاحتلال أن التأمين الصحي الوطني لدى أهالي النقب سببًا في تكاثرهم ولذلك حرمهم منه، إضافة إلى منع الأزواج الشابة من بناء المنازل ومنع البدو من توسيع المسطحات والقرى بالنقب. وفي هذا السياق، دعا وزير الزراعة الإسرائيلي "يائير شامير"، إلى بحث إمكانية الحد من تعدد الزوجات في الوسط البدوي، وذلك بهدف التقليل من عدد الأولاد العرب ورفع مستوى المعيشة . وذلك بالنظر إلى أن الوضع الديموغرافي لدى بدو النقب سيتغير في العام 2035 ليصبح عددهم نصف مليون شخص (صفا، 2014، http://cutt.us/PMrJ).

ولا تتورع حكومة إسرائيل عن توظيف القضاء لتحقيق هذا الهدف، فقد رفضت المحكمة الإسرائيلية العليا، التماسا قدمه مركز "عدالة" ومنظمات حقوقية أخرى، من أجل إلغاء بند قانون يقلص مخصصات الأطفال للعائلات، التي لم يتلقّ أبناؤها التطعيمات اللازمة صحيا، وهو نص يشمل على وجه الخصوص العائلات البدوية الفقيرة داخل إسرائيل، خاصة بدو النقب الذين يتهددهم خطر التهجير.غير دستوري، بحيث يمس بمصلحة الأطفال، وبمبدأ المساواة بين الأطفال". ويضيف الالتماس بأن هذا المس يتناقض مع قانون أساس كرامة الإنسان وحريّته (صفا، 2014، http://cutt.us/PMrJ).

المبحث الرابع

تطور سياسات التهجير الإسرائيلية تجاه بدو النقب

أقامت الحكومة الإسرائيلية " الدورة الخضراء " في العام 1976م، كوحدة شبه عسكرية من أجل الضغط على البدو للانتقال إلى البلدات المدنية، ومن خلال تأديتها وظائفها، تقوم "الدورة الخضراء" بمراقبة، ومضايقة وإخلاء سكان القرى غير المعترف بها ومصادرة القطعان التابعة للبدو والتي تتجاوز التقييد التي تفرضها تلك الدورية. إضافة إلى ذلك، فإن نهجها يتضمن تدمير المحاصيل الزراعية والأشجار والمنازل البدوية التي تعتبرها السلطات الإسرائيلية "غير قانونية". ويطلق البدو على هذه الدورية اسم "الدورية السوداء" (أبو سعد، 2013، 4).

وفي ضوء مقاومة البدو المستمرة لسياسات التهجير وإعادة التوطين تحت ذريعة التمدين الحكومية، اكتسبت "الدورية الخضراء" والإجراءات شبه العسكرية أهمية متزايدة في جهود الحكومة الرامية إلى طردهم من أرض النقب، ويتم في بعض الأحيان استهداف قادة المقاومة البدوية مباشرة، ولربما تنذر هذه الإجراءات، التي يتم تكثيفها في ظل الحكومة الراهنة، بالعودة مباشرة إلى أيام ما قبل النكبة وما بعدها عندما تم استخدام الإجراءات العسكرية لإفراغ الأرض من أجل الاستيطان اليهودي. (حنانئيل، 2014، 65)

وأصدر الكنيست (البرلمانالإسرائيلي) **قانون استملاك الأراضي في النقب بالتزامن مع** معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية عام1979 والتي وافقت إسرائيل فيهاعلى إعادة شبه جزيرة سيناء إلى مصر وعلى تفكيك القاعدة الجوية الإسرائيلية فيها.وأجاز قانون عام 1980 للحكومة بمصادرة أراضي معينة في النقب دون حق الطعن في قرارات المصادرة، وهذالإنشاء قاعدة جوية جديدة.ونص القانون على أن الأرض سوف تُسجل باسم الدولة وأن المالك أوالمستأجر الحالي يجب أن يخلي الأرض خلال ثلاثة شهور، وإذا لم يفعل، فالقانون يخول الحكومة استخدام القوة لإخراجه **(هيومن راتيس ووتش، 2008، 15).**

وبموجب قانون عام1980، صادرت الدولة 65.000 دونم وهجرت قرابة5.000 بدوي عربي من أراضيهم إلى أماكن جديدة داخل منطقة السياج. وتم استخدام هذا القانون في بناء قاعدة نيفاتيم الجوية والبلدات الحكومية كسيفة وعرعرة النقب، التي توقعت الحكومة أن ينتقل إليها البدو النازحين.وقنن القانون صيغة تعويض أكبر من التي قدمتها الحكومة للبدو في السبعينيات، لكنها–الصيغة–أقل سخاء من التعويض الذي منحتها الحكومة لمستوطني سيناء من اليهود الذين تم إعادة توطينهم في إسرائيل **(هيومن راتيس ووتش، 2008، 15).**

في عام1991 صادرت الدولة 10000 دونم أي 2500فدان من أراضي النقب، وتعرضت قرية "قرنوب" للتدمير بالكامل.وزعموا أن المصادرة كانت لأغراض عسكرية، حيث نقلوا أهلها إلى مكان آخر(**هيومن راتيس ووتش، 2008، 35-36**).

تتلخص إستراتيجية الحكومة في الإعلان المفاجئ عن أن بعض المناطق في النقب، التي تقع بها القرى غير المعترف بها، هي مناطق عسكرية مغلقة ممنوع دخولها.وتوجد منطقتان كبيرتان تأثرتا بهذه الاستراتيجية:أحدها في موقع جنوب يتم الإعلان عنه في1998والأخرى في أم الحيران، وأعلن عنها بعدعام2000.إلاأن كل هذا كان من قبيل الخدعة.فبعد أن تعلن الحكومة أنها مناطق عسكرية مغلقة وتحاول إخلاء من يعيشون فيها، تخطط لاستخدام هذه الأرض لصالح إنشاء بلدات يهودية جديدة (**هيومن راتيس ووتش، 2008، 49**).

وقال آرييل شارون الذي كان زعيم حزب الليكود في ديسمبر2000: "إن البدو يكسبون أراضٍ جديدة، وهم يأكلون من مخزون الدولة من الأراضي". إننا نواجه في النقب مشكلة جسيمة، وهي أن900.000دونم من الأراضي الحكومية ليست في أيدينا، بل في أيدي السكان البدو.وأنا، كأحد سكان النقب، أرى هذه المشكلة يومياً.وهي بالضرورة ظاهرة ديموغرافية...وبدافع من الضعف وربما لغياب الوعي بشأن هذه القضية، فنحن كدولة لانفعل شيئاًللتصدي لهذا الموقف...إن البدويكسبون أراضٍ جديدة، وهم يأكلون من مخزون الدولة من الأراضي ولاأحد يحرك ساكناً لإتيان أي عمل فعال للتصدي لهذا الأمر (**هيومن راتيس ووتش، 2008، 10**).

وظهرت خطة حكومية في يوليو 2003لإنشاء 30 مستوطنة يهودية جديدة ضمن الخط الأخضر، تم تشييد 14 منها في النقب. وتشمل هذه الخطة الشعار الخاص بـ"إنشاء منطقة عازلة بين المجتمعات البدوية" "مما يمنع البدو من أخذ الأراضي"، ولضمان أمن السكان اليهود في النقب. ووضعت الحكومة الاسرائيلية في نفس الوقت، خطة لاستخدام القوّة في نقل جميع سكّان القرى التي لاتعترف بهاإلى بلدات خطّطت لهاالحكومة (أبو سعد، 2013، 6) . ففي تاريخ 4 سبتمبر2003 صادقت"لجنة وزارية لشؤون الوسط غير اليهودي"على خطة لمعالجة الوسط البدوي في النقب"والمعروفة باسم"خطة شارون". وعلى الرغم من الإعلان بأنالخطة ترمي إلى"تغيير وتحسين وضع السكان البدو"، إلا أن الغرض منهاهو السيطرة على أراضي العرب في النقب، وتهجير السكان وتجميعهم في سبع بلدات، وتصفية القرى غير المعترف بها.وتشتمل خطة شارون على أربعة بنود مركزية وهي(حمدان، آذار2005، 6):

1. ادعاءات الملكية وتسويات الأراضي.
2. ممارسة حقوق الدولة على الأراضي وفرض قوانين التخطيط والبناء.
3. استكمال تطوير وإقامة البنى التحتية للبلدات القائمة.
4. تخطيط البلدات الجديدة.

أعلنت اللجنة الوزاريةا لمعنية بالقطاع غير اليهودي، برئاسة آرييل شارون رئيسالوزراء في ذلك الحين، في 18 يوليو 2005عن "خطة تنمية شاملة لمجلس أبوبسمة الإقليمي"، إذ وعدت الحكومة باستثمار 704مليون شيكل على مدى ثلاثة أعوام(2005 إلى 2008)من أجل تخطيط التعليم والصحة والتوظيف والخدمات الاجتماعية ولتوفير الخدمات والبنية التحتية والإسكان والأراضي اللازمة للزراعة. إلا أن الوزارات لم تسلم غيرالقليل من النقود.فقد كان من المفترض عام2005أن تتلقى أبوبسمة 30 مليون شيكل من إدارة الأراضي الإسرائيلية للقيام بأعمال التخطيط والبناء، و 14 مليون شيكل من وزارة النقل لبناء الطرق، و6.4مليون شيكل من وزارة الصحة لبناء وصيانة المنشآت الطبية.وعلى أرض الواقع لم يحصل المجلس إلاعلى 210.000شيكل للبناء والتخطيط، و56.000 شيكل للصرف الصحي، و 318000 شيكل للبنية التحتية الخاصة بالمياه . ومع ذلك كانت أوضاعها في أبريل 2006 لايمكن التمييز بينها وبين جاراتهامن القرى غير المعترف بها(**هيومن راتيس ووتش، 2008، 43**).

وتبنت الحكومة في نوفمبر 2005خطة النقب 2015، وهي خطة بتكلفة تبلغ63 ملياردولارأميركي، على مدار عشرة أعوام وتهدف إلىزيادة عدد السكان اليهودفي النقب بمعدل (200.000) مائتي ألف نسمة عن طريق زيادة الأحياء السكنية وتنمية شبكة النقل والمواصلات السريعة لخدمة المسافرين، والمنشآت التقنية والصناعية وتحسين أوضاع المنشآت التعليمية (**هيومن راتيس ووتش، 2008، 3**).

وهددت الحكومة قرية السرة غير المعترف بها والقريبة من قاعدة نيفاتيم الجوية، في عام 2006، أي بعد26عاماً من تهجير السكان إليها، ، بالإخلاءالجماعي الجبري بالادعاء إلى أن السكان يقيمون على أراضي صادرتها الدولة رسمياً بموجب قانون عام 1980(**هيومن راتيس ووتش، 2008، 15**).

وقاد إيهود أولمرت، خطّطت لإقامة العشرات من البلدات الجديدة والمزارع الفردية المنفصلة في النقب، وذلك على حساب بدون النقب، وبعد طردهم من أراضيهم.ولكن لم يتمّ إنشاء هذه المزارع بسبب الحاجة الضرورية لتقوية المناطق النائية، ولأنه كان في النقب حاليًّا 13,000 شقة سكنية خالية، وهناك العديد من القرى والمدن اليهودية القائمة بالفعل على شفا الانهيار؛ نتيجة لقيام المستوطنين بهجرها.ومما يذكر أن بعضٌ من هذه البلدات الجديدة، مثل جفعوت بار، ظهرت بين ليلة وضحاها، على الرّغم من معارضة مؤسّسات التّخطيط الإسرائيلية، ودون أخذْ أيٌّ من الأضرار البيئيّة في الحسبان (**أبو راس**، 2006)

وقال وزير الداخلية روني بار أون لأعضاءالكنيست في ديسمبر/كانونالأول 2006: "لايمكننا إمداد جميع البدو بطلبات للإنشاء الزراعي بنفس الطريقة التي نعامل بها القطاع اليهودي، إذلا يوجد مايكفي من الأراضي".وفي واقع الأمر، يوجد في النقب المجلس الإقليمي

الإسرائيلي (وهو غير المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها)صاحب أكبر مساحة أراضي وأقل تعداد للسكان في إسرائيل.فمجلس رمات نيجيف الإقليمي يغطي مساحة3.4 مليون دونم أي أكثرمن250000 فدان، وسكانه لايتعدون 3700 نسمة يشغلون 10 مجتمعات زراعية، أحدهالايضم غيرتسع أسر فقط (هيومن راتيس ووتش، 2008، 31).

كلف وزير البناء والإسكان في الحكومة الإسرائيلية، يوم 28 أكتوبر (تشرين الأول) 2007 بتشكيل لجنة لبحث كيفية تنظيم السكن البدوي في النقب، وقد عرفت هذه اللجنة باسم" لجنة غولدبرغ". وأنهت اللجنة عملها في يناير (كانون الثاني) 2008، حيث تمت المصادقة على القرار رقم 4411 تحت عنوان «تقرير مشروع تسوية تنظيم السكن في النقب (لجنة غولدبرغ)(مجلي، 2013).

وتضمّنت توصيات لجنة غولدبيرغ التي نُشرت في كانون الأوّل 2008 اعترافًا بأنّ سياسة دولة إسرائيل لم تكن لائقة طيلة سنين عديدة، وتضمّنت التوصيات كذلك اعترافًا بأنّ المواطنين العرب الذين يسكنون على أراضيهم التاريخيّة أوعلى أراضٍ نقلتهم الدولة إليهاهم سكّان النقب وليسوا "غزاة".وارتأت لجنة غولدبيرغ استهلال تقريرها بمقولة مُفادُها أنّ الماثلة أمامها هي "مشكلة النقب" لا "مشكلة البدو".وأشار أعضاء اللجنة إلى أنّ "استخدام "نَحْنُ" وَ"هُمْ" ليس مقبولً علينا"، وأنّ "البدو هم سكّان الدولة ومواطنيها، وبكونهم كذلك فهم ليسوا "غيرمرئيّين"، ولايفتقدون للمكانة والحقوق، ويجب الإصغاء لدّعاءاتهم، ومراعاة احتياجاتهم، وثّمة ضرورة لإشراكهم في إجراءات تحديد مستقبلهم" (جمعية حقوق المواطن، بدون، 12).كما قدّمت اللجنة توصية للدولة بأن تعترف بالقرى القائمة، وأن ترخّص الأبنية في الواقع القائمة، تلك التي تفتقر إلى الترخيص بسبب غياب البدائل الأخرى. وحدّدت اللجنة ضرورة إيجاد حلّ بديل للقرى التي لن يُعترف بهالأسباب تخطيطيّة، شريطة أن يكون هذا من خلال التحاور والتفاوض مع السكّان(جمعية حقوق المواطن، بدون، 12).

وأوصت اللجنة، كذلك، بمصادرة نصف أراضي عرب النقب المتبقية وتهجير سكانها إلى قرى جديدة داخل منطقة السياج، لغرض الاستيطان اليهودي، فإنها قررت الإبقاء على القرى القائمة حاليا وعدم هدم أي بيت فيها.ولذا واجهت هذه اللجنة معارضة يمينية شرسة، على الرغم من أن الحكومة تضليل المحتجين قررت، عبر تشكيل لجنة أخرى برئاسة إيهود برافر، لبحث كيفية تطبيق توصيات اللجنة السابقة. فخرجت هذه اللجنة بتوصيات جديدة تقلل مساحة الأرض للعرب وتخصص الأراضي الباقية للجيش ولإقامة 11 بلدة يهودية جديدة في النقب. وقد اعتبرت التوصيات الجديدة خطيرة على مستقبل عرب النقب(مجلي، 2013).

وصادق الكنيست الإسرائيلي في ديسمبر 2009 بالقراءة الأولى على مشروع قانون تقدم به يوئيل حسون(كاديما)، يجي زتنظيم إقامة المزارع الفردية في صحراء النقب، ويسهل مشروع

القانون عملية تسليم الأراضي للمستوطنين بعد أن تقدم عدد منهم إلى المحكمة الإسرائيلية العليا بشكوى ضد البيروقراطية القائمة في تسليم وإقامة هذه المزارع، إذ تقوم الحكومة بتخصيص مئات الدونمات للمزرعة.(فلسطين اليوم الإخبارية، http://cutt.us/qxrmN)

وعيّنت الحكومة في العام2009، لجنة برافر كي تقوم بوضع مخطّط لتنفيذ توصيات غولدبرغ. في موازاة هذه اللجنة، قامت حكومة إسرائيل بإقامة سلطة لتسوية إسكان البدو في النقب (يفتحئيل، 2013، 9).

وادعت حكومة الاحتلال أنّ "خطة برافر جزء من مجمل المشاريع الحكومية لتطوير النقب وأن هدفها هو دمج أفضل للبدو في المجتمع الإسرائيلي، وإلى تقليص الفوارق الاقتصادية بين المجتمع البدوي وباقي المجتمع الإسرائيلي!"، وأنّها ستقرّه كقانون ملزم وإعادة تنظيم وسائل تطبيقه وفرضه، كما عيّنت حكومة الاحتلال الوزير بيني بيغن ليشرف على تطبيق الخطة، ووفقا للتقارير الحكومية فإن تكلفة هذا المخطط تبلغ 6.8مليار شيكل (حوالي ملياري دولار) بينها 1.2 مليار شيكل سيتم رصدها لتطوير البلدات البدوية التي سيتم نقل البدو إليها.(جردات، 2013/10/13، http://cutt.us/TPFj5)

وقد صادق كنيست (إسرائيل) على مخطط برافر يوم 2013/6/25م، بحيث يتم بموجبه هدم (20–40) قرية عربية، وترحيل عشرات الآلاف من البدو من بيوتهم، إلى ما يسمى مناطق تركيز هي أقرب للمعتقلات الجماعية، ومصادرة أكثر من نصف مليون دونم من أراضي البدو، خاصة تلك الأراضي الخصبة بين بئر السبع وقطاع غزة، علماً أن غالبيتهم 90% كانت تعتاش على الزراعة، كما تهدف إسرائيل من خلال هذا المخطط إلى تهويد وعسكرة الجنوب ومنع أي تواصل جغرافي ما بين النقب وغزة وسيناء.(لطفي، 2013/12/8، http://cutt.us/jWi1)

واتسم مخطط برافر بغموض شديد رغم الإعلان الحكومي الرسمي حول تفاصيل الخطة وجدوى تطبيقها، وذلك بالرغم من أنّ الخطة قائمة على أربع أسس رئيسة، هي: (أبو جابر، 2013/2/23، http://cutt.us/Ai7P)

1- ترتيب الاستيطان البدوي المشتت في النقب .
2- تطوير اقتصادي للمجتمع البدوي في النقب.
3- تنظيم وضع ملكية الأرض.
4- وضع إطار لتطبيق الخطة وفرضها ضمن جدول زمني واضح.

ولكن الحقيقة أن ثمة أهداف خفية وراء مخطط برافر، وهي (الخطيب، 2013) :

- ❖ عزل النقب عن محيطها العربي وبخاصة في غزة وجنوب الضفة الفلسطينية .

- تعزيز وجود المستوطنات في النقب خاصة في المناطق التي تعتبر خصبة من ناحية اقتصادية معادن ورمال وخصور نارية.
- بناء مراكز عسكرية واستخباراتية بالقرب من المحيط العربي خاصة مصر والأردن وخليج العقبة.
- العمل على تسهيل مخطط بناء قناة البحرين الأحمر والميت، وفتح مجال لخط السكة الحديد الذي سيربط القناة مع البحر المتوسط للاستغناء عن قناة السويس.
- وقد كشف يارون بن عزرا، المدير العام لقسم الاستيطان الصهيوني، أن"هنالك هدفاً آخر لقرار الحكومة وهوالاستيلاء على الأراضي الأخيرة المتبقية ومنع المزيد من غزو البدو لأراضي الأمة ومنع التواصل البدوي أو العربي فيما بينهم في المنطقة المنحصرة بين جنوب الخليل إلى عراد، ومن ديمونا ويروحام حتى بئر السبع(مجلي، 2013).

إن الهدف الكامن وراء كل مشاريع (توطين) البدو هو سلخ البدويّ نفسيّاً ووجوديّاً عن بداوته، وجرّه إلى بيئة مدنيّة مهجّنة يضطلع فيها الاحتلال بعملية «التأديب المدني» لصقل شخصية «المواطن العصري الأليف» الذي يريده الاحتلال، بعيداً عن قيم العناد والتمسّك بالأرض والمقاومة التي جبلتها الصحراء داخله، كذلك سيتمزّق النسيج العشائري الدقيق، الذي كان يحكم علاقات العشائر البدوية منذ مئات السنين، وستجد تلك العشائر نفسها مضطرة إلى التعايش في بيئة واحدة ضيّقة، بعدما كانت تمارس حياتها بحرّية أكبر في الحيّز الصحراوي المفتوح، وتحظى كلّ واحدة منها بنوع من الاستقلالية في حيّزها الخاص، ربّما ذلك ما يفسّر ارتفاع نسب الجريمة في القرى المعترف بها التي يسكنها خليط من العشائر البدوية، عنها في القرى غير المعترف بها. (أبو راس، 2013، 5)

يتكون مخطط برافر من عشر أبواب تشير جميعها إلى طبيعة الخطط الصهيونية لتهويد البلاد، فقد جاء في الباب الأول من المخطط: (تسوية ملكية الأراضي في النقب مع الأخذ بعين الاعتبار ادعاءات الملكية التي قُدمت من قبل السكان البدو من أجل تنظيم قضية الاستيطان للبدو في النقب بحسب قرارات الحكومة)، فالموضوع يتعلق بالأساس بالأرض وحسم ادعاءات الملكية بحسب قرارات الحكومة، وليس كما يزعم عنوان المخطط (قانون تنظيم استيطان البدو في النقب)، مع أن القصد من استعمال مصطلح "استيطان البدو"، جاء لغرض طمس وتمويه حقائق جوهرية في واقع البدو، وتشبيههم بالمستوطنين الذين يستوطنون في الضفة الغربية، وباقي الأماكن التي لم يمتلكوا بها الأرض من قبل. (رشوموت، 2013/5/27، 319)

ولتمرير المشروع ركزت اللجنة المكلفة على تعويض البدو عن ترك أراضيهم تركاً نهائياً، وهي لجنة تتكون من خمسة أعضاء يعينّهم رئيس الحكومة، الذي له الصلاحية وحده بتحديد منطقة التعويض والأمور التي يجب على اللجنة معالجتها. ولكن اللجنة حصرت التعويض مقابل

الأرض، فيمن ادعى الملكية ممن قدموا ادعاءات وشكاوي في سبعينيات القرن الماضي فقط، إلا إذا كان المدعي هو دولة إسرائيلأو الصندوق القومي لإسرائيل أو سلطة التطوير فلا حدود للادعاء، ولا يخفى أن تحديد فترة زمنية محدودة ماضية للادعاء يهدف لتحقيق أمرين: (أبو راس، 2013، 6)

أولهما: منع طرح موضوع أراضي عشيرة العزازمة في الجزء الأوسط والجبلي من النقب، والتي تصل مساحتها إلى 200 ألف دونم، والتي تم مصادرتها قبل السبعينيات.

وثانيهما: ضمان عدم فتح ملف أراض شمال غرب النقب، والتي تم مصادرتها قبل السبعينيات.

وقد تم تحديد مدة تسعة أشهر فقط للمدعين لتقديم الدعوى والدخول في تسوية على أراضيهم، كما حدد المقابل التعويضي لمن يدخل في عملية التسوية، ضمن شروط ومواصفات معقدة جداً، وتعبيرات غامضة تجعل الموضوع برمته في ذمة لجنة التعويضات، هذا إن أثبت المدعي أنه كان يفلح أرضه في سبعينيات القرن الماضي، وتوفر فيها انحدار أقل من 13% !!! وكله بحسب تعليمات يفرضها رئيس الحكومة بنفسه، وتتفاوت نسبة التعويضات بحسب مسارعة المدعي للدخول في تسوية، وبحسب مزايا الأرض، ونسبة المنضمين للتسوية من الوارثين لمدعي الملكية، وأي تأخير يصل إلى 21 شهر من إقرار القانون يحرم المدعي من أي تعويض.

ومما يحسم أطماع هذا المشروع بضم الأرض وتهويدها، أنه لا يعطي المدعي المثبت استعماله لأرضه في السبعينيات إلا نسبة 50% من الأرض والباقي تعويض مالي، أما إن كانت تحت سيطرة المدعي دون استعمال، فلا يأخذ إلا تعويض مالي نقدي فقط.(الخطيب، 2013، 9)

ويتناول المخطط أراضي شمال غرب النقب والتي طرد أهلها وصودرت، بتعويض جزئي عبارة عن أرض صحراوية، تقع جنوب السياج في عمق الصحراء، ويتضمن المخطط جملة عقوبات تعطي مدير أراضي إسرائيل الحق في إصدار أوامر إخلاء خلال 30 يوما بحق كل من لم ينضم للتسوية، أو انضم إليها ولكنه أخل ببعض بنوده، وأخطر ما نص عليه هذا المخطط اعتباره الحل النهائي لقضية ملكية الأرض في النقب، وأنه لا يجوز المطالبة بأي حق بعد مرور 3 سنوات على سنّ القانون وانتهاء التسوية.

وتكمن خطورة هذا المخطط في تجاهله لكون عرب النقب هم أصحاب الأرض الأصليين، وهو لا يعترف بكثير من القرى البدوية التي سبق تجاهل وجودها، بل إن المخطط يتجاهل قرية الفرعة التي اعترف بها عام 2006م، وجاء إعلان وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية عن خططها لإقامة خمس مستوطنات في المنطقة الواقعة بين مدينتي بئر السبع وديمونا، حيث ستقدمه للحكومة من أجل المصادقة عليه، ضمن مقترحات تطوير الاستيطان في الضواحي، وعشية

المصادقة على مشروع قانون "برافر "العنصري بالقراءتين الثانية والثالثة، وقد أطلقت وزارة البناء والإسكان أسماء على المستوطنات الخمس وهي "عومريت"، "غبعوتعدريم"، "تيلم"، "تلما" و"تلباه" . وهذا الإعلان يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك الهدف التهويدي الحقيقي لمشروع برافر.

وأقرت حكومة إسرائيل في خريف سنة 2011 ثلاثة برامج بخصوص عرب النقب، الأول والصادر بتاريخ 11 سبتمبر (أيلول) 2011 (قرار 3707) والمدعو تقرير الطاقم الوزاري لتنظيم توطين البدو، أما القرار الثاني فقد صدر في اليوم نفسه ورقمه 3708 تحت اسم (برنامج لتعزيز النمو الاقتصادي وتنمية السكان البدو)، أما القرار الثالث فبتاريخ 30 أكتوبر 2011 (قرار رقم 3782) تحت عنوان «إقامة مستوطنات مشارف عراد».وهذه القرارات الثلاثة ملتصقة ببعضها، ومن أجل فهم القرار الأول والثاني علينا أن نقرأ القرار الثالث (3782) الذي ينص على ما يلي:"خلال الرؤية الصهيونية لازدهار النقب ووفقا لسياسة الحكومة لتطوير وتنمية وجذب السكان وزيادة المعروض من المساكن في الضاحية مرورا بنقل قواعد الجيش الإسرائيلي إلى النقب تقرر ما يلي:

أولا: الشروع في إنشاء مجمعات استيطانية ذات طابع قروي على مشارف عراد، في الجنوب.منطقة مساحة تغطي المنطقة بين عراد (شارع 31) جنوبا ويمتد بين شوكيت (السقاطي)، وميتار وحورة الغربية ويحد من المجلس الإقليمي تمار، ومدينة عراد ومنطقة كسيف.

ثانيا: إلقاء المهمة على مدير مكتب رئيس الحكومة لتنسيق تنفيذ أعمال الموظفين بشأن إنشاء المنطقة الاستيطانية بمساعدة دائرة الاستيطان التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية بالتعاون مع وزارة الإعمار والإسكان والتنسيق مع وزارة الداخلية ووزارة تطوير النقب والجليل ووزارة الزراعة والتنمية الريفية ووزارة العمل وحماية البيئة ووزارة المالية ودائرة أراضي إسرائيل من قبل رئيس ديوان الحكومة في غضون أربعة أشهر.

ثالثا: تنسيق العمل مع الموظفين العاملين على تسوية توطين البدو حسب قرارات الحكومة رقم 3708 و3707 الصادرة بتاريخ 11 سبتمبر 2011.

رابعا: تخصيص مليون شيقل (الدينار يساوي 5 شواقل) لإقامة طاقم العمل على أن يتم تحويل المبلغ من وزارة المالية لرئيس الوزراء في غضون 20 يوما(مجلي، 2013).

«هكذا قررت الحكومة إقامة عشر مستوطنات يهودية تهدف إلى استيعاب 300000 مستوطن يهودي في المنطقة الموجودة ما بين عراد ومنطقة السقاطي، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى اقتلاع خمس قرى عربية، وهي: عتير وأم الحيران وتل عراد والحمرة وسعوة والباط".

ولا يدع البند الثالث لقرار الحكومة المذكور مجالا للشك بأن إقامة المستوطنات العشر اليهودية منوط بتنفيذ القرارين السابقين 3707 و3708، وأن عملية توطين اليهود تأتي بتنسيق كامل مع موظفي الحكومة المكلفين بترحيل البدو العرب عن أراضيهم وفقا للقانون المقترح»(مجلي، 2013).
وتحول المخطط إلى مشروع قانون فضفاض باسم (قانون تنظيم إسكان البدو في النقب) لسنة 2013، وهو في الحقيقة لا يمت بصلة إلى التنظيم أو الإسكان.فالبند الأول لمشروع القانون يبين أهدافه ومنها (مجلي، 2013):

(1) تنظيم ملكية الأراضي في النقب حيال ادعاءات الملكية التي قدمها السكان البدو في النقب.
(2) التمكين من تطوير النقب لما فيه منفعة جميع سكانه والتمكين من توفير حلول إسكانية للبدو في النقب».

والحقيقة أن وراء هذه الأهداف المعلنة جملة من الأهداف التي تتفق مع مخططات إسرائيل لتهجير بدو النقب، وهي ذات الأهداف العامة للتهجير، وذات الأهداف الحقيقية لمخطط برافر سابق الذكر.

ويمكن للباحث أن يلخص تطور أهم محاولات تهجير بدو النقب، في فترة الدراسة، في النقاط التالية(يفتحئيل، 2013، 11-12):

1996 –تم الاعتراف بالقرية البدويّة الأولى ترابين؛ وكسرإستراتيجيّة"سبع البلدات" القائمة في إطار السياج.

1997– تم إنشاء المجلس الإقليمي للقرى غيرالمعترف بها. بهدف الدفاع عن حقوق هذه القرى والتصدي لمخططات تهجير سكانها.

1998 –2007 –تم انتزاع اعتراف بطيء بعشر قرى وُعِدت بإبقائها، ولكن لم تُحَلّ مشكلة الأرض، التابعة لها .

2000 –تم عقد اتّفاقيّة تحت رعاية محكمة العدل العليا لتحضير تصحيح للخطّة الإقليميّة لتأخذ في الحسبان وجود القرى غير المعترف بها ومواقف مند وبيها.

2005 – بدأت دولة اسرائيل بسياسة.الدعاوى المضادّة لسلب أرضي بدو النقب وتهجيرهم منها قسراً تحت دعاوى قانونية باطلة.

2007 –وافقت الحكومة الإسرائيلية على خطّة إقليميّة جديدة تشتمل على اعتراف بقريتين فقط.

2008 أنهت لجنة غولدبرغ أعمالها وقدمت تقريراً يوصي بـ الاعتراف بالقرى قدر المستطاع ويقبل أن للبدو صلة تاريخيّة مع أراضيهم، ولكنها يمكن الحكومة الإسرائيلية من السيطرة على أكثر من نصف الأراضي البدوية أي أنه يقنن مشاريع تهجير بدو النقب، بطريقة تبدو في ظاهرها أكثر حضارية.

2010 –قدمت الباحثة تلمادوخين تقريراً يوصي بإيجاد ظروف تسمح بالاعتراف بالقرى.

2011 – تبنّت الحكومة الإسرائيليّة تقرير لجنة برافر، بدون توصية الاعتراف بالقرى.

2012 –تم نشر مذكّرة قانون تسوية إسكان البدو ولاقي معارضة بدويّة واسعة

2012 –تم طرح خطّة البديلة من قِبل المجلس الإقليميّ للقرى غير المعترف بها.

2013 – اضطرت الحكومة لأن تجمد مشروع برافر، وتوقف العمل به مؤقتاً نظراً للضغوط المحلية والإقليمية والدولية التي مورست على إسرائيل لإلزامها بالمحافظة على الحد الأدنى من حقوق الإنسان، وعدم المضي في مخطط التهجير.

الفصل السادس

تداعيات سياسة التهجير على بدو النقب

المبحث الأول: الآثار السياسية لتهجير بدو النقب

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية لسياسة التهجير تجاه بدو النقب

المبحث ثالث: الآثار الاجتماعية لسياسة التهجير تجاه بدو النقب

تمهيد:

لم يختلف الأمر بالنسبة لعرب النقب (بدو جنوب فلسطين) عن باقي قطاعات الشعب الفلسطيني الذي ما زال يُعاني من آثار نكبة عام 1948 حتى يومنا هذا، فقد كان عدد بدو جنوب فلسطين قبل عام 1948 (66,000) نسمة ولم يبق منهم في النقب بعد موجات الطرد والتهجير التي مارستها العصابات الصهيونية سوى (11,000) نسمة، قامت "إسرائيل" إبان الحكم العسكري (1948 حتى 1966) بحصر ال (11,000) الباقين في منطقة جغرافية محددة في النقب أطلقت عليها تسمية منطقة السياغ، وهي المنطقة التي قامت "إسرائيل" بتجميع ما تبقى من بدو بداخلها، وحالت دون عودتهم إلى أرضهم وديارهم الأصلية حتى يومنا هذا.

لم تدخر إسرائيل جهداً وتترك أسلوباً (بعد عام 1948 وحتى يومنا هذا)، إلا ومارسته ضد عرب النقب شأنهم شأن باقي قطاعات الشعب الفلسطيني (الجليل، المثلث، المدن الفلسطينية، الضفة والقطاع)، وقد تميزت حقبة الحكم العسكري التي خضع له عرب النقب باستيلاء إسرائيل على مُعظم أراضي وديار عرب النقب من جهة وبتكثيف الاستيطان اليهودي الصهيوني في النقب من جهة ثانية.

المبحث الأول

الآثار السياسية لسياسة التهجير تجاه بدو النقب

ارتبطت كافة مشاريع الكيان العبري منذ تأسيسه بمصادرة أراضي العرب، وهم السكان الأصليون لهذه البلاد، ولا يمكن فهم الخطط الإسرائيلية لما يسمى بعملية (توطين) بدو النقب، وهي خطط قديمة جديدة، إلا في سياق احتواء أراضي النقب ومصادرتها، وعندما يكشف هذا الكيان عن كافة أقنعته مؤخراً بالطرح الرسمي ليهودية الدولة، فإن ربط مخططاته ضد السكان البدو بتهويد الأرض يصبح ربطاً منسجماً لم يعد يخفى على كل متابع. (يفتاحئيل، 2001، 124)

وكانت إسرائيل قامت منذ نواتها الفكرية الأولى على أسس قومية– دينية توراتية، ضمن عملية استثمار الحركة الصهيونية للديانة اليهودية عبر إعطائها طابعاً قومياً عنصرياً، ويشمل البعد الديني اليهودي كامل منظومة مشروع إسرائيل من المهد إلى اللحد، فاسمها أصلاً هو اسم ديني صرف، حيث فضّل الصهاينة استخدام هذا الاسم "دولة إسرائيل" لدولتهم بدلا من الاسم الذي كان قد اختاره هرتسل، وهو دولة اليهود، لأسباب عديدة، لعل أهمهما(سوفير، 2001، 25):

أولاً: إيجاد تناسق بين اسم الدولة والاسم العبري لفلسطين وهو "أرض إسرائيل"(إيرتسيسرائيل.

ثانياً: إيثار الصفة العنصرية الكامنة في اسم "إسرائيل" على الصفة الدينية في لفظة "اليهود".

وتتعامل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة مع بدو النقب بطريقة مختلفة عن تعاملها مع باقي التجمعات العربية الفلسطينية في إسرائيل؛ لأنها تخطط للنقب تخطيطاً مغايراً لتخطيطيها ورؤيتها السياسية لباقي مناطق وتجمعات فلسطينيي الداخل. ومن هنا يلاحظ الباحث عدد البلدات العربية المعترفبها في باقي فلسطين المحتلة عام 1961 كان 103 بلدة، بينما ارتفع سنة 2011 إلى 132 بلدة، أي بزيادة ما يعادل28%. والسببالرئيسي في زيادة عدد البلدات العربية هو اعتراف الحكومة الإسرائيلية ببلدات عربية قائمة، بينما لم تعترف حكومات إسرائيل المتعاقبة بالقرى العربية في منطقة النقب، إلا في أضيق نطاق، إذ لم تعترف سوى بسبع تجمعات صغيرة تم إنشاؤها في إطار التهجير الداخلي، ثم أضيف إليها تجمع إقليمي يضم عشر وحدات سكانية أصغر. وفي الوقت نفسه ظلت إسرائيل على إصرارها بعدم الاعتراف بباقي قرى النقب العربية وعددها نحو 40 قرية، يقيم عليها أهلها منذ مئات السنين (خمايسي، 2013: 32).

وقد أعلن بنيامين نتنياهو" رئيس حكومة إسرائيل "، أن الشرط الأساسي لإنهاء الصراع هو الإقرار الفلسطيني العلني، الملزم والصادق، بإسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي، حيث

أقدمت حكومته في تشرين الأول 2010م على إجراء تعديلات على "قانون المواطنة" بحيث يتضمن أداء قسم الولاء لـ"الدولة اليهودية" شرطاً لاكتساب الجنسية الإسرائيلية، وزعم نتنياهو أن هذا الطرح "استمرار لما بدأه بن غوريون أي دولة لليهود، لا دولة يعيش فيها مواطنونمن اليهود". ويرى غيورا أيلاند، أحد أبرز منظري الأمن القومي الإسرائيلي، أن طرح نتنياهو شرط ضروري لإحراز تسوية نهائية مع الفلسطينيين. (وكالة معا الاخبارية، 2015/4/9، http://cutt.us/A7GDx)

وعلى أية حال فإن هناك نزاعاً بين الدولة والبدو حول قضيّتين أساسيّتين:الاعتراف بالقرى التاريخيّة، والاعتراف بحقوق المُلْكيّة على الأراضي.

وتتعلق مسألة رفض الحكومات الإسرائيلية الاعتراف بالقرى التاريخية التي قيم عليها نحو ثمانين ألف نسمة يقطنون في أكثر من أربعين قرية في النقب.وهذه القرى قائمة منذ عشرات السنين، بل إنّ بعضها قائم منذ ما قبل إقامة دولة إسرائيل. بعض هذه القرى قائمة على أراضي البدو التاريخيّة، وبعضها يقع في منطقة "السياج" بي بئرالسبع وعراد ويروحام، وهي منطقة تم تهجير كثير من سكان النقب العرب إليها في خمسينيّات وستّينيّات القرن الماضي إبّان الحكم العسكريّ.تبلغ مساحة المنطقة المأهولة مالايزيد عن 3%من أراضي النقب(جمعية حقوق المواطن، بدون، 10-11).

ورفض الدولة الاعتراف بالقرى البدويّة يعني أنّ كلّ عمليّة بناء في هذه القرى تريبدون الحصول على أيّة ترخيصات، وعليه يعيش السكّان هناك تحت طائلا لتهديد المتواصل بهدم السقف الذي يُؤويهم، وفرْض عقوبات جنائيّة أخرى عليهم(جمعية حقوق المواطن، بدون، 12). ولذلك ترفض الدولة توفير الخدمات والبنى التحتيّة الأساسيّة للقرى غير المعترف بها، نحو شبكات الماء والصرف الصحّيّ، والطرق، والربط بخطوط الهواتف والكهرباء.بالإضافة إلى ذلك، إنّ خدمات التربية والتعليم، والرفاه الاجتماعيّ، والصحّة، والحلول التشغيليّة في هذه القرى محدودة جدًا.واقعٌ كهذا فيها انتهاكٌ متواصل لحقوق السكّان الأساسيّة، نحو:الحق ّفي الامتلاك، والحقّ في السكن، والصحّة، والتعليم، والكرامة، والمساواة (جمعية حقوق المواطن، بدون، 12).

القضيّة الثانية–قضيّة حقوق الملْكيّة على الراضي تقترن اليوم بنحو3.000 من دعاوى الملكيّة على مساحة تبلغ نحو600 ألف دونم.المساحة التي يطالب بها البدو تشكّل أقلّ من 5%من مساحة النقب، على الرغم من وجود شهادات تفيد بأنّ البدو قد فلحوا قبل إقامة دولة إسرائيل أكثر من مليونَي ْدونم. جرى نقل حقوق الملْكيّة بالطرق التقليديّة التي لم تشمل دائمًا التوثيقَ الخطّيّ، ولم تُسَوّ كما في الدول التي تمتلك نظامَ أراضٍ عصريّا.تستغلّ دولة إسرائيل هذه الحقيقة لصالحها، وتنجح على هذا النحو في تسجيل الأراضي باسمها في المحاكم (جمعية حقوق المواطن، بدون، 12).

ويتميّز تعامُل دولة إسرائيل في القضيّتين (رفض الاعترافورفض نقل ملكية الأراضي) بممارسات عنيفة تقترن بخلق مُناخ عام يّنزع الشرعيّة عن مَطالب البدو وحقوقهم. دَرَجت الدولة على نعت البدو بغزاة" وَ "مخالفي للقانون"، إلى حدّإطلاق هذه النعوت بالوثائق الرسميّة التي تقدّم إلى المحاكم. ثّمة موظّفون كبار ومنتخَبون من قبل الجمهور يُطْلِقون تهديدات وتحذيرات من أن ّالبدو "يستولون" على النقب، ويحذّرون من "ضياع وفقدان النقب"؛ وكأنّ العرب البدو ليسوا من مواطني الدولة، بل همجهات معادية. فدَبّ الذعرِ هذا يفتقر-كما ذُكر سالفًا-إلى الحقائق، إذ يقطن البدو الذين لاتتعدّى نسبتهم ربع سكّان النقب على مساحة لاتتعدّى 3%من مساحته (جمعية حقوق المواطن، بدون، 12).

وعلى الرغم من خطة تمدين البدو أحادية الجانب التي اتبعتها الحكومة ما يزيد عن 40 عاما، فقد عاش 50% فقط من بدو النقب، حتى عام 2006م، في البلدات المخطط لها، بينما واصل 50% منهم العيش في قرى محرومة من اعتراف من قبل الحكومة، لا تظهر القرى البدوية التي لا تعترف بها إسرائيل على الخرائط الإسرائيلية الرسمية، ولا يوجد لساكنيها عناوين ولا تعترف الدولة بحقوقهم على الأرض، وبدلا من ذلك، قامت وتقوم الدولة بتجريمهم على أنهم "غزاة" ومتجاوزون" يستولون على "أراضي الدولة". (يفتاحئيل2014، 37) . ومن هنا، لا تأخذهم الدولة في الحسبان عندما تخطط السياسات، وتحدد الميزانيات، وتوفر الخدمات أو تقديم الحماية القانونية، وبشكل مماثل، ينظر إليهم جيرانهم اليهود وكأنهم إزعاج يجب تقليصه إلى الحد الأدنى أو التخلص منه، وقد قام سفيرسكي وهانسون عام 2006م، بتوضيح ذلك على النحو التالي: "إن ظاهرة إقصاء البدو عن المخططات الهيكلية الرئيسية هو أمر ليس بالجديد. فقد تصرفت الدولة، من خلال هيئات التخطيطية بهذه الطريقة على مدى سنوات لا تظهر القرى البدوية (غير المعترف بها) في عدد من المخططات الهيكلية الرئيسية بتاتا، وكأنهم غير موجودة، أو يشار إلى مواقعها كأنها معدة للاستخدام العام مثل شبكات المجاري، المنتزهات العامة أو المناطق الصناعية".

وتهدف الجهود الإسرائيلية إلى تحويل القرى المتناثرة في بادية النقب إلى بلدات مكتظة دون تخطيط بحيث تدفع نوعية الحياة لتشبه جميعها أحياء فقر كبرى، أشبه بتجمعات المواطنين السود في جنوب أفريقيا ولتصبح الحياة فيها على المدى البعيد موئلاً للعنف الناجم عن الفقر وسوء الخدمات وتأخر التعليم والصحة، وبالفعل فقد أصبحت التجمعات التي أقامتها سلطات الاحتلال أحياء فقر مزدحمة في محيط المدن اليهودية، كما هي حال أحزمة الفقر التي تحيط بالمدن الكبرى في العالم.(بدوان، http://cutt.us/nh1mm)

وقد نتج عن جملة السياسات والممارسات الإسرائيلية الهادفة إلى تهجير بدو النقب، أن أصبح البدو العرب الفلسطينيون في النقب، يعيشون في نمطين مصطنعين من أنماط التجمع السكاني الخاضع لسياسة التهجير. وهذان النمطان هما(انظر الخريطة في الصفحة 111):

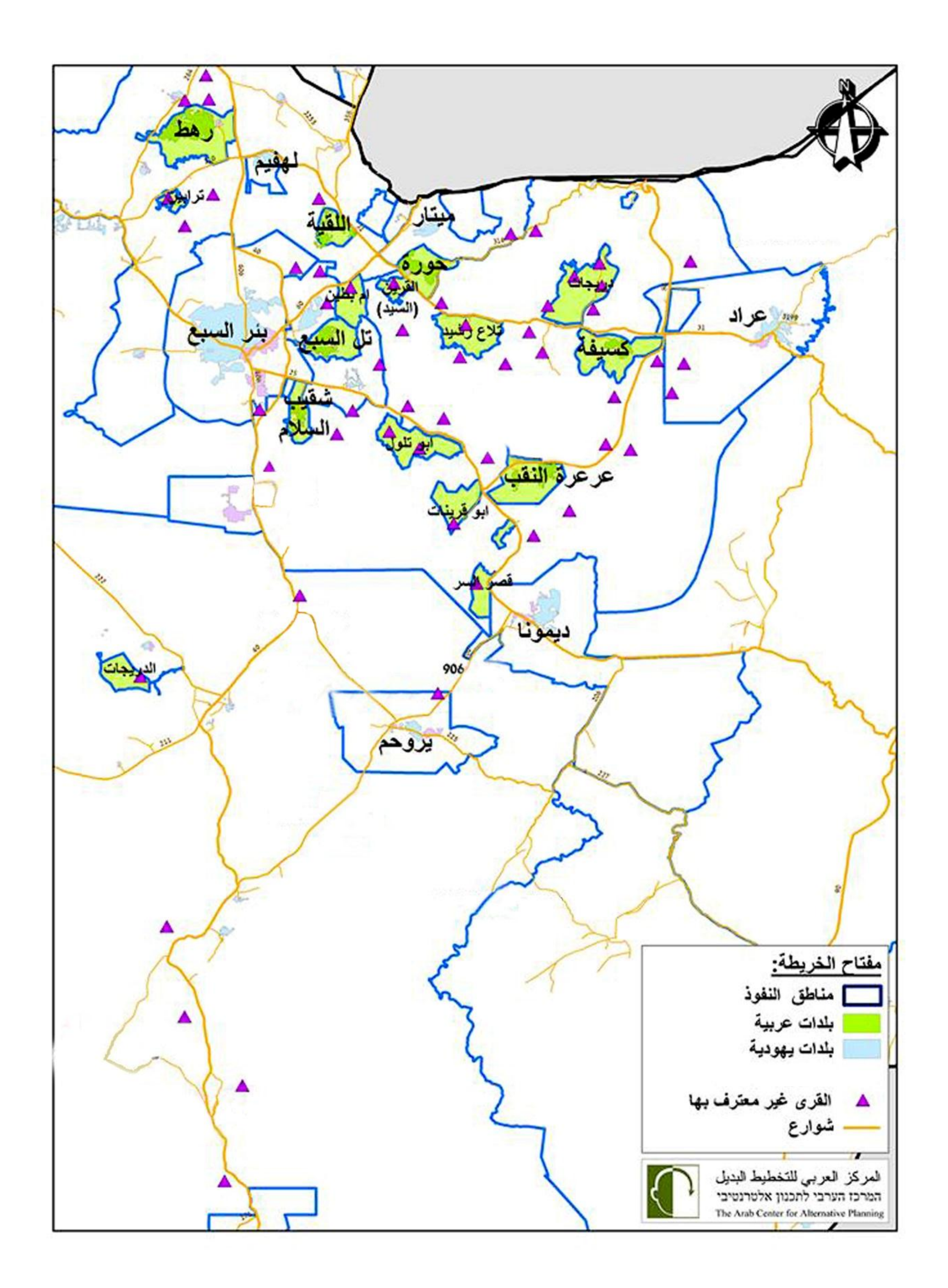
أولاً – نمط القرى المعترف بها:

وهي قرى تم إنشاؤها بناءً على سياسة التهجير الداخلي وإعادة التموضع في منطقة النقب نفسها، ولكن بهدف تفريغ أكبر مساحة ممكنة من أراضيها من سكانها الأصليين تمهيداً لإقامة مستوطنات وتجمعات يهودية فيها، وللعمل على تهويد الإقليم على الصعيد: الجغرافية والجيوسياسية والعمرانية بل الحضارية على وجه العموم. وهذ القرى هي:

1. **رهط**، تقع على مسافة بضعة كيلو مترات شمالي غرب بئر السبع في جنوب إسرائيل، وتعتبر المدينة البدوية المستحدثة الأكبر لإسكان بدو النقب في غير منازلهم التاريخية، حيث أسست سنة 1972، في إكطار خطة لبناء سبع تجمعات بدوية مستقرة. ويقطنها حسب تقديرات 2014 حوالي 50 ألف نسمة ينتمون إلى قبائل الهزيل والقريناوي والعبرة و الطوري والزيادنة وغيرهم. وقد تم اعتماد رهط كمدينة، في ظل حكم إسحق رابين، سنة 1994.
2. **تل السبع**، تبلغ مساحتها حوالي 5000 دونم. وتقع شمال شرق بئر السبع، وشرقي بلدة عومر، وقد أقيمة سنة 1968 . وهي أقدم تجربة إسرائيلية لإسكان بدو النقب. ويسكنها حسب تقديرات 2014 حوالي 1500 عربي، ينتمون إلى عائلات الأعسم و أبو عصا و أبو سرحان، وأبو طه و الباز ،أبو عنزة . وقد تم اعتمادها سلطة محلية سنة 1984.
3. **حورة**، تقع شرقي مفترق شوكت (السقاطي)، وعلى بعد حوالي 2كم منه. أسست سنة 1989، شمال شرق بئر السبع.، وأصبحت ذات سلطة محلية سنة 1996. ويسكنها حسب تقديرات 2014 حوالي 10.000 نسمة. وهي من أعلى بلدات النقب زيادة سكانية، حيث تبلغ نسبة الزيادة الطبيعية فيها خوالي 6.8 % . وتسكنها عائلات العطاونة وأبو القيعان والنباري.
4. **كسيفة:** أقيمت سنة 1982، وتقع غلى الجنوب من تل عراد، وشمال قرية عرعرة النقب وتبلغ مساحتها حوالي 14.000 دونم.. وقد تمت إقامتها على أثر اتفاقية كامب ديفيد سنة 1979، وذلك بهدف نقل المطار الحربي الإسرائيلي في سيناء، إلى المضارب الأصلية لسكانها . ويعيش فيها حسب تقديرات 2014 حوالي 12.000نسمة، ويسكنها عائلات من العمور و أبو عجاج والنصاصرة والزبارقة و أبو ربيعة وغيرها.

5. **شقيب السلام:** أقيمت سنة 1979 على بعد بضعة كيلومترات من الجهة الجنوبية الشرقية لبئر السبع، وتم الاعتراف بها كبلدة ذات سلطة محلية سنة 1996. ويقطنها حسب تقديرات 2014 حوالي 7.500 نسمة، من الحمامدة وأبو معمر و الترابين و الجرجاوي ،غيرها.
6. **اللقية:** بدا تجمع سكان اللقية نتيجة الضغوط الحكومية والعسكرية الإسرائيلية سنة 1985، ثم أقيمت رسمياً سنة 1990. وتقع غربي السقاطي وعلى بعد حوالي 12 كم شمالي بئر السبع. وقد أعلن عنها بلدة ذات سلطة محلية سنة 1996. ويبلغ عدد سكان اللقية وضواحيها، حسب تقديرات 2014 حوالي 17.000 نسمة من قبال الصانع وأبو بدر والأسد وأبو عمار وأبو سعد وأبو غنيم وغيرها.
7. **عرعرة النقب:** تقع شمال شارع بئر السبع– ديمونة جنوبي قرية كسيفة، وقد تم اعتمادها بلدة ذات سلطة محلية سنة 1996. ويقدر عدد سمانها حسب معطيات عام 2014 بحوالي 16.500 نسمة. ومن العائلات التي تسكنها، قبائل أبو عرار و أبو صعاليك و أبو جويعد وأبو جامع وأبو كرش، وأبو نادي والعكه وغيرها.
8. **بيرهداج:** قرية في النقب الشمالي تقوم على أرض زراعية تصل إلى 6.500 دونم تعود ملكيتهاتاريخيها إلى أبناء القرية. وقد أنشئت في مكانها الحالي في العام 1996 بعد أن تسبب التلوث البيئيالناجم عن المصانع إلى انتقال فئة من قبيلة العزازمة من تلك المنطقة إلى المنطقة الحالية كحلمؤقت تم التوصل إليه مع وزير المنشآت التحتية السابق، بنيامين بن إليعيزر. إلا أن الاتفاق تحول إلىحل دائم. وفي العام 2003 اعترفت الحكومة الإسرائيلية رسميا ببير هداج ضمن قرارها بالاعترافبعض القرى العربية هناك، وقد ضمت القرية في أعقاب ذلك إلى المجلس الإقليمي أبو بسمة(ركاز، 2006، 127).
9. **المجلس الإقليمي أبو بسمة :** تم تأسيسه سنة 2005، ويضم عشرة تجمعات سكانية من القرى التي لم يكن معترفاً بها. وهي قرى أبو قرينات ويسكنها حوالي 3.500 نسمة، والسيد، وعدد سكانها يزيد قليلاً عن سابقتها. وأم بطين ومولادة وبيرهداج وقصر السر، ويسكن كل منها حوالي 4.000 نسمة، وذلك بالإضافة إلى قرى دريجات ومكحول والترابين التي يقيم في كل منها حوالي 1.500 نسمة حسب تقديرات 2014.

ومما يذكر أن هذا القرى متقاربة ولكنها غير متجاورة وقد تم تزويدها بالخدمات الأساسية في حدها الأدنى. ومع ذلك فوضع سكانها الاجتماعي أفضل من وضع سكان القرى غير المعترف بها. كما يذكر أن المقر الإداري لهذه التجمعات في بئر السبع



ثانياً – نمط القرى البدوية غير المعترف بها:

تم تبني مصطلح القرى غير المعترف بهالأول مرة من قبل منظمات مثل جمعية الأربعين وشاتيل في التسعينيات، ومع ذلك فإن المؤسسة الرسمية في إسرائيل ترفض استخدام هذا

المصطلح وتشير إلى مصطلح بديل هو الشتات البدوي (**هيومن راتيس ووتش، 2008، 19**). وقد قدر المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب عدد القرى غير المعترف بها عام 1997بـ45قرية.(**هيومن راتيس ووتش، 2008، 19**). ولكن عددها تقلص فيما بعد إلى 39 قرية، يسكنها حوالي 70.000 نسمة موزعة على مساحات مبعثرة في منطقة النقب، ولا تزيد مساحتها مجتمعة عن 1.8% من المساحة المتبقية مع العرب. وهي في مجملها لا تزيد عن 5% من إجمالي المساحة الكلية للنقب والتي تسيطر عليها إسرائيل على نحو كامل.

(وهذه قائمة بأسماء القرى غير المعترف بهافي النقب، وفقاً لإحصاء عام 2008)

1. ضحية	**9. باط الصراعية**	**17 . الباط**	**25. دريجات**		**33 . المذبح**
2. خربة السبالة	**10 . سعوة**	**18 . الحمرة**	**26. السرة**		**34 . خشم زنة**
3. الباطل/كركور	**11 . خربة الوطن**	**19 . تل الملح**	**27. الزعرورة**		**35 . وادي المشاش**
4. المساعدية	**12. عتير/أم الحيران**	**20. البحيرة**	**28. أم رتام**		**63. السر**
5. عوجان	**13. وادي غوين**	**21. قطامات/ المطهر**	**29. بير الحمام**		**37 . وادي النعم**
6. المكيمن	**14 . الغرة**	**22. غزة**	**30 . الزرنوق**		**38 . الشهبا/ المزرعة**
7. عمرة	**15 . القرين**	**23. تل عراد**	**31 . بير المشاش**		
8. رخمة	**16. السدير**	**24. كحلة**	**23. صووين**		

(ركاز، 2006، 127)

وقد أقام سكان القرى التي لا تعترف بها إسرائيل في عام 1997م، مجلسا إقليميا خاصا بهم كحركة مجتمع أهلي، وقام هذا المجلس بوضع وتقديم مخططات لتطويره الإقليمي إلى وزارة الداخلية، إلا أن وزارة الداخلية لم تقبل الخطة المقترحة الخاصة بمجلس القرى التي لا تعترف بها إسرائيل التي تدعو إلى إقامة نماذج توطين ريفية أكثر ملاءمة، وبقيت مصممة على المضي في نفس النموذج المدني الفاشل مع إجراء تحسينات سطحية، لكنها تواجه مقاومة جدية ومنظمة من قبل المجتمع البدوي.

وتفتقر القرى التي لا تعترف بها إسرائيل إلى الخدمات العامة، مثل الأطر التعليمية للأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة، المدارس الثانوية، المواصلات العامة، الكهرباء، جمع النفايات والتخلص منها، والمرافق الطبية للمجتمع، كما ترفض الدوائر الحكومية السماح للفلسطينيين البدو، الذي يعيشون في هذه القرى، بإنشاء أبنية ثابتة أيا كانت، وتعتبر المساكن

جميعا، باستثناء الخيم غير قانونية، ويتعرض الأشخاص الذين يبنون المنازل إلى غرامات مالية باهظة، وتخضع الأبنية لإجراءات الهدم، ووفقا للخطة التي وضعتها الحكومة الإسرائيلية في إلا 2003م، سيتم استخدام القوة في نقل جميع سكان القرى التي لا تعترف بها بلدات خططت لها الحكومة، وقد تم إعداد هذه الخطة دون إشراك البدو، ودون أن يؤخذ بالاعتبار أن الإخلاء المقترح يتنافى مع احتياجاتهم ورفاهيتهم التي تتركز في الأراضي التي يعيشون عليها.(أبو سعد، 2013، 4)

لا يوجد حالياً ضمن قرى البدو غير المعترف بها من يأمن على ملكية أرضه، وهم يواجهون تهديداً مستمراً بتدمير بيوتهم. وطبقا ًللإحصاءات الحكومية يوجد 45.000 مبنى غير قانون يفي النقب حالياً.ولم تصدر ضد آل المباني أوامر هدم، لكن كلها مرشحة للهدم **(هيومن راتيس ووتش، 2008، 18).**

وتحرم إسرائيل القرى التي لا تعترف بها من السلطات التمثيلية، فليس فيها مجالس محلية رسمية، مما يعني حرمان سكانها من حقين واضحين، هما الحق في سلطة محلية توفر لهم الخدمات الأساسية، والحق في انتخاب ممثليهم، تعيش أكثرية سكان القرى التي لا تعترف بها إسرائيل في مناطق لا توجد فيها أي سلطة بلدية، حتى أن السكان الذين يعيشون في مناطق في ظل سلطة بلدية، مثل أولئك الذين يعيشون ضمن نطاق سلطة المجالس الإقليمية اليهودية، لا يتلقون أية خدمات من تلك الهيئات ولا يقترعن في انتخاباتهم، بدلا من ذلك، يحكم سكان القرى التي لا تعترف بها إسرائيل عددا من البنايات والوحدات الإدارية المقامة خصيصا للبدو الفلسطينيين (التي لا تضم أية منها ممثلين عن البدو على مستوى صنع القرار)، أبرزها: سلطة تطوير البدو، سلطة التعليم البدوي و"الدورية الخضراء". (يفتاحئيل، 2014، 39).

ولكن هذه القرى لجأت إلى إدارة نفسها بنفسها من خلال تشكيل لجان محلية شعبية غير معترف بها رسمياً . وقد تبين عند إجراء مسح إداري لـ34 قرية غير معترف بها سنة 2010، أن ثلاثاً منها لم يتم تعيين لجنة أو شخصية محليةمسئولة إداريا عن شئونها. أما في القرى التي لديها جهة مسئولة فقد تم غالبا اختيار الأعضاء انتخابافي نحو 78%منها. وفي نسبة قليلة منها تقدر بـ18% تم تعيين الأعضاء بحسب التمثيل العائلي لسكان القرية، وفي نحو 5% تم انتداب الجهة المسئولة انتدابا.كما تبين من خلال المسح أن نحو 68% فقط من هذه التجمعات المحلية المسئولةممثلة في المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها. ويتضح أن ثلث هذه التجمعات قد تم انتدابها أوانتخابها في عام 1997، واختيرثلثآخرفيالعامينالالاحقين (1998 -1999)، أما الثلث الأخير فتم انتدابه أو انتخابه في الفترة الممتدة بين عامي1988 و1995 ، وأيضا بين عامي 2000و2006 . وتجدر الإشارة إلى أن جميع أعضاء اللجان المحلية في القرى غير المعترف بها من الذكور فقط (ركاز، 2006، 128).

ولوحظ أن غالبية الجهات المحلية المسئولة في القرى غير المعترف بها (98%) قامت بتقديم طلب للجهاتالمسئولة في الدوائر الحكومية للحصول على الاعتراف بالقرية، أي أن جهة واحدة فقط لم تقدم مثلهذا الطلب. غالبية هذه الطلبات (نحو 74%) قدمت بين عامي 1997 و2000، ونحو 12% قدمت منذالعام 1991 وحتى العام 1996.ومن اللافت للنظر أن نحو 12% فقط من هذه الطلبات لقيت تجاوباإيجابيا وانتهت بانتزاع الاعتراف الكامل بالقرية، وهي (أم بطين وأم متنان وبير هداج وقصر السر)، وكان الرفض من نصيب نسبة مشابهة؛ وحصلت نحو 14% من هذه الطلبات التي قدمت في الفترةبين العام 1997 و2000 على قرار من وزير الداخلية بالاعتراف، ولكن هذا القرار لم ينفذ. ولا تزال نسبة ضئيلة نحو 5% من هذه الطلبات التي قدمت في الفترة 1997– 1999 قيد البحث على طاولة لجنة خاصة في وزارة الداخلية؛ وغالبية هذه الطلباتنحو 79% والتي قدمت منذ العام 1997وحتى العام 2000 لم يتم الرد عليها، في تجاهل تام من قبل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة (ركاز، 2006، 129).

إثبات دور المقاومة العربية في مواجهة مخططات التهجير:

بدأ الدور النضالي الشعبي لبدو النقب منذ منتصف سبعينات القرن الفائت، ولكن دورهم هذا بقي دوراً فردياً غير منظم حتى أواخر القرن الفائت. ولكنه اتجه إلى الانتظام والتأطير منذ عام 1997 ، حيث أسست التجمعات البدوية للقرى غير المعترف بها المجلس الإقليمي للقرى غيرالمعترف بهافي النقب.بهدف نيل الاعتراف بكل القرى غيرالمعترف بها.وفي عام 1997 شكل المجلس خطتها لأساسية الخاصة به، وهي "عرب النقب لعام 2020"، وقدمها إلى مراكز التخطيط ووزارة الداخلية. وفيما لم ينجح المجلس في كسب الاعتراف بخطته، فقد استمر في بذل الجهود لإثارة الوعي بمأساة البدو وبالدفع بالتغيير عبر قضايا المحاكم والحملات الإعلامية والمظاهرات والتفاوض مع الحكومة والضغط عليها وعلى مسؤولي التخطيط، وبالتدخل في هيئات الأمم المتحدة **(هيومن راتيس ووتش، 2008، 24).**

يتمثّل المستوى الأول من المقاومة في الرفض الجماهيري للانتقال إلى البلدات المخطّط لها، بصرف النظر عن العديد من الإجراءات القهرية المستخدمة ضدّهم إضافةًإلى ذلك، فإنّهم يوسّعون أماكن سكناهم لكي تلبّي احتياجات التكاثر السكّاني الطبيعيّ، بالإضافة إلى بناء مصالح صغيرة ومبانٍ مجتمعيّة أخرى .

ويتمثّل المستوى الثاني من المقاومة في بدء منظّمات بدوية محلّية عديدة، إلى جانب منظّمات تعمل على نطاق قطريّ تمثل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، باتخاذ إجراءات قانونيّة وقائيّة مدفوعة بالسياسات المجحفة التي تناقض مبادئ القانون ومسؤوليّات الحكومة تجاه مواطنيها (أبو سعد، 2013، 6)

وكانت إحدى الاستراتيجيات التي استخدمها المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها لمعارضة مخطّط شارون كان المبادرة إلى تأسيس منتدى معًا، الذي يتألّف من 32 تنظيمًا محليًّا وقطريًّا، من اليهود والعرب. لقد عبّر هذا المنتدى بصوت عالٍ عن معارضته للحلول القسريّة ودعا إلى إجراء حوار فوريّ بين الحكومة وبين ممثّلي القرى غير المعترف بها (أبو راس، 2006)

وقد أثمرت جهود المقاومة الشعبية لأهل النقب عن انتزاع الاعتراف بتسع قرى من القرى غير المعترف بها وهي قرى قصر السرّ، ملادة، مخول، دريجات، أبو قرينات، أم بطين، بير هدّاج، طرابين والسيد ، وإن إنشاء المجلس الإقليمي أبو بسمة الرسميّ، هما عبارة عن انتصارين جزئيين للمجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب (وهو عبارة عن تنظيم تطوّعي مكوّن من جمعيّات محليّة كثيرة تمثّل السكان، تمّ تأسيسه على يد سكان القرى غير المعترف بها في العام 1998). لكن إنشاء المجلس الإقليمي أبو بسمة تم من دون تواصل جغرافيّ بين القرى، خلافًا لمجالس إقليميّة أخرى في إسرائيل. لقد طالب المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب بالاعتراف بجميع القرى الـ 39 غير المعترف بها، وتبنّى نموذج المجلس الإقليمي كسلطة محليّة لجميع القرى غير المعترف بها.

ولا زالت الهيئات الشعبية في الوسط العربي في النقب وعلى رأسها أبناء المجتمع البدويّ والمجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها، تقاوم بشراسة نيّة الحكومة السّاعية إلى ترحيل سكّان بقيّة القرى غير المعترف بها إلى تسع قرى جديدة ، ومن المرجّح أن يؤدّي ذلك إلى مواجهة قاسية مع السّلطات الإسرائيلية، حيث يرى البدو في محاولة تركيزهم ببلدات مدينية بمثابة مسعى لفصلهم عن مراكز معيشتهم وعن أراضيهم التاريخيّة، وعملاً عدائيًّا ضدّ وجودهم في النّقب.ويشيرون في الوقت نفسه، إلى إنشاء عشرات المستوطنات الفردية الواسعة والمعزولة لليهود، وخصوصًا على طول "طريق النبيذ" في النقب، وهي المستوطنات التي تمّ تطويرها استنادًا إلى شعر "حماية الأرض" (من البدو)، مُمثلين بالمجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها (أبو راس، 2006).

واضطر نتنياهو، أمام الضغوط العربية المحلية والتدخلات الدولية والفضح الإعلامي الواسع، مساء الخميس 2013/12/13، أن يعلن تعليق قانون برافرالهادف لتهجير نحو 70 ألف فلسطيني من بدو النقب من أراضيهم. وأمر ببدء العمل على تنظيم وتسوية وجود بدو النقب (الزيتونة 2013، http://cutt.us/bDSYv)

المبحث الثاني

الآثار الاجتماعية والاقتصادية لسياسة التهجير الإسرائيلية تجاه بدو النقب

أولاً : وضع التجمعات البدوية تحت طائلة التوطين:

أعدت الحكومة الإسرائيلية منذأواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين، مخططات لإعادة توطين بدو النقب كافة في بلدات ذات نمط مديني، وتقول الحكومة: إن المنطق الكامن وراء إقامة هذه البلدات هو "عصرنة البدو"، وتوفير الخدمات بشكل ناجح أكثر، كمحفز لاجتذاب البدو إلى تلك البلدات، ينفي هذا المنطق حقيقة أنه تم اختيار نموذج توطين مدني ومكتظ بشكل واضح لتدمير كامل لنمط الحياة البدوي التقليدي، وإذا كانت أهداف الحكومة، في الحقيقة، "عصرنة" البدو وتوفير الخدمات لهم بشكل ناجح أكثر فقط، ففي الإمكان تحقيق الهدفين سوية عبر التخطيط لقرى أو تعاونيات زراعية تستند إلى الأرض تكون خاصة بالبدو. وكان من شأن هذا إن يتوافق مع مطالب البدو بتطويرهم، وما كان ليستدعي ترحيلهم الكامل عن أراضيهم وتغريبهم عن نمط حياتهم التقليدي الذي يستتبع التمدين، تم تصميم البلدات التي خططت لها الحكومة كبلدات مهجعية مكونة من إحياء مقسمة إلى قطع أرض مساحة كل واحدة منها دونم تقريبا، إلى جانب توفير الخدمات الأساسية، تفتقر هذه البلدات إلى سمات التمدين الأساسية، فبخلاف المستوطنات المدينية المجاورة في الوسط اليهودي، لا تتمتع البلدات البدوية بمصادر عمل داخلية، وليس فيها شبكات مواصلات عامة داخلية أو خارجية، لتسهيل إمكانية الوصول إلى البلدات الأخرى، كما تفتقر البلدات البدوية، أيضا، إلى المصارف، مكتب البريد، شبكات مجار كاملة، ومكتبات عامة، باستثناء أكبر بلدة، رهط التي يسكنها نحو 40.000 نسمة، وهي تحتوي على مصرف واحد ومكتب للبريد، وتشكل هذه البلدات أفقر البلدات في إسرائيل على الإطلاق.(ناصر، 2014، 55).

وفي حين لاءم برنامج "التمدين" المزعوم هدف الحكومة المتمثل في تقليص استخدام بدو النقب، بشكل عملي، لموارد الأرض والتحكم عليها، لم تحاول الدولة، عمليا، دمج البلدات البدوية في البنية التحتية للبلاد بالمعنى التطبيقي والجاد، كما لم يتم متجها موارد كافية لتتطور بشكل مستقل بسبب سياسة الحكومة الرامية إلى تكريس اعتماد الفلسطينيين على الاقتصاد اليهودي وعلى مواقع القوة اليهودية، بغية زيادة سيطرة الدولة عليهم إلى الحد الأقصى وهكذا، فإن البلدات البدوية التي خططت لها الحكومة تبدو أقل شبها بالمراكز المدنية المتميزة بنشاط اقتصادي،

ثقافي، خدماتي وأكثر شبها بالنمط النموذجي الاستعماري من المخيمات، باستثناء الاكتظاظ في النمط المدني، وقد بنيت من أجل ضمان حفظ الأرض لأناس آخرين. (ديفيس، 1985، 81) .

ومن هنا أصبحت البلدات البدوية تعاني من نسب عالية من الاكتظاظ السكاني.إذ إن معظم القرى البدوية محدودة المساحة ومحرومة من عمقها الجغرافي الاستراتيجي. وتفتقر معظمها لقسائم البناء.ومعدل الأسرة البدوية مرتفع جدا. ففي مدينة رهط، على سبيل المثال، بلغ عدد السكان في عام 2007، 42200، بنما كان عدد المنازل 3306 فقط، أي أن معدل عدد الأسرة في البيت يقترب من 13 فرداً (أبو عجاج، 2012، http://cutt.us/Qh44i)

وتعتبر القرى البدوي الاكثر فقرا في الدولة اذ تصنف جميعها في أدنى السلم الاقتصادي – اجتماعي حيث تتميز بنسبة بطالة عالية للغاية.وهو في ازدياد مستمر على مر السنين.وعلى سبيل المثال، في عام 2003 كانت معدلات البطالة في مدينة رهط تصل إلى 16 ٪ وفي عام 2004 وصلت النسبة الى 24%.أما في عام 2005 فكانت أكثر من 25 ٪. الوضع في قرية كسيفة ليس بالأسهل اذ ان نسبة البطالة في عام 2003 كانت في حدود 22% وفي عام 2004 قريبة من 30% وعام 2005 ارتفعت الى 32%. بينما كان اجمالي نسبة البطالة في الجنوب عام 2003 ما يقارب 7.5%، وفي عام 2004 9%. اما بالنسبة الى جمهور العاملين فالوضع بالنسبة لهم ليس بأفضل بكثير. فمن ناحية يواجهون صعوبات كبيرة في العثور على وظائف متاحة في القرى المحلية. ومن ناحيه اخرى يتقاضون أجورا لا تفي بمتطلبات الحياه العصرية. ففي الوقت الذي بلغ فيه متوسط الأجر في قضاء بئر السبع في عام 2007 نحو 7250 شيقل، فأن متوسط الأجور في مدينة رهط 5213 شيقل وبلدة شقيب السلام 5242 شيقل من نفس السنة.وقد حصل 40.5 ٪ من الموظفين الذين يعيشون في مدينة رهط على الحد الأدنى للأجور (أبو عجاج، 2012، http://cutt.us/Qh44i).

وعلى الرّغم من خطة تمدين البدو الأحادية الاتّجاه التي اتبعتها الحكومة مايزيد عن40عامًا، فقدعاش 50% فقط من بدو النقب، في العام 2006، في البلدات المخطّط لها، بينما بقي50%منهم يعيشون في قرى محرومة من الاعتراف من قبل الحكومة (أبو سعد، 2013، 5)

ومن الجدير بالذكر أن القرى البدوية، فعلياً، ظلت عبارة عن بلدات من الأكواخ، ويتم تشييدهاعلى أراضٍ قاحلة غير قابلة للري والزراعة، ولاتصلها طرق مرصوفة، وهي محرومة من البنية التحتية الأساسية، وتتناقض أبلغ التناقض مع البلدات اليهودية المجاورة (**هيومن راتيس ووتش، 2008، 20**).

ثانياً : تردي الأوضاع الصحية لدى بدو النقب:

وفي المجال الصحي، يوجد نقص كبير في الخدمات الطبية خاصة في القرى غير المعترف بها.حيث يتميز المجتمع البدوي بنسبة عالية لإصابات الاطفال ووفيات الرضع.ففي عام 2003، على سبيل المثال، كانت نسبة الأطفال البدو الراقدين في المستشفى تعادل 32 ٪ مقارنة مع 8 ٪ في الوسط اليهودي. وفي عام 2004 كان متوسط معدل وفيات الرضع عند البدو 4 أضعافها في المجتمع اليهودي.(أبو عجاج، 2012، http://cutt.us/Qh44i)

وقد أصدرت وزارة الصحة في نفس العام دراسة توثق معدلات السرطان الأعلى من المستوى المرتفع ومعدلات العلاج المرتفعة بالمستشفيات جراء الأمراض التنفسية بالقرب من رامات هوفاف. إلا أن السلطات رفضت على طول الخطط لبدو وادي النعم بتأسيس قرية زراعية في موقع آخر غير سام. والبديل الوحيد الذي عرضتها الدولة هو حيل او وجود فعلي في بلدة البدو المحرومة بالفعل سيجي فشالوم، وهي ضمن حيز رامات هوف االتي ذكرتها دراسة وزارة الصحة(**هيومن راتيس ووتش، 2008، 19**).

ثالثاً: اتباع إسرائيلي لسياسة تعليم مضادة للهوية الوطنية لبدو النقب:

وفي إطار هذا المخطط، أقامت إسرائيل "سلطة تطوير البدو" في العام 1984م، وهي تتحكم بالتخطيط وبسياسة التطوير والتطبيق فيما يتعلق بالمجتمع البدوي في النقب، ومن ناحية إدارية، فإن "سلطة تطوير البدو" هي وحدة ثانوية من دائرة أراضي إسرائيل، ما يشير إلى الأجندة الخفية الكامنة وراء اسم جميل كهذا، وبالإضافة إلى موارد الأراضي، تتمتع "سلطة تطوير البدو" بسيطرة مطلقة على توفير إمكانية توصيل المياه لبدو النقب في القرى التي لا تعترف بها إسرائيل، إن هذه القرى غير موصولة بشبكة الماء القطرية، إلا أن سكانها يمنحون إمكانية الحصول على الماء بأسعار مرتفعة في مواقع مركزية مخصصة لذلك، ويتوجب عليهم نقل الماء منها إلى بيوتهم في صهاريج. وتطبق "سلطة تطوير البدو" سياسة مقيدة جدا فيما يتعلق بالماء، وهي تستخدم الماء كوسيلة أخرى لحث الناس على مغادرة أراضيهم والانتقال إلى البلدات التي تصادق عليها الحكومة، كما تحتكر "سلطة تطوير البدو" كامل التخطيط الخاص بالمجتمع البدوي، وهي المسئولة عن فتح أحياء جديدة في البلدات البدوية المخطط لها، أو إقامة بلدات جديدة، وفي المجمل، لا يمكن إحداث أي تطوير في المجتمع البدوي في النقب، سواء كان مجتمعا معترفا به أم لا، ما لم تصادق عليه وتنفذه سلطة تطوير البدو(dayan, 1993, p. 98).

وعند النظر إلى سياسة إسرائيل التعليمية تجاه البدو الفلسطينيين في النقب، نجد أنها سياسة تقوم على شطب الهوية الوطنية لأولئك السكان، وتهدف إلى تذويب وجودهم وتحويلهم إلى جماعة هامشية تقوم على هامش المجتمع الإسرائيل وتتثقف بثقافته، وتكون في خدمته. أي أن تلك السياسة تقوم على خطة للتهويد الاجتماعي والثقافي وفقاً للأهداف الصهيونية العليا. ويتضح ذلك من خلال الوقوف على أهداف التعليم كما وردت وفق تعديل قانون التعليم الرّسمي عام 2000 ، والتي تنص على ما يأتي **(أبو أسعد، 2011:105-106):**

1. أن يكتسب الطالب ويتعلمّ المبادئ والقِيم التي وردت في وثيقة إعلان قيام دولة إسرائيل، كدولة يهوديّة وديمقراطيّة، وتعزيز العلاقة التي تشدّد على احترام حقوق الإنسان، والحريّات الأساسيّة، والقيم الديمقراطيّة، والمحافظة على القانون، واحترام وجهة نظر وثقافة الغير، والتربية من أجل السعي للسلام والتسامح في العلاقات بين الإنسانيّة وشعوب العالم.
2. تعليم تاريخ أرض إسرائيل وكذلك دولة إسرائيل.
3. تعليم التوراة، تاريخ الشعب اليهودي، التراث الإسرائيلي والتقاليد اليهوديّة، والتشديد على مسألة ذكر بالكارثة والبطولة وتعليم الطلاب على احترامها.
4. تطوير شخصيّة الطالب والطالبة، وتعزيز قدراتهما وإبداعاتهما المختلفة، من أجل استنفاذ قدراتهما كأفراد يعيشون حياة ًذات جودة ومعنى.
5. تقوية ودعم معرفة الطلاب في مجالات المعرفة والعلوم المختلفة، وفي الإبداع الإنساني بأنواعه وفي مراحلها لمختلفة. وكذلك تزويد الطلاب بالمهارات الأساسيّة التي يحتاجون إليها في حياتهم كأفراد بالغين في مجتمع حرّ، وتشجيع النشاط الرياضي والثقافة الترفيهيّة.
6. تعزيز القدرة على إبداء الرأي والنقد وتنمية حب ّالاستطلاع للمعرفة والتفكير الذاتي المستقلّ والمبادرة، وتنمية الوعي بخصوص التغيرات والتجديدات.
7. منح فرصة متساوية لكلّ طالب وطالبة، وإفساح المجال أمامهما لكي يتطور اويتقدّماكل ّحسب طريقته، وخلق الأجواء التي تتقبّل الآخر وتسانده.
8. تنمية ودعم المساهمة في حياة المجتمع في إسرائيل، والاستعداد لقبول المناصب وإشغالها من منطلق الإخلاص والمسؤوليّة، والمساعدة المتبادلة، والتطوع للمجتمع والسعي من أجل إيجاد العدل الاجتماعي في دولة إسرائيل.
9. تطوير علاقة مبنية على الاحترام والمسؤوليّة بخصوص البيئة الطبيعيّة وترسيخ العلاقة والارتباط مع الوطن ومناظره الطبيعيّة بما في ذلك ثروته الطبيعيّة والحيوانيّة.

10. معرفة اللغة، الثقافة، التاريخ، التراث والتقاليد الخاصة بالمواطنين العرب والمجموعات السّكانيّة الأخرى في دولة إسرائيل، والاعتراف بالحقوق المتساوية لكافة مواطني دولةإسرائيل

أقامت وزارة التربية والتعليم، في إطار هذه الأهداف، سلطة التعليم البدوي في العام 1981م، لتوفر الخدمات التعليمية للقرى التي لا تعترف بها إسرائيل حيث تفتقر هذه إلى الهيئات البلدية التي عادة ما توفر مثل تلك الخدمات، ومن إقامتها. ويدير سلطة التعليم البدوي مدراء يهود يعملون من أجل السيطرة على المجتمع من خلال توفير مرافق التعليم. (حنانئيل، 2014، 63)

ومن هنا أصبح وضع جهاز التعليم البدوي يعاني الأمرين.فمن ناحيه ينهيأعداد كبيرة من الطلاب سنويا التعليم الثانوي (5500 طالب)، بينما ينخرط أقل من 15%منهم في التعليم الاكاديمي.أما من حيث النتائج فالتحصيل العلمي متدنٍ جدا. وأكبر شاهد على ذلك امتحانات التقييم الذي تجريها وزارة التربية والتعليم سنويا.ففي سنة 2006 كان معدل علامات الطلاب في صفوف الخوامس كما يلي: اللغة الإنجليزية 69، العلوم والتكنولوجيا 54، الرياضيات 53، واللغة (العربية) 51%. أما نتيجة امتحان سنة 2007 فتبين ان 35% من الطلاب الممتحنين كانت علاماتهم حتى55%. وكان معدل علامات الطلاب في امتحان التعبير للغة العربية نحو32%(أبو عجاج، 2012، http://cutt.us/Qh44i).

وتعاني المدارس البدوية في النقب من الاكتظاظ: ففي عام 2006، بلغ متوسط عدد التلاميذ في المدارس البدوية 665 طالبا في المدرسة الواحدة، مقارنة بـ 372 بالمدارس الإسرائيلية الأخرى. ويزيد عدد طلاب 80% من المدارس عن 500 طالب، مقارنة مع 25 ٪ في المدارس الإسرائيلية.وعلى رغم أن الدولة أقرت ميزانية لحل مشكلة الاكتظاظ في مدار النقب، فانه لم يتم تنفيذ معظم القرارات.فقد أقرت في الفترة ما بين 2000– 2006 ميزانية لتزويد المدارس بـ 477 غرفه تعليميه فإنها لم تزود هذه المدارس سوى بـ 86 غرفة فقط. هذا النقص ادى (وما زال) الى ارتفاع نسبة الاكتظاظ داخل الصفوف وساحات المدارس.وهكذا ظلت نسبة المساحة المتاحة للطالب في المدارس البدوية هي 1.7 متر مربع في حين كانت المساحة المخصصة للطالب اليهودي في المدارس اليهودية 4.2 متر مربع. وهكذا كان معدل عدد الطلاب في المدارس الابتدائية في عام 2007 حوالي 31 طالبا وفي المدارس الإعدادية 34 طالبا . اما في المدارس الثانوية فكان 31 طالبا وهي نسبة تزيد كثيراً عن نسبة عدد الطلاب في المدارس الإسرائيلية.(أبو عجاج، 2012، http://cutt.us/Qh44i).

وبلغ مجموع الطلبة الحاصلين على اللقب الأول في العام الدراسي2008، حوالي 5.3%. ومن الحاصلين على اللقب الثّاني حوالي 2.8%، ومن الحاصلين على اللقب الثالث أقل من

2%. وهكذا يتضح أنّ الفجوة في نسبة الطلاب بالنسبة لعدد السكان بين أوساط اليهود والعرب في إسرائيل تزداد اتساعا ًمنذ منتصف ثمانينيّات القرن الماضي، وقد بلغت في العام 1996 أكثر من ثلاثة أضعاف، ففي حين كانت نسبة الطلاب لكلّ ألف مواطن20.6 لدى اليهود، كانت في مقابل ذلك 6.3 لدى العرب (أبو أسعد، **2011: 175-176**)

وتضطر السياسة الإسرائيلية الطّلاب العرب لأن يقضوا ساعات كثيرة في دراسة الثقافة والتاريخ اليهودي وكذلك اللغة العبريّة، حيث تُخصّص لهذه المواضيع ساعات أكثر من السّاعات المخصّصة لدراسة الأدب والتّاريخ العربي. كما يُطالب الطلاّب العرب بالتّعاطف مع القيم اليهوديّة ودعم التطلعات الصهيونيّة على حساب تطوير وعي قومي ّخاصّ بهم والشعور بالانتماء لشعبهم. في حين تحظى الهويّة القوميّة العربيّة بإهمال أوباهتمام أقل ّبكثير. أمّا الهويّة الفلسطينيّة فلا تحظى بأي ّشكل من أشكال الاعتراف والاهتمام. فهو يفرض على العرب التفهّم والتعاطف مع الأهداف اليهوديّة/الصهيونيّة، بالإضافة إلى طمس هويّتهما لقوميّة، العربيّة والفلسطينية في إسرائيل **(أبو أسعد، 2011:117)**

وبلغ عدد العرب العاملين في وزارة التربية والتعليم الاسرائيلية في العام2007، 129 شخصاً (أي حوالي 6.4 %)من بين حوالي2700موظف، **و**ليس هناك أيّ موظّف عربي ّيعمل في قسم المناهج التعليميّة، أوفي قسم التلفزيون التعليمي، أوفي شعبة تعليم الكبار، أوفي دائرة تأهيل الحارات أوفي دائرة الأمان على الطرق تنعدم المساواة وبشكل بارز في مسألة توظيف الأموال الاستثنائيّة للبرامج الخاصّة والتي تمنحها وزارة التّربية والتّعليم للجمعيّات والهيئات غير الحكوميّة، والتي تعمل خارج إطار وزارة التربية والتعليم، ولهذه القضيّة انعكاسات في غاية الأهميّة.كما أوضّحت جولانعجنون بقولها: في عام 1999، منحت وزارة التربية والتعليم الجمعيّات مبلغا ًوقدره 1309679شاقلاً، وكان نصيب الجمعيّات العربيّة ماقدره 1.5 %من هذا المبلغ فقط (أبو أسعد، **2011: 98).**

ولا شك أنّ إقصاء العرب من المناصب الرّفيعة في جهاز التّعليم العام ينبع من الرّغبة في الاحتفاظ بالتحكّم والسّيطرة على الأقليّة العربيّة الفلسطينيّة.كانت عمليّة توظيف المعلّمين والمدراء والمفتّشين مرهونة في نهاية الأمر بيد وزارة التربية والتّعليم ومركزها الرئيسيّ في القدس.لم يكن التأهيل والشهادات بحد ّذاته معياراً للمواطنين العرب في إسرائيل من أجل الحصول على وظيفة أومنصب في مجال التّعليم، أ وحتى وظائف ومناصب في مجالات أخرى أيضاً.قبل أن يتم ّقبول العرب للعمل في جهاز التّعليم، فهم مطالبون أولاً بأن يجتازوا دون دراية منهم فحصاً أمنيّا ًمن أجل الحصول على موافقة وتصديق جهاز الأمن العام(الشاباك)، بحيث يحصل المرشح للوظيفة من خلالها على مصادقة أوتصريح ب" المواطنة الصالحة (أبو أسعد، **2011: 99)**

تتمركز جميع الجامعات في إسرائيل في المدن اليهوديّة الرئيسية الكبرى، وتعتمد على إتباع اللغة العبريّة اللغة الوحيدة للتدريس فيها. من ناحية أخرى، وعلى الرغم من أنّ الأقليّة العربيّة تشكّل مايساوي 20% من مجمل عدد السكان في إسرائيل، فإن ّالمحاضرين العرب الفلسطينيين يشكّلون مايعادل 1.2% فقط من مجموع أعضاء كوادر التدريس الأكاديمي في الجامعات الإسرائيلية **(أبو أسعد، 2011: 177)**

يبدو أنّ هناك العديد من العوائق والعقبات التي تواجه المجتمع العربي في إسرائيل في سعيه للوصول إلى مؤسّسات التعليم العالي، منها **(أبو أسعد، 2011: 184):**

- ❖ عدم النجاح والعمل على تقليص الفجوات وتساوي الفرص.
- ❖ مستوى التعليم المنخفض في المراحل الابتدائيّة والثانويّة.
- ❖ انعدام الدّعم المالي والأكاديمي ّللطلبة.
- ❖ استخدام المعايير المنحازة من الناحية الثقافيّة في امتحانات القبول المعتمدة للجامعات.
- ❖ صعوبة استيعاب المحاضرين والعمال الإداريّين العرب في الجامعات.
- ❖ عدم سماح السلطات الإسرائيلية بإقامة جامعة عربيّة مستقلة.

ويتضح من خلال العرض السابق أن تصحيح خلل السياسة الإسرائيلية تجاه التعليم العربي في النقب يتطلب جملة من الحاجات الأساسية ومن أهمها **(أبو أسعد، 2011:190-191):**

- ❖ الاعتراف بشرعيّة احتياجات تطوير ثقافة الأقليّة العربية وهويّتها ودعمها ضمن إطار التعليم الرسمي.
- ❖ ضرورة العمل على مشاركة عربية كاملة في إدارة بناء وتطوير جهاز التعليم الوطني العامّ، بدلاًمن حكم ذاتي عربي على مدارسهم، الأمر الذي رفضتها الدولة سابقاً بشكل واضح.
- ❖ تخصيص حصة عادلة من موارد الدولة التعليميّة للمدارس في أصل المجتمعات، ومنح الفرص العادلة والمتساوية لأشكال التعليم جميعها في إسرائيل، بما فيهاالتعليم العالي.
- ❖ إلغاء ممارسات التعيين المنحازة، والخاضعة للفحص الأمني في جهاز التربية والتعليم العربي.
- ❖ تطوير المناهج الدراسية المناسبة التي تتناول التاريخ، التراث، الثقافة والهويّة الفلسطينية، والتي تبعث في الطلبة معاني الاعتزاز بتاريخهم وتواصلهم مع الشعب الفلسطيني، على أن يتم ّتطبيقها في برامج التعليم المنهجي واللامنهجي.
- ❖ ادخال التاريخ والثقافة العربيّة والمعرفة التقليديّة والأديان غير اليهودية (الإسلام) في مناهج المدارس اليهوديّة في إسرائيل، التي توازي دراسة الثقافة، التاريخ، الإرث، والدين اليهودي في المدارس العربيّة الفلسطينيّة في الدولة.

ولا يمر أسبوعا إلا وتقوم إسرائيل بمصادرة المزيد من أراضي عرب النقب، وتهدم دوريا عشرات البيوت لعرب النقب، وبين الفينة والأخرى تقتلع ما يزرعه عرب النقب من أشجار، لا بل في أحيان كثيرة تدمر المزارع البدوية بالمبيدات الكيماوية قبل الحصاد؛ بحجة أن البدو يسيطرون على أراضي دولة السلب والنهب والمصادرة.واليوم نرى احتجاجات مجالس محليه وبلديه عربيه في النقب على الوضع الاقتصادي المزري الذي يسود في البلدات والمدن العربية في النقب، وبالتالي يعاني عرب النقب من شح الميزانيات وغياب الإمكانيات لتطوير المجتمع العربي النقباوي الذي يعاني من الفقر والبطالة والجوع (جبارين، 2013، 34).

لقد قامت إسرائيل، منذ البدء، بتدمير منهجي لكل المقومات الاقتصادية والحياتية الخاصة بعرب النقب دون أن تترك مجالا أو منفذاً واحداً يحول دون وقوع الكارثة الحتمية التي بدت معالمها تتجلى شيئاً فشيئاً في الواقع الراهن الذي يعيشه عرب النقب تحت وطأة الفقر والمجاعة الحاصلة عملياً وموضوعياً كنتيجة حتمية تتحمل مسؤوليتها وعواقبها مؤسسات الدولة الإسرائيلية.(يفتاحئيل، 2014، 43).

من المؤكد أن ما يتعرض له عرب النقب من الظلم والقهر كان وما زال سياسة رسمية تنتهجها إسرائيل بهدف تهويد النقب من جهة، وزج عرب النقب في محميات وتجمعات بشرية تعيش على هامش المدن والقرى اليهودية من جهة ثانية، وبالتالي ربط حياة عرب النقب قسرياً ومنهجياً بما تمن عليهم إسرائيل من مساعدات شحيحة تضمن لهم فقط مكاناً اقتصادياً دونياً يتأرجح بين خط الفقر وما تحته وبين الجوع المُبطن والجوع الواقع والحاصل الذي تُعاني منه نسبة غير قليلة من عرب النقب ومن بينهم نسبه عالية من الأطفال. رغم أن التقاليد الاجتماعية البدوية ترفض في كثير من الأحيان الاعتراف بوجود الفقر والمجاعة تبعاً للمعطيات التربوية والكرامة الإنسانية، إلا أننا أمام واقع جديد وخطير يمس مُباشرة بِالأجيال الحاضرة والقادمة والمجتمع العربي النقباوي ككل، حيث إن آثار العوز والحرمان ستنعكس حتماً على المسلكية الاجتماعية وتتجلى في مظاهر عدم القدرة على الانضباط الاجتماعي، ومظاهر العنف الاجتماعي بكل أشكاله، ومظاهر عدم الشعور بِالأمن والطمأنينة عند الكبار والصغار، وبالتالي بروز ظاهرة التَفكُك الاجتماعي والذوبان في واقع المرارة الإنسانية واللامُبالاة الاجتماعية، وكما يبدو، هذا ما تسعى إلى تحقيقه سياسة الدولة الإسرائيلية.(سوفير، 2001، 66).

وخلاصة القول إن إسرائيل قد انتهجت سياسة تدميرية نحو عرب النقب منذ عقود مضت وذلك على النحو التالي: (أبو راس، 2011، 54).

1- تدمير إسرائيل المقومات الاقتصادية العربية في النقب من خلال مُصادرة الأراضي الزراعية، ومصادرة المواشي التي بلغت ذروتها في منتصف السبعينات من القرن

العشرين بواسطة الدوريات السوداء "الخضراء" التي لاحقت البدو وما زالت تلاحقهم بهدف الاستيلاء على أراضيهم ومواشيهم، وبالتالي تدمير مقومات الاقتصاد البدوي التقليدي، وتحويل عرب النقب من قوى مُنتجة وقادرة على إعالة نفسها نوعاً ما إلى قوى باطلة عن العمل وترتكز على بعض المساعدات الإسرائيلية التي لا تتناسب مع عدد أفراد الأسرة العربية الكثيرة العدد، مما يجعل ظاهرة الفقر والجوع ظاهرة حتمية إن لم تكُن جزءاً لا يتجزأ من أهداف السياسة الإسرائيلية نحو عرب النقب.

2- توطين عرب النقب قسرياً، وإقامة محميات بشرية للبدو على طراز استعماري كلاسيكي يُشابه وضعية الهنود الحُمر في أمريكا وكندا، بمعنى علم إسرائيل المُسبق بعواقب التوطين القسري ومظاهر الفقر والجوع التي ستبرُز في غياب البُنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية سواءً في المحميات البشرية التي أقامتها لعرب النقب أو في القرى غير المعترف بها التي تُحاصرها إسرائيل وحوّلتها إلى جيتوات مُحاصرة يتفشى فيها الفقر والبطالة والجوع ناهيك عن غياب المقومات لحياة بشرية كريمة.

3- رغم العدد الكبير لأفراد العائلة العربية في النقب، إلا أن العنصرية الإسرائيلية ورغم معرفتها بوضع العرب ككل ووضع عرب النقب خاصة قامت بتخفيض مُخصصات التأمين المخصصة للأطفال العرب رغم علمها المُسبق بالحالة المُزرية التي تعيشها كثير من العائلات العربية في النقب، ورغم معرفة النظام العنصري الإسرائيلي بِأن مُخصصات تأمين الأطفال تُشكل الدخل الوحيد لكثير من العائلات العربية في النقب، إلا أنَّ هذا النظام لم يتوانَ في زيادة الطين بلة ثم يطالب عرب النقب بوقاحة أن يَكونوا أصدقاء وموالين لمن يحرم الأطفال العرب من لقمة العيش والحياة الكريمة!!! وكما يقول المثل البدوي.. حبذا لو يرى الجمل اعوجاج عُنقه وحبذا لو يستوعب الظالمون مدى ظُلمهم وعنصريتهم.ولكن ورغم قسوة الظروف والسياسةالإسرائيلية، فلابد من التطرق أيضا للعامل الذاتي والداخلي ودوره في الوضع السائد وذلك على النحو التالي: (جبارين، 2013، 45)

خاتمة

النتائج والتوصيات

على أثر نكبة 1948 تم تهجير عدد كبير من الفلسطينيين من أراضيهم وبيوتهم وقراهم إلى دول المنافي والشتات، ورافقت فكرة طرد الفلسطينيين تطور المشروع الصهيوني في فلسطين، منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى توقيع اتفاقيات الهدنة عام 1949م، ولا يمكن فصل عمليات الطرد الجماعية للشعب الفلسطيني عن المشاريع الاستيطانية الصهيونية، إذ تشكلان في السياق العام وجهتين لعملة واحدة، فلا تتم الثانية إلا بتحقيق الأولى، واعتبرت الحركة الصهيونية وجود السكان الفلسطينيين مشكلة سياسية فرضت نفسها على المشروع الصهيوني في فلسطين، ومعضلة أطلقت عليها تعبير (المسألة العربية) في فلسطين، واعتبرت أنه ما من حل (للمشكلة اليهودية) إلا بطرد الفلسطينيين بالسيف، وقد كان لتلك الأفكار رواجاً بين الزعماء الصهاينة.

كما أنها لم تتوان لحظة في اتباع وسائل وسياسات وحشية بهدف القضاء على السكان الفلسطينيين، معتبرة هؤلاء السكان أنهم عنصر دخيل على هذه الأرض، محاولة لتكريس منطق "أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض"، وكان القتل والإبادة الجماعية وسيلة للقضاء على السكان الأصليين، معتدية على جميع الحقوق الإنسانية، والقوانين الدولية، وهدفها من وراء ذلك هو أن يبقى العنصر اليهودي هو السائد، أضف إلى ذلك سياسة الفصل العنصري، وسياسة الاستيطان التي تطبق حتى الآن، وما أعداد الفلسطينيين التي هاجرت من فلسطين سنة 1948 و 1967 إلا أحد نتائج هذه السياسات التي هدمت جزء كبير من الديموغرافية الفلسطينية.

وطرحت أطراف وحكومات إسرائيلية والولايات المتحدة الأمريكية وبشكل متكرر مشاريع تهدف إلى تحويل القضية الفلسطينية إلى قضية لاجئين، وتفريغ الأرض الفلسطينية من سكانها الأصليين وتهجيرهم عبر طرح مشاريع التوطين، ومن ثم تحويل قضية اللاجئين من قضية سياسية وقانونية إلى قضية إنسانية ومعيشية، ووضع حلول لمشاكل اللاجئين والمهجرين ولكن بعيداً عن ديارهم التي هجروا منها.

واستمرت "إسرائيل" في رفض كافة القرارات الدولية التي كانت تطالبها بالسماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم، حتى أن الحكومة الإسرائيلية رفضت السماح بعودة 100 ألف لاجئ إلى ديارهم، ولو كان ذلك مقابل حصولها على صلح مع العرب.وما زالت السلطات الإسرائيلية تشترط على السلطة الفلسطينية إسقاط حق عودة اللاجئين مقابل أن توافق على تطوير السلطة إلى كيان منقوص السيادة أو دولة بحدود مؤقتة.

ولم تتوان اسرائيل في تهجير الفلسطينيين منذ نشأتها وحتى الآن، وشمل التهجير كل البلدات العربية التي استولت عليها اسرائيل، ومنها النقب، الذي عانى سكانه كل أشكال التضييق والضغوط من أجل دفعهم للنزوح، حيث أصبح هناك شكلا جديدا للتهجير وهو التهجير الداخلي، وخاصة فيما يتعلق بسكان النقب، إذ قامت السلطات الاسرائيلية ببناء مدن جديدة في تجمعات معينة لاحتواء سكان النقب بعد دفعهم لترك ديارهم والسكن في تلك المدن، من خلال تقديم الإغراءات وقطع الخدمات الأساسية والتضييق المتكرر.

إن الهدف الأساس لسياسات الحكومات الاسرائيلية المتتالية هو طرد السكان العرب البدو من أراضيهم، وعلى وجه التحديد في القرى غير المعترف بها، ونقلهم إلى التجمعات السكانية المعترف بها، وهو ما يعني سيطرة الدولة على أوسع مساحة ممكنة من أراضي العرب في النقب، حيث أخذت قضية السكان العرب البدو تتبوأ مكانة مهمة في الحيز العام لدى الفلسطينيين في الداخل ولدى القيادات العربية، وتحولت إلى قضية عامة مركزية، وباتوا يتعاملون معها كـ" نكبة صغيرة" و "حل نهائي لقضية البدو في النقب" سيكون لها إسقاطات على كافة المواطنين العرب في إسرائيل، وعلى تصرفاتهم السياسية وآليات النضال السياسي المستقبلي.

أولاً: النتائـج:

1- اعتبرت الحركة الصهيونية أن التهديد الموجه إلى المشروع الصهيوني؛ هو وجود الشعب الفلسطيني، فالتناقض بينهما أساسي ووجودي، ولا يمكن أن يتعايش الكيان الاستيطاني مع السكان الأصليين. وقد انعكس هذا الفكر على سياسة إسرائيل تجاه بدو النقب، حيث مارست عليهم جميع أنواع الضغط النفسي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي من أجل اضطرارهم للهجرة والخروج من منطقة النقب إما إلى التجمعات الجديدة وإما إلى الخارج، وبشكل نهائي.

2- اشتملت كتابات الجيل الأول من المفكرين الصهاينة على دعوات مباشرة ومبكرة إلى طرد العرب الفلسطينيين، وإعادة توطينهم في البلاد المجاورة؛ لإفساح المجال أمام تنفيذ المشروع الصهيوني، ويعد إدوارد ميتفورد من أوائل الصهاينة غير اليهود الذين دعوا لتهجير وترحيل الشعب الفلسطيني.

3- دأبت الحركة الصهيونية على تنفيذ أهدافها في فلسطين ضمن رؤية تتجاهل رسمياً وجود الفلسطينيين، مرورا بإنكار حقوقهم الوطنية، وكان ذلك بمثابة خطوة تمهيدية في سياق السعي إلى اقتلاعهم وترحيلهم إلى البلاد المجاورة. وقد طبقت إسرائيل على بدو النقب هذه السياسة منذ البدء

4- مارست الحركة الصهيونية شكلين رئيسن لطرد بدو النقب: الطرد البعيد، وهو طرد العرب الفلسطينيين إلى البلاد المجاورة لفلسطين، والطرد الداخلي وهو طرد العرب من منطقة إلى أخرى ضمن الأراضي الفلسطينية، حيث بدأ طرد العرب من أراضيهم، وتجريدهم من حقوقهم منذ الهجرة الصهيونية الأولى، ونفذت أول عملية طرد للسكان العرب عام 1886م.

5- تم طرح العديد من مشاريع التوطين الداخلي والخارجي لزيادة وتيرة التهجير وإحلال الأرض بالمستوطنين، ولكن معظمها باء بالفشل.

6- بدأت خطط طرد الفلسطينيين من بدو النقبمع الحرب العربية – الإسرائيلية (1947-1949م)، حيث بدأت عمليات طرد العرب الفلسطينيين من فلسطين، بعدما تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1947م.

7- إن سياسة التهجير الصهيونية لم تكن عفوية أو جاءت تمشياً مع متطلبات الحرب، بل كانت هناك خطة مركزية مدبرة ومخططاً لها لتهجير جميع السكان العرب أو معظمهم، وهي خطة "دالت" التي وضعت قبل صدور قرار التقسيم بسنوات.

8- إن الفلسطينيين الموجودين في إسرائيل يشكلون ما نسبته 20% من مجموع السكان، أي أنه بعد 20 سنة سوف يصبح العدد يمثل ما نسبته 40% وتصبح يهودية الدولة مجرد مشروع فاشل وجزء من الماضي العصي على البعثوالإحياء.

9- الزيادة السكانية في فلسطين ناتجة عن الزيادة الطبيعية لدى الفلسطينيين، وهي عكس الزيادة الإسرائيلية تماماً، حيث تتراوح بين 3.5 إلى 4 مواليد لكل امرأة فلسطينية متزوجة 4، وهي تختلف بالنسبة للمسلمين والمسيحيين والدروز، ومنه فأعداد الفلسطينيين عرفت ارتفاعاً رغم جميع الوسائل التي استعملت من طرف إسرائيل للقضاء عليهم، وهذه الزيادة تعتبر مستقرة.

10- رغم عمليات التضييق والتهجير المستمرة لم تستطع إسرائيل تفريغ النقب من سكانه البدو بل زاد وعيهم ومقاومتهم للاحتلال.

11- رغم الظروف القاهرة والصعبة التي يعيشها عرب النقب، إلا انَّه من الضروري إقامة مؤسسات مدنية للتضامن والتكافل الاجتماعي تسعى إلى تحسين الوضع العربي النقباوي بقدر الإمكان، وخاصة توعية البشر والأطفال خاصة بحقوقهم القانونية والإنسانية، وهذا ما يتطلب عملاً سياسياً جماهيرياً دؤوباً يتعدى في برنامجه مُجرد التوقيع على عريضة وتقديمها للكنيست الإسرائيلي، بمعنى العمل الفعلي والقانوني وحتى العالمي على مُحاربة الفقر والجوع من خلال فضح الممارسات العنصرية الإسرائيلية نحو عرب النقب وأهمها: أن إسرائيل تستعمل الفقر والجوع كأداة سيطرة تسعى من خلالها إلى المحافظة على الوضع القائم، إن لم تكن تسع إلى ترسيخ التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتشويه واقع الأجيال الحاضرة والقادمة كاستراتيجية ثابتة وبعيدة المدى.

12- من المهم أن نعترف أن الفساد والعجز الإداري يسود في كثير من البلديات والمجالس العربية في النقب، بمعنى أن الفساد والعجز آفة يستفيد منها الفاسدون الذين يوظفون الميزانيات والموارد لمصلحتهم ومصلحة من يُحيط بهم من حاشية، بينما في الوقت نفسه تُعاني الأكثرية في المجتمع العربي النقباوي من غياب المشاريع الاجتماعية والاقتصادية

التي تُساهم عادة في مُحاربة الفقر والمشاكل الاجتماعية الحاصلة في كُل حي وحارة وخاصة في مدن التوطين وعلى رأسها مدينة رهط أكبر مدن التوطين في النقب.

13- لا بُد من التغيير وإتاحة الفرصة للكفاءات المُتعلمة والمُثقفة أن تأخذ دورها في بناء المجتمع العربي النقباوي، وقد آن الأوان لأن يتحرر الجميع من أَسر القبلية وما تفرضه هذه من قيود وتخلف على المجتمع، حيث إن القبلية وتحالفاتها تُشكل السندان الذي تطرق عليه الدولة بعصا التخلف والفقر على ظهر المجتمع العربي النقباوي.

وأخيراً تتحمل الدولة الإسرائيلية ما آلت إليه الأمور من ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة يعيشها عرب النقب، وما ظاهرة تفشي الفقر والجوع بين عرب النقب إلا دليل قاطع على أن خطر الفقر المجاعة قائم وحاصل وناقوس الخطر قد تأخر كثيراً وهناك شك كبير إن كانت حكومات إسرائيل الغابرة والحاضرة والقادمة ستدقّ ناقوس الخطر، والمطلوب: تفكير عربي نقباوي جديد في إيجاد بدائل وحلول للميزانيات القليلةوالشحيحة التي تقدمها إسرائيل للبلديات والمجالس، ولربما يكون البديل، ونقول "لربما" في التوجه إلى مؤسسات دوليه لطلب المساعدات وشرح الوضع الاقتصادي المزري الذي يعيشه عرب النقب بسبب الممارسات العنصريةالإسرائيلية (أبو راس، 2013، 8).

ثانياً: التوصيات:

1- يجب على الباحثين والدارسين الفلسطينيين القيام بالمزيد من الأبحاث والدراسات حول قضية اللاجئين والمهجرين، في الوطن وخارجه.
2- ضرورة القيام بالمزيد من البحوث والدراسات حول النقب والقرى التي تم تهجير سكانها والقرى المرشحة للتهجير.
3- يجب على صناع القرار الفلسطينيين التركيز على كيفية دعم بدو النقب معنوياً ولوجستياً لدعم صمودهم أمام مخططات وممارسات إسرائيل التي ترمي إلى تهجيرهم.
4- يجب على المتنفذين والباحثين وأصحاب المكانة الاجتماعية في النقب العمل المستمر على نشر الوعي بمخططات الاحتلال الاحلالية، وتشكيل جبهة قانونية لمواجهة الممارسات القمعية القانونية التي يمارسها الاحتلال في تهجير بدو النقب.
5- على أصحاب المكانة الاجتماعية في النقب التركيز على جلب المساعدات ونشر الوعي ونبذ العنف والممارسات السيئة في بلدات التركيز، ومنع انتشار المخدرات بكافة أنواعها بين الشباب.
6- التّعامل مع مسألة الأرض في النّقب والقرى البدوية العربيّة غير المعترف بها كمشكلة قوميّة. ويعني ذلك أنّه يجب سنّ قوانين خاصة لتسوية الموضوع وتخصيص موارد خاصة لهذه الغاية.
7- السّماح للمدّعين البدو الذين يمتلكون أكثر من240.00 دونم (أقل من 2% من مجمل أراضي النقب) والذين يعيشون على أراضيهم بتسجيل الأراضي على اسمهم. والسّماح للمدّعين الآخرين باستئجار الأرض موضوع النزاع لمدّة 49 عامًا.
8- دفع حكومة إسرائيل تعويضات مقابل الأراضي التي تمّت مصادرتها لأغراض جماهيريّة لأصحابها الشرعيين بقيمتها الكاملة، والتي يتمّ تحديدها على يد مخمّن مستقلّ.
9- عرض عدد من الخيارات لتوطين المواطنين البدو في أماكن سكناهم، وليس على أساس تهجيرهم، أوتّمدينهم فقط.
10- فصل موضوع ملكيّة الأراضي عن منح الخدمات، الاعتراف بجميع القرى غير المعترف بها ضمن النّفوذ القضائيّ لمجلس إقليميّ واحد أو مجلسين اثنين (أبو راس، 2006).

قائمة المراجع

أولاً: الوثائق والتقارير:

1. إبراهيم، معاوية، فلسطين من أقدم العصور إلى القرن الرابع قبل الميلاد، الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثاني، بيروت، 1990م.
2. سجلات الكنيست رشوموت، مشروع قانون الحكومة: مشروع قانون تنظيم البدو في النقب، وثيقة، 2013/5/27، 319.
3. سجلات الكنيست رشوموت، مشروع قانون الحكومة: مشروع قانون تنظيم البدو في النقب، وثيقة، 2013/5/27، 319.
4. سلطاني، نمر، إسرائيل والأقلية العربية، تقرير مدى الكرمل السنوي للرصد السياسي، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، مدى الكرمل، حيفا، 2004.
5. سلطاني، نمر، مواطنين بلا مواطنة: إسرائيل والأقلية الفلسطينية 2000–2002، تقرير مدى الكرمل السنوي للرصد السياسي، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، مدى الكرمل، حيفا، 2003.
6. شلحت، أنطون وآخرون، تقرير مدار الاستراتيجي: المشاهد الإسرائيلي لعام 2007، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، يونيو 2008.
7. العهد القديم التوراة عدة أسفار.
8. فير، أترنس، طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسات الاسرائيلية، تقرير معلومات(10)، قسم الارشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2009 .
9. هيومن راتيس ووتش، خارجحدودالخريطة، انتهاك حقوق الأرض والإسكان في قرى البدو الإسرائيلية غير المُعترف بها، جـ 5/20 مارس 2008.

ثانياً: الكتب العربية

1. أحمد، نجيب: فلسطين تاريخاً ونضالاً، دار الجليل للنشر، عمان، 1985م.
2. أرنسون، جيفري، سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، إسرائيل والفلسطينيون من حرب 1967 إلى الانتفاضة، ترجمة حسني زينة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت(1990).
3. إلياس شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998.
4. أنور، أحمد فؤاد، تاريخ اليهود. من تشويه الأنبياء إلى 11سبتمبر، مركز الراية للنشر والإعلام، القاهرة، 2003.

5. بابادجي، رمضان وآخرون، حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1996.
6. بابيه، إيلان، التطهير العرقي في فلسطين، ترجمة: أحمد خليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2007.
7. البديري، هند، أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة، 1998م.
8. بشارة، عزمي، العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2008.
9. بيرس، شمعون، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة: محمد حلمي عبد الحافظ، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان(1994).
10. بيرغولا، سيرجو ديل، التبديلات الديمغرافية في دول إسرائيل في مطلع التسعينات، الشعب اليهودي نحو عام 2020، سيناريوهات اجتماعية ديمغرافية، سيناريو إسرائيل والشعب اليهودي، المخطط الرئيسي لإسرائيل لسنوات الألفين، معهد التخنيون، حيفا، 1990.
11. تسيرمان، بنيت، وآخرون، فوبيا الديمغرافية: بين النفخ المتعمد والتوقعات الواقعية، ترجمة: سعيد عياش، سلسلة أوراق اسرائيلية (41)، تحرير: انطوان شلحت، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية مدار، فلسطين، أيلول 2007.
12. تشيلدرز، أرسكين، الرغبة الخرساء: من مواطنين إلى لاجئين، في: تهويد فلسطين، ترجمة أسعد زروق، مركز أبحاث م. ت. ف، بيروت، 1972.
13. تماري، سليم، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1996.
14. تمراز، سعيد، طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية (1882–1949)، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة– فلسطين، 2013.
15. جابر، إبراهيم وآخرون، الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2011. أبو
16. الجادر، محمد عادل: أثر قوانين الانتداب البريطاني في اقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، د.ن.
17. جارودي، روجيه، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، ترجمة: حافظ الجمالي وصياح الجهيم، دار عطية، بيروت، 1995.
18. جبارين، يوسف: التخطيط القومي في اسرائيل استراتيجية الاقصاء والهيمنة، ترجمة سليم حجاوي، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، رام الله، 2013م.

19. جرجيس، صبري: تاريخ الصهيونية 1826م-1917م، ج1، مركز الأبحاث، بيروت، 1976م.
20. جرجيس، صبري، العرب في إسرائيل، سلسلة الدراسات رقم 35، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1973.
21. جرجيس، صبري، المواطنون العرب في جحيم إسرائيل، ترجمة: مكتب جامعة الدول العربية بالقدس، القدس – فلسطين، 4015 – 1967.
22. جريس، حسام، الاقتصاد الإسرائيلي: النشأة والبنية والسمات الخاصة، مؤسسة الأيام، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، رام الله 2005
23. جلعادي، شلومو، إسرائيل في العقد الأول، الاستيطان الزراعي، ترجمة الباحث، الجامعة المفتوحة، تل أبيب، 1999.
24. جليمو، ديفيد، المطرودون: محنة فلسطين، ترجمة: شاكر إبراهيم، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993.
25. جمعية الجليل: الفلسطينيون في اسرائيل: المسح الاجتماعي الاقتصادي 2010. ركاز: بنك المعلومات عن الاقلية الفلسطينية في اسرائيل، جمعية الجليل.
26. جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، تقرير الديمقراطية: الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، ترجمة بلال حسن، بدون.
27. الجندي، إبراهيم، اللاجئون الفلسطينيون بين العودة والتوطين، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
28. الحلاق، حسن: موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897م-1909م، دار الهدى، بيروت، 1990م.
29. حميد، فوزي محمد، حقائق وأباطيل في تاريخ بني إسرائيل، دار الصفدي، دمشق، 1994.
30. الحوت، بيان، فلسطين: القضية الفلسطينية، الشعب، الحضارة: التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين، دار الاستقلال للدراسات والنشر، بيروت، 1991.
31. الخالدي، وليد، كي لا ننسى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1997.
32. الخشبة، غطاس عبد الملك، رحلة بني إسرائيل إلى مصر الفرعونية والخروج، دار الهلال، القاهرة، 1991.
33. الخطيب، إياس، دراسة عن مخطط برافر، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2013م.
34. خليفة، أحمد فتحي، النقب: من رحلة النسيان إلى صحوة الضمير، مطبعة الصراط، أم الفحم، 1990.
35. الخنسا، مي صبحي، العودة حق، مركز باص للدراسات، بيروت، 2004.

36. الدباغ، مصطفى: بلادنا فلسطين (المجلد الثاني)، دار الطليعة، بيروت، 1965م.
37. دمبر، مايكل، سياسة إسرائيل تجاه الأوقاف الإسلامية في فلسطين (1948-1988)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط2، بيروت، 1992.
38. ديفيس، أوري وريتشاردسون، جون، المجتمع البدوي في النقب واقتصادياته، سلسلة دراسات صامد الاقتصادي(2)، دار صامد للدراسات والنشر، عمان، 1985.
39. ديفيس، أوري، المجتمع البدوي في النقب واقتصادياته، دار الكرمل للنشر والتوزيع، دار صامد للدراسات والنشر، سلسلة دراسات صامد الاقتصادي، عمان، 1985.
40. ديفيس، أوري، المجتمع البدوي في النقب واقتصادياته، سلسلة دراسات صامد الاقتصادي (2)، دار صامد للدراسات والنشر، بيروت، 1985.
41. أبو راس، ثابت، العرب البدو في النقب في تغيرات مرحلة التمدن، في: إريك رودنسكي وثابت أبو راس (محرران)، المجتمع البدوي في النقب، مبادرات صندوق إبراهيم، القدس، 2011.
42. أبو راس، ثابت، مخطط برافر ومصادرة أراضي عرب النقب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، يوليو 2013م.
43. رشيد، هارون هاشم: قصة مدينة غزة، سلسة المدن الفلسطينية تصدر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دائرة الثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية، د.ن.
44. الرنتيسي، جهاد، الترانسفير الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003.
45. روبنشتاين، أمنون، القانون الدستوري لدولة إسرائيل، الطبعة الثالثة، ترجمة الباحث، شوكن، تل أبيب، 1985.
46. الزرو، نواف، الهولوكوست الفلسطيني المفتوح: إختلاق اسرائيل سياسات التطهير العرقي (1798-2010)، عمان، 2011.
47. زريق، إيليا، اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1997.
48. زريق، إيليا، أوضاع الفلسطينيين في إسرائيل، دليل إسرائيل العام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الثانية، سبتمبر 1996م.
49. زقوت، ناهض، انعكاس الإرهاب الصهيوني على الرواية الفلسطينية، منشورات اتحاد الكتاب الفلسطيني، غزة، فلسطين، 2002.
50. سالم، وليد، حق العودة: البدائل الفلسطينية، المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، بانوراما، فلسطين، يوليو 1997.

51. سبير، أوري، المسيرة: خفايا أوسلو من الألف إلى الياء، ترجمة بدر عقيلي، دار الجيل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، 1998.
52. أبو ستة، سلمان، اللاجئون الفلسطينيون: الواقع الراهن والحل في إطار حق العودة، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة – فلسطين، 2011.
53. أبو ستة، سلمان، حق العودة مقدس وقانوني وممكن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
54. أبو ستة، سلمان، قضية اللاجئين الفلسطينيين.. آفاق إعمال العودة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، أكتوبر 2000.
55. أبو سعد، إسماعيل، البدو الفلسطينيّون الأصلانيّون في النقب: تمدين قسريّ وحرمان من الاعتراف، برنامج دراسات إسرائيل، المركزالعربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، مدى الكرمل، 2013.
56. أبو سعد، إسماعيل، التّعليم العربيّ في إسرائيل وسياسةالسيطرة: واقع التّعليم في النّقب، جامعة بنغوريون في النقب، بئر السبع، 2011.
57. أبو سعد، محمد، الهجرة وعنصرية القوانين الإسرائيلية، في: ندوة عمان 1991، الهجرة اليهودية والمشروع الصهيوني، المجلس القومي للثقافة العربية، عمان، 1991.
58. سعفان، كامل، اليهود تاريخ وعقيدة، دار الاعتصام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1988.
59. سفيركسي، شلومو، ويعيل حسون: مواطنون مكشوفون– سياسة الدولة تجاه البدو في النقب، معلومات حول المساواة، العدد 14، سبتمبر 2005م.
60. سكيك، إبراهيم: غزة عبر التاريخ، جـ 4، تحت الانتداب البريطاني، 1981م.
61. سلطاني، نمر، وخوري، أريج صباغ، مقاومة الهيمنة: محاكمة عزمي بشارة، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، مدى الكرمل، حيفا، 2003.
62. السواحري، خليل، التهجير القسري والرعاية الاجتماعية، منشورات دار الكرمل، عمان، 1986.
63. سوفير، آرنون، اسرائيل: ديموغرافيا2000–2020 (مخاطر واحتمالات)، ترجمة وتقديم محمد حمزة غنايم، سلسلة أوراق إسرائيلية (7)، تحرير: محمد حمزة غنايم، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، فلسطين، أيلول 2001.
64. شاحاك، إسرائيل، فكرة النقل (الترانسفير) في العقيدة اليهودية، دراسة مترجمة في الترانسفير الإبعاد الجماعي في العقيدة الصهيونية، ترجمات مختارة من العبرية، ترجمة: محجوب عمر، البيادر للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.

65.شاحاك، إسرائيل، وميزفينسكي، تورتون، الأصولية اليهودية في إسرائيل، ترجمة: إسماعيل الفقعاوي، الجزء الأول، الطبعة الثانية، مكتبة القادسية للنشر والتوزيع، خان يونس، 2003.
66.شاش، طاهر، الصراع في الشرق الأوسط من هيرتزل إلى شارون، مكتبة الشروق الدولية، 2008.
67.شحادة، إمطانس: السياسة المنتهجة حيال المجتمع العربي في النقب، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، مدى الكرمل، ملف رقم 1، 2014.
68.شوفاني، ألياس، دليل إسرائيل عام 2004، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2005.
69.شولي، دختر: تطوير النقب والجليل من أجل اليهود فقط، الجمعية سيكوي لدعم المساواة المدنية، القدس، 2005م.
70.صالح، حسن عبد القادر: جغرافية فلسطين، منشورات القدس المفتوحة، غزة، 2007.
71.صالح، محسن محمد، مدخل إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين، مركز الأرض والإنسان للدراسات والاستشارات، البحرين، 2014.
72.صالح، محسنمحمد، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مركز الإعلام العرب، القاهرة، 2005.
73.صايغ، أنيس، يوميات هيرتزل، ترجمة: هيلدا شعبان، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1968.
74.ظاهر، بلال، فلسطينيو النقب والتهجير، فبراير 2014.
75.العارف، عارف: تاريخ بئر السبع وقبائلها، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999م.
76.عامر، محمد عبد المنعم، إسرائيل: الأساطير – تزييف التاريخ– المؤامرة الاستعمارية، المكتبة الأكاديمية، 2000.
77.عباس إسماعيل، عنصرية إسرائيل، سلسلة أولست إنساناً، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2008.
78.عبد الظاهر، محمود سعيد، الوضع الديموغرافي وتأثيره على وضع إسرائيل، جمعية مصر للثقافة والحوار، نقابة الصحافيين المصريين، القاهرة، 2000.
79.عبد الظاهر، محمود سعيد، مركزية مفهوم الترحيل والطرد في العقيدة الصهيونية، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبو ظبي، ديسمبر 2002.
80.العقبي، جهاد، بين لهيب العطش ولظى التهجير أسعار المياه – سلاح إسرائيلي لتهجير سكّان النّقب، 2015 .

81. العكش، منير، أمريكا والإبادات الثقافية، لعنة كنعان الانجليزية، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2009.
82. عمر، محبوب، الترانسفير والإبعاد الجماعي في العقيدة الصهيونية، مقالات عبرية مختارة، دار البيان للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990.
83. عوض، عبد العزيز: مقدمة تاريخ فلسطين الحديث 1914م-1931م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983م.
84. فرنك، مانويل: بين أمريكا وفلسطين، ترجمة يوسف حنا، عمان، 1967م.
85. فلاح، غازي: الفلسطينيون المنسيون.. عرب النقب 1986م-1906م، مركز إحياء التراث العربي، الطيبة، 1989م.
86. فياض، على أحمد، مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2001.
87. القمني، سيد، اسرائيل: التوراة .. التاريخ ..التضليل، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.
88. الكبرا، محمود يوسف، الإمبريالية والصهيونية بين الكتاب المقدس وتزوير التاريخ، دمشق، 2003.
89. كناعنة، شريف، الشتات الفسطيني: هجرة أم تهجير، مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل)، رام الله، 2000.
90. كوهين، هليل، الغائبون الحاضرون: اللاجئون الفلسطينيون في إسرائيل منذ عام 1948، ترجمة: نسرين مغربي، مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل، القدس، 2002.
91. الكيالي، عبد الوهاب، الموجز في تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية، بيروت، 1975م.
92. كيوان، مأمون، فلسطينيون في وطنهم لا في دولتهم: دراسة في أوضاع الفلسطينيين في الأرض المحتلة سنة 1948، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010.
93. أبو لغد، جانيت، التحول الديموغرافي لفلسطين، في: تهويد القدس، ترجمة: أسعد زروق، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت.
94. لوبون، غوستاف: اليهود في تاريخ وحضارة، ترجمة عادل زعيتر، مكتبة النافذة، القاهرة، 2009م.
95. محجوب، عمر، الترانسفير: الإبعاد الجماعي في القصيدة الصهيونية، مقالات عبرية مختارة، الطبعة الأولى، دار البيادر للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990.

96. المسيري، عبد الوهاب: الايديولوجية الصهيونية، سلسلة عالم المعرفة، 61، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب، 1983م.

97. المسيري، عبد الوهاب، من هو اليهودي، دار الشروق، الطبعة الثانية، القاهرة، 2001.

98. مصالحة، نور الدين، أرض أكثر وعرب أقل: سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق 1949 – 1996، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2002.

99. مصالحة، نور الدين، إسرائيل الكبرى والفلسطينيون: سياسة التوسع 1968–2000، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2001.

100. مصالحة، نور الدين، إسرائيل وسياسة النفي: الصهيونية واللاجئون الفلسطينيون، ترجمة: عزت الغزاوي، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار، رام الله، 2003.

101. مصالحة، نور الدين، طرد الفلسطينيين مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين 1882 – 1948، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1992.

102. المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، الخصائص الديمغرافية للشعب الفلسطيني، دار النضال، بيروت، 1985م.

103. موريس، بيني، طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين، وثيقة إسرائيلية، ترجمة دار الجليل، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، 1993.

104. موسوعة المدن الفلسطينية، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، 1990م.

105. النتشة، رفيق وآخرون: تاريخ فلسطين وجغرافيتها، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991م.

106. نوبيرغر، بنيامين، النظام في دولة إسرائيل، الجامعة المفتوحة، تل أبيب، 1995.

107. هيكل، يوسف، فلسطين قبل وبعد، دار العلم للملايين، بيروت، 1971.

108. وافي، على عبد الواحد، اليهودية واليهود، بحث في ديانة اليهود وتاريخهم ونظامهم الاجتماعي والاقتصادي، دار نهضة مصر، القاهرة، 2003.

109. وكالة الغوث (الأونروا) وقضية اللاجئين الفلسطينيين، منشورات مركز عبد الحوراني للدراسات والتوثيق، فلسطين، آيار 2013.

110. يفتاحئيل، أورن: الأرضي، التخطيط وعدم المساواة: تقسيم المدى بين اليهود والعرب في اسرائيل، ترجمة محمد غنايم، في إسرائيل، سلسلة أوراق إسرائيلية (8)، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية (مدار)، رام الله، 2001م.

111. يفتحئيل، أورن، نشأة الحيّز البدويّ في النقب أراضٍ وقرى وحقوق، برنامج دراسات إسرائيل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، مدى الكرمل 2013

112. يهودا، ديفيد، إعداد: سيرجيو ديلا بيرغولا، يهود الشتات ودولة إسرائيل. الشعب اليهودي عام 2020، سيناريوهات إجتماعية ديمغرافية، سيناريو إسرائيل والشعب اليهودي، المخطط الرئيس لإسرائيل لسنوات الألفين، معهد التخنيون، حيفا، 1990.

ثالثاً: الرسائل العلمية

1. ابن قاصير، موسى، البعد الديمغرافي في الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر- باتنة، الجزائر، 2007-2008.
2. أبو جلهوم، سامي علي، تاريخ الحركة الصهيونية التصحيحية (1925- 1948)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين، 2011.
3. تمراز، سعيد جميل، طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية 1888- 1919م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين، 2013.
4. حمدان، كمال محمد عبد القادر، مفهوم الترانسفير في الفكر الصهيوني بعد قيام إسرائيل 1948، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، 2008.
5. المصري، زهير إبراهيم، الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين المدنية والسياسية في قطاع غزة خلال الانتفاضة الأولى 1987—1993، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين، 2004.

رابعاً: الدراسات والأبحاث

1. الرقب، صالح، ليس لليهود حق ديني في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين، المجلد السادس، العدد الأول، يناير 1998.
2. أبو سعد، محمد، الهجرة وعنصرية القوانين الإسرائيلية، في: ندوة عمان 1991، الهجرة اليهودية والمشروع الصهيوني، المجلس القومي للثقافة العربية، عمان، 1991.
3. سمعان، سمير، التهجير استراتيجية إسرائيلية ثابتة تهدد الأمن والاستقرار، بحث محكم، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، السنة السادسة العدد 19 و 20، ربيع وصيف 2002، الأردن، ص51-87.
4. صافي، خالد محمد، مشاريع التوطين للاجئين الفلسطينيين، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الفكري والسياسي للدفاع عن حق العودة، جامعة الأقصى، غزة- فلسطين، 12-14 مايو 2006.
5. كيوان، مأمون، فلسطينيون في وطنهم لا في دولتهم: دراسة في أوضاع الفلسطينيين في الأرض المحتلة سنة 1948، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010.

6. المصري، زهير إبراهيم، سياسة التهجير الصهيونية لفلسطين 1937-1948، بحث مقدم لمؤتمر " اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة "، جامعة القدس المفتوحة، غزة - فلسطين، 2012.

خامسا: الصحف والدوريات

1. أبو راس، ثابت: عرب النقب وأراضيهم، بين مطرقة القوننة وسندان الأمننة، يديعوت أرحونت: 2011/9/9م.
2. أبو زهيرة، عيسى، حقوق اللاجئين في ظل التسوية الراهنة، مجلة رؤية، العدد 17، مارس 2012.
3. أبو زهيرة، عيسى، حقوق اللاجئين في ظل التسوية الراهنة، مجلة رؤية، العدد 17، مارس 2012.
4. الجادر، محمد عادل: التشريعات البريطانية وتهويد الاراضي الفلسطينية 1917م-1948م، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد الثالث، كانون الاول/ديسمبر 1975م، بغداد.
5. جبر، أحمد فهيم، مفهوم الترانسفير وأخطاره: مجلة هدى الإسلام، إدارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، 1988.
6. جبر، أحمد فهيم، مفهوم الترانسفير وأخطاره: مجلة هدى الإسلام، إدارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، 1988.
7. جبر، عزيز، أوضاع الحرب في المناطق المحتلة عام 1948 ومخططات إسرائيل تجاهها، مجلة الأرض، سنة 14، العدد 5 شباط 1978.
8. جمجوم، حازم: النقب: التهجير المستمر لبدو جنوب فلسطين، جريدة حق العودة، العدد 36، 2010م.
9. جمجوم، حازم: النقب: التهجير المستمر لبدو جنوب فلسطين، جريدة حق العودة، العدد 36، 2010م.
10. جمجوم، حازم، النقب: التهجير المستمر لبدو جنوب فلسطين، جريدة حق العودة، العدد 36، 2010م.
11. حمدان، هناء، سياسة الاستيطان وتهويد المكان في النقب، مجلة عدالة الالكترونية، العدد، 11أذار 2005
12. حنانئيل، رافيت، نظرة على السياسة القومية التي تنتهجها الدولة الاسرائيلية في موضوع الأراضي، في: زريق، رائف، وآخرون: إسرائيل .. الأرض .القانون . الأيديولوجيا، مجلة

قضايا اسرائيلية، العدد 54، السنة 24، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، رام الله، 2014

13. حوراني، هاني، الممارسة النقابية للهستدروت في وسط الأقلية العربية الفلسطينية في أراضي 1948، مجلة صامد الاقتصادي، العدد 15، بيروت 82.
14. حوراني، هاني، الممارسة النقابية للهستدروت في وسط الأقلية العربية الفلسطينية في أراضي 1948، مجلة صامد الاقتصادي، العدد 15، بيروت 1982.
15. الحياة الجديدة، 3 يوليو 2012، العدد 5988.
16. خمايسي، راسم محيي الدين، الثابت والمتحوّل في الانتشار الجغرافي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل، الحصاد، العدد 3، المعهد الأكاديمي العربي للتربية، الكليّة الأكاديميّة بيت بيرل، 2013 .
17. ركاز – بنك المعلومات (2006) التجمّعات السكّانية العربية وسلطاتها المحلية: مسح شامل 20060، جمعية الجليل–الجمعية العربية القطرية للبحوث والخدمات الصحية وجمعية أبو راس، ثابت، النزاعات حول الأراضي في إسرائيل: قضيّة بدو النقب، مجلة عدالة الألكترونية، العدد الرابع والعشرين، نيسان 2006
18. زريق، رائف، الأرض .. القانون .. الأيديولوجيا، في: إسرائيل..الأرض .القانون . الأيديولوجيا، مجلة قضايا اسرائيلية، العدد 54، السنة 24، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، رام الله، 2014.
19. سفيركسي، شلومو، ويعيل حسون: مواطنون مكشوفون– سياسة الدولة تجاه البدو في النقب، معلومات حول المساوة، العدد 14، سبتمبر 2005م.
20. سلطاني، نمر، إسرائيل والأقلية العربية، تقرير مدى الكرمل السنوي للرصد السياسي، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، مدى الكرمل، حيفا، 2004.
21. سلطاني، نمر، مواطنين بلا مواطنة: إسرائيل والأقلية الفلسطينية 2000–2002، تقرير مدى الكرمل السنوي للرصد السياسي، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، مدى الكرمل، حيفا، 2003.
22. سلمان، رضى، المنسيون، عرب فلسطين 1948 مرحلة النهوض من الصدمة، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ربيع 1990، العدد 2.
23. سمعان، سمير، التهجير: إستراتيجية إسرائيلية ثابتة تهدد الأمن والاستقرار، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، السنة السادسة، العدوان 19و20، الأردن، ربيع وصيف 2002.

24. سمعان، سمير، التهجير: إستراتيجية إسرائيلية ثابتة تهدد الأمن والاستقرار، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، السنة السادسة، العدوان 19و20، الأردن، ربيع وصيف 2002.
25. شبيب، سميح، التهجير وحق العودة، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، شؤون فلسطينية، العدد 257.
26. شبيب، سميع، التهجير وحق العودة، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، شؤون فلسطينية، العدد 257،
27. شحادة، امطانس: اسرائيل والاقلية الفلسطينية 2005م، مدى الكرمل، 2006م.
28. شعبان، خالد، اللاجئون الفلسطينيون في أفكار مشاريع التسوية السلمية الإسرائيلية للقضية الفلسطينية 1967–1977، مجلة التخطيط، العدد 30–31، فلسطين، ابريل– سبتمبر 2011.
29. شعبان، خالد، اللاجئون الفلسطينيون في أفكار مشاريع التسوية السلمية الإسرائيلية للقضية الفلسطينية 1967–1977، مجلة التخطيط، العدد 30–31، فلسطين، أبريل– سبتمبر 2011.
30. عرب الأرض المحتلة عام 1948 تحت الاحتلال الإسرائيلي، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مجلة الأرض، السنة 11، العدد 16، بيروت، 1987.
31. فلسطين صحيفة الحياة الجديدة، 3 يوليو 2012، العدد 5988.
32. مجلة الأرض، عرب الأرض المحتلة عام 1948 تحت الاحتلال الإسرائيلي، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، السنة 11، العدد 16، بيروت، 1987.
33. مجموعة الأزمات الدولية، أزمة الهوية: اسرائيل والمواطنون العرب في الدولة العبرية (الجليل والمثلث والنقب)، تقرير مجموعة الأزمات الدولية، مركز جنين للدراسات الاستراتيجية، فلسطين، حزيران 2004.
34. مدى، تمدين قسريّ وحرمان من الاعتراف، ملفات مدى، برنامج دراسات إسرائيل، مجلة مدى الكرمل، المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية، فلسطين، 2013.
35. مركز الزيتونة، الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية، قسم الأرشيف والمعلومات، تقرير معلومات (15)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2009.
36. مصالحة، نور الدين، التصور الصهيوني للترحيل: نظرة تاريخية هامة، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 7، 1991، بيروت.

37. مصالحة، نور الدين، طرد الفلسطينيين مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين 1882 – 1948، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1992.
38. ملفات مدى، تمدين قسريّ وحرمان من الاعتراف، برنامج دراسات إسرائيل، مجلة مدى الكرمل، المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية، فلسطين، 2013.
39. موريس، بنى، إعادة فبركة 1948، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 34، ربيع 1998.
40. موريس، بينى، إعادة فبركة 1948، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 34، ربيع 1998.
41. ناصر، قيس يوسف، التخطيط والبناء في إسرائيل: بين السلطة المركزية والأقلية العربية، في: زريق، رائف، وآخرون: إسرائيل .. الأرض .القانون . الأيديولوجيا، مجلة قضايا اسرائيلية، العدد 54، السنة 24، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، رام الله، 2014 .
42. نشرة شمل، قمة كامب ديفيد: لا اتفاق، العدد 3، فلسطين، 7 أغسطس 2000.
43. هآرتس، 18 ديسمبر 1992.
44. الهزيل، شكري، عرب النقب بين مطرقة التهجير والتوطين القسري وسندان التركيبة القبلية، مجلة العودة، مركز العودة الفلسطيني، العدد 182، لندن، فبراير 2007 .
45. هلال، ليلى، مبادرة السلام العربية: ماذا تعني اللاجئين الفلسطينيين، صحيفة حق العودة، بديل، العدد 34
46. واكيم، واكيم، قضية المهجرين العرب في إسرائيل، مجلة كنعان، مركز إحياء التراث العربي، الطيبة – فلسطين، العدد 17، أيلول 1992.
47. يديعون أحرنوت، 24 مايو 1973.
48. يفتاحئيل، أورن، الحيز البدوي غير المعترف به .. مسألة استراتيجية، في: زريق، رائف، وآخرون: إسرائيل. الأرض. القانون . الأيديولوجيا، مجلة قضايا اسرائيلية، العدد 54، السنة 24، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، رام الله، 2014.
49. يفتحئيل، أورن، الحيز البدوي غير المعترف به .. مسألة استراتيجية، في: زريق، رائف، وآخرون: إسرائيل ..الأرض .القانون . الأيديولوجيا، مجلة قضايا اسرائيلية، العدد 54، السنة 24، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، رام الله، 2014.

سادساً: المراجع الأجنبية

1. Arie dayan , the debate over Zionism and racism: an Israeli view, journal of Palestine studies, 22, no. 3, spring 1993.
2. baruch kimmerling and joel s. migdal, Palestinians: the making of apeople, the free press, new york, 1993.
3. david Gilmour, dispossessed: the ordeal of the Palestinians, sphere books limited, London, 1982.
a. Ibrahim Abu Lughod ،Transformation of Palestine ،Northwestern university press ،1971.
4. Lusticklan ،Arabs in the Jewishstat ،university of Texas press ،1980.

ثامناً: المقابلات:

1. الخرومي، سعيد، (رئيس لجنة التوجيه العليا في النقب)، مقابلة أجراها الباحث عبر الهاتف، 2015/2/27.

تاسعاً: مواقع الإنترنت:

1. إبراهيم أبو جابر، فلسطينيو الداخل وفقه المرحلة، هلا فلسطين، 2013/2/23، http://cutt.us/Ai7P
2. إبراهيم أبو جابر، مشروع قانون بيغن – برافر، موقع القرية، 2013/12/4، http://cutt.us/bIXkY
3. تلحمي، أسعد، ما هو مخطط برافر؟، الحياة تجريبي، 2013/10/30، http://alhayat.com/Details/577446
4. جردات، محمد فارس، مخطط برافر الصهيوني خطوة متقدمة نحو يهودية الدولة، أرض فلسطين للدراسات والتوثيق، 2013/10/13، http://cutt.us/TPFj5
5. الجزيرة نت، منطقة النقب، 2011/6/1، http://cutt.us/Cktz
6. جمعية ابن خلدون، حق العودة، مشروع المصطلحات للطلاب العرب، http://www.bettna.com/personal/haweya-intmaجمعية ابن خلدون، هوية وانتماء، مشروع المصطلحات الأساسية للطلاب العرب.http://www.bettna.com/personal/haweyaintma

7. الحربي، محمد، الخط الأخضر الجمعية الدولية للمترجمين، واللغوين العرب، 2008/11/14، http://cutt.us/mK5NF
8. حسن موايسي، فلسطينيو 48، 60 عام من التمييز والتهميش www.al7aytouna.net
9. سلمان أبو ستة، التوطين تكريس التنظيف العرقي، موقع سلمان أبو ستة. http://www.plands.org2.11.2007
10. سميح شبيب، التهجير وحق العودة، العدد 257 http://www.shuun.ps
11. ظاهر، بلال، فلسطينيو النقب والتهجير، فبراير 2014م www.palestine.assafir.com/Article
12. عبد الوهاب المسيري، اليهود واليهودية والصهيونية، الترانسفير، http://cutt.us/MzqW
13. لطفي، صالح، النقب: الموجة الرابعة، مركز الدراسات المعاصرة، 2013/12/8، http://cutt.us/jWi1
14. كرم فواز الجباعي، الجذور التاريخية لكارثة التهجير، http://thawabitarabiya.com
15. مجلي، نظير، عرب النقب.. ثلاث نكبات وينتظرون الرابعة: مشروع إسرائيلي جديد يرحل 40 ألفا منهم لإقامة 11 بلدة يهودية، الشرق الأوسط، ، 19 يونيو 2013 العدد 12622، http://cutt.us/HXDH
16. محمود فنون، سياسة التهويد وتهويد النقب، الحوار المتمدن، العدد 4156، 2013/7/17، http://cutt.us/WYcg
17. مغرس، بيريز يكشف رشوة مسؤول فرنسي لبناء مفاعل"ديمونا" النووي، 2014، http://cutt.us/E9Ep
18. مؤتمر حق العودة، دليل حق العودة، 25 نيسان 2007 http://www.palestineremembered.com
19. مهنا، عبد اللطيف، بدو النقب أم فلسطينيوه، موقع الصفصاف، 2013/12/20، http://cutt.us/yjYz
20. موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، الجغرافيا والمناخ، 2010/12/30، http://cutt.us/KEP2h
21. موقع عربيكا، ما هي النكبة، رابط: http://www.arabica.nu/arabica

22. أبو ناصر، عدنان، مفاعل "ديمونا" خطر استراتيجي يهدد المنطقة، الوحدة الإسلامية، السنة الثانية عشر. العدد 143، ، 2013، http://cutt.us/XUjyB
23. نسيبة، منير، عقودٌ من تهجير الفلسطينيين: الأساليب الإسرائيلية، 17يونيو 2013 http://cutt.us/5AfZO
24. الهزيل، شكري، عرب النقب بين مطرقة التهجير والتوطين القصري وسندان التركيبة القبلية، http://www.safsaf.org/02-07
25. الهزيل، شكري، عرب النقب، معركة الأرض والانخراط العربي في المخططات الاسرائيلية، 2015/1/11، http://cutt.us/sJxq
26. هلال، ليلى، مبادرة السلام العربية:ماذاتعني الاجئين الفلسطينيين، صحيفة حق العودة، بديل، العدد 34 www.badil.org/haq-alawda
27. هناء حمدان، سياسة الاستيطان وتهويد المكان في النقب، مجلة عدالة الالكترونية العدد 11 آذار 2005، http://www.adalah.org/ar/content/view/1426
28. الهيئة الفلسطينية لحمايةحقوق ا للاجئين، ورقةعمل حول مفهوم اللجوء واللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، على الموقع الالكتروني التالي: http://www.pcrp.org/esdarat09.html
29. وايت، بن، استعمار القرن الحادي والعشرين: سياسات إسرائيل في النقب والجليل، نون بوست، 2013/12/9، http://cutt.us/v0Lc3
30. وايت، بن، ستعمار القرن الحادي والعشرين: سياسات إسرائيل في النقب والجليل، نون بوست، 2013/12/9، http://cutt.us/X40P
31. وثائق وتقارير، حالة حرمان بدو النقب، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات السياسية، 2014/9/21، http://cutt.us/5cQSh
32. وكالة معا الاخبارية، سكان قرى النقب يصارعون من أجل البقاء، 2015/4/9، http://cutt.us/A7GDx
33. ويكيبيديا، الموسوعةالحرة، حرب 1967، رابط:http://ar.wikipedia.org/wiki
34. وهدان، خليل، موقع القلم، 2014/4/21، http://cutt.us/ma8j
35. أبو عجاج، عاطف، المجتمع البدوي في النقب بين الواقع والأرقام، .http://cutt.us/Qh44i